جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور العوامل الشخصية في صنع قرار السياسية الخارجية
دراسة حالة تركيا – أردوغان أنموذجاً

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب:
حمدي محمد نذير

إشراف الأستاذ:
أ. بن حدة باديس

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
إدريس عطية	دكتوراه	رئيساً
باديس بن حدة	أستاذ مساعد "أ"	مشرفاً ومقرراً
سمية بلعيد	أستاذة مساعد "أ"	مناقشاً

السنة الجامعية: 2014/ 2015

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور العوامل الشخصية في صنع قرار السياسية الخارجية
دراسة حالة تركيا – أردوغان أنموذجاً

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب:
حمدي محمد نذير

إشراف الأستاذ:
أ. بن حدة باديس

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
إدريس عطية	دكتوراه	رئيساً
باديس بن حدة	أستاذ مساعد "أ"	مشرفاً ومقرراً
سمية بلعيد	أستاذة مساعد "أ"	مناقشاً

السنة الجامعية: 2014/ 2015

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكـــــر وتقديـــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ "باديس بن حدة" وكل أستاذ لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث.

مقدمة

إن المتمعن في حقل العلاقات الدولية والمتخصص في مسارات السياسة الدولية اليوم، يدرك ولا يكاد يخفى عليه حقيقة أساسية وهي ضرورة أن تواكب فواعل العلاقات الدولية الأحداث المتسارعة على الساحة الدولية وأن تبادر بالفعل تارةً وتعاود هندسة سياساتها الخارجية التي لم تحظى بالنجاح تارة أخرى، خاصة في ظل التطور التكنولوجي والإتصالي الهائل والتغير المستمر للمعطيات التي تخص القضايا الأساسية الدولية وكذا تلك التحولات الحاصلة على المستويين الإقليمي والدولي وفي شتى القطاعات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية العلمية...إلخ.

كل هذا التعقيد المتنامي على مستوى الساحة الدولية والموضوعات والقضايا الراهنة حتمت على القائمين بسياسات هذه الدول العمل على المعالجة الفعالة لهذه المتغيرات والتكيف معها بكل تمرس واتزان وبالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب، كل هذا انطلاقاً من الصورة الأخرى لعملة السياسة العامة الوطنية المقابلة لوجه السياسة الداخلية للدولة آلا وهي "**السياسة الخارجية**" التي تعد حقل أكاديمي ومهني جد حساس مميز ومهم لابد أن يقوم عليه أفراد أكفاء ذوي مهارات خاصة ومحددة يعملون في إطار إستراتيجية عامة متبعين أحدث الطرق والوسائل في فنون الاستشراف والاتصال والتفاوض والدبلوماسية والدعاية والعقلانية الاقتصادية...إلخ، سعياً لتحقيق أهداف دولهم وحفظ مصالحها وضمان سيادتها واستمرارها وكذا توجيه سياساتها التواصلية الخارجية مع الآخرين بما يتلاءم وجذب هذه المصالح.

انطلاقا من فكرة عامة تقول بأن موضوع السياسة الخارجية تخضع في صنعها للعديد من المحددات التي يتم على أساسها توجيه القرار السياسي الخارجي للدولة ومن بين هذه المحددات نجد المحدد الشخصي أو النفسي لصانع القرار أو ما يعرف بالإدراك الشخصي لصانع القرار السياسي هذا المحدد الذي لم ينل حظوة كافية في إطار الدراسات العلمية التي تعنى بحقل السياسة الخارجية، لذلك فمن المفيد جداً عمل محاولة بحثية رصينة بغرض إثراء مكتسباتنا العلمية وكذا دعم نتاجنا البحثي بموضوعات علمية محكمة تغطي مواطن النقص الأكاديمي لدينا في هذا الجانب.

وإن اختيار الخارجية التركية كمحطة إختبارية لاستخراج نتائج علمية تتواكب والرغبة العامة من الدراسة يعد تحدٍ وميزةً في نفس الوقت، نظراً للخاصية التاريخية للدولة التركية (الوريث الأقرب للدولة العثمانية)، فمن الناحية الجيو- سياسية نرى بأن المحيط الإقليمي التركي مثقل بالمشاكل والاضطرابات السياسية والتحديات الأمنية، ومن ناحية الخلفيات التاريخية فإننا نراه يدفع تركيا تارة نحو الاندماج مناطقياً وثقافياً مع محيطها المشرقي وتارة أخرى نسجل هرولة تركية نحو مزيدٍ من الانفصال والتوجه غرباً ضمن الإتحاد الأوروبي، واستناداً لماضي تركيا التاريخي ونظراً لموقعها الجيو- سياسي والإستراتيجي الهام في الساحة الدولية كهمزة وصل بين الشرق والغرب بين منطقة الشرق الأوسط وأوروبا، انطبعت نظرتين سائدتين مختلفتين بين جيران تركيا في كلتا الضفتين ترنحت بين العمالة/ دعم الإرهاب، بين العلمنة/ الأسلمة، الأمر الذي نرجعه حسبنا للميراث التاريخي للدولة العثمانية الذي مازال يلاحق تركيا الفتاة إلى اليوم خاصة مع تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم. وأما من الناحية ثانية فنلمس تحدياً آخراً يتمثل في كون تركيا دولة ديمقراطية أو هكذا تصنف، كغيرها من دول العام الحر تتميز بماضي حافل من التجربة والممارسة الديمقراطية عبر عقود من الزمن خاصة في الآونة الأخيرة، وعلى هذا الأساس ستحاول الدراسة إجراء إسقاطات علمية للدراسة على الجانب العملي التي تبحث في دور العوامل الشخصية في صنع القرار الخارجي التركي لكون عملية صنع القرار في الأنظمة الديمقراطية التشاركية التي تعتمد على منطق المؤسسية، تمثل العوامل الشخصية فيه عنصراً هامشيا في دورة صنع القرار السياسي بصفة عامة.

غير أن الوضع في تركيا يعتبر مختلفاً نوعاً ما نظراً لما يوفره لمثل هذه الدراسات. فالاستقرار السياسي النسبي بالإضافة للتطور الاقتصادي الملحوظ وكذا تزايد أهمية تركيا في لعب دورٍ أكثر تأثيراً على الساحة الإقليمية كقوة صاعدة، في ظل حكم ما بات يعرف أكاديمياً بـ" **الإسلام السياسي**" الذي يمثله حزب العدالة والتنمية الإمتداد السياسي المطور لحركة **نجم الدين أربكان**، عبر قيادة تلاميذه المباشرين وعلى رأسهم

"**رجب طيب أردوغان، وعبد الله غول**"، اللذان أعادا سيناريو روسيا[*] ولكن بنكهة تركية، حيث يعد أهم قاسم مشترك بين التجربتين هو الحفاظ على رئاسة الدولة والوزراء وحصرها حكراً بين شخصيتين فقط طوال ثلاث عهدات متتالية مرشحة للزيادة، وهو الأمر الذي تم بالفعل ولكن هذه المرة في ظل انسحاب "**عبد الله غول**" من اللعبة فيما أصبح "**رجب طيب أردوغان**" رئيساً للجمهورية التركية بعد انتخابات جوان من العام الماضي وتربع وزير الخارجية السابق " **أحمد داوو أغلو**" على رئاسة الوزراء أثمرت مزيداً من الاستقرار السياسي ومزيداً من المعارضة أيضاً، خاصة في ظل ما بات يعرف بالتشكيل الموازي المعارض المطلق لسياسات حزب العدالة والتنمية والمدعوم من الخارج حسب تصريحات " **أردوغان**" وشخصيات أخرى بارزة في الحزب والحكومة.

إن كل ما سبق يجعلنا نتحفز أكثر للبحث في الأسباب المتعددة لهذا الاستقرار من جهة داخلياً والنجاحات والبروز خارجياً، وكيف لعبت العوامل الشخصية للقادة السياسيين الأتراك **(أردوغان أنموذجاً)**، وهذه المرة في مجال السياسة الخارجية التركية دور رئيسي في تكريسه ودعم الخط التصاعدي لنجاحات تركيا على الساحة السياسية الخارجية مرتكزين في تحليلنا على أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية وصنع القرار في السياسة الخارجية وكذا المقتربات والأساليب التحليلية للعوامل السيكولوجية (النفسية) والدوافع وكذا نمط الشخصية وآثارها الملحوظة في صنع القرار السياسي واتخاذه.

إذ لا يمكن دراسة أثر العوامل الشخصية في صنع القرار السياسي الخارجي للدولة من دون الاستعانة بما يقدمه لنا حقل علم النفس وعلم النفس السياسي من إسهامات علمية وتفسيرات متخصصة لمفهوم الشخصية والسلوك الإنساني وكذا الدوافع المحركة لهذا السلوك الذي يحدد بنسبة كبيرة توجه صناعة القرار السياسي الخارجي للدولة التركية.

أولاً/ أهمية الدراسة: تتمحور أهمية الدراسة حول نوعين من الأهمية كما يلي:

* - تبادل مناصب رئاسة الدولة والوزراء بين فلاديمير بوتين، ودمتري مدفيديف حيث يراه الكثير من المراقبون بسط للنفوذ التقليدي لأحفاد الإتحاد السوفياتي بطريقة ذكية تحت غطاء الإنتخابات الديمقراطية، مستغلين مناصبة العداء للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وتحقيق معدلات نمو إقتصادي جيدة من ناحية أخرى، وهذا لتوجيه الرأي العام ودفع الناخبين على إختيارهم وتجديد ولايتهم في كل مرة، وهي نفس الطريقة تقريبا التي إعتمدها إسلاميو تركيا عدا إستبدال معاداة أمريكا بإسرائيل هذا على الأقل ظاهرياً.

1/ الأهمية العلمية:

- ✓ الكشف عن أهم التفسيرات النظرية التي قدمت لفهم السياسة الخارجية وكذا لفهم وتحليل دور العوامل النفسية والشخصية في صنع قرار السياسة الخارجية.
- ✓ التعرف على بعض نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية.
- ✓ الفهم العلمي لمعنى الشخصية وأنماط تصنيفها ومختلف مقوماتها.
- ✓ التعرف أكثر على دور العوامل الشخصية في صنع قرار السياسية الخارجية إنطلاقاً من أطروحات علم النفس السياسي.

2/ الأهمية العملية:

- ✓ إسقاط الأطروحات والإفتراضات النظرية التي قدمت لتفسير أثر العوامل الشخصية والنفسية لصانع قرار السياسة الخارجية على واقع السياسة الخارجية التركية.
- ✓ إستخراج أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى تعظيم دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية التركية، بزعامة "**رجب طيب أردوغان**".
- ✓ محاولة فهم ما مدى تأثير شخصية "**أردوغان**" في الإرتقاء بالسياسة الخارجية التركية وإعادة بعث نشاطها من جديد على الساحة الإقليمية والدولية.

ثانياً/ الأهداف المرجوة من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف أكثر على ما يلي:

- ✓ الإطار النظري لظاهرة التنافس السياسة الخارجية.
- ✓ كيفية صنع قرار السياسة الخارجية.
- ✓ أهمية العامل الشخصي والنفسي لصانع قرار السياسة الخارجية.
- ✓ كيفية تأثير البيئتين الداخلية (الدعم الشعبي لحزب العدالة والتنمية و**أردوغان**، في مقابل المعارضة الشرسة له من قبل الكيان الموازي) والخارجية الإقليمية والدولية (تأثير الأزمات الأخير في منطقة الشرق الأوسط والعلاقات المتذبذبة مع الغرب) على توجهات صانع قرار السياسة الخارجية التركية.

- ✓ الأسباب الظاهرة والباطنة التي تدفع "**أردوغان**" كأهم صناع قرار السياسة الخارجية التركية في إختيار لعب دور أكثر إنفتاح على الساحة الإقليمية والعالمية وتبني خيار التوجه التدريجي نحو الشرق (العثمانية الجديدة).

ثالثاً/ أسباب الموضوع: تنقسم الأسباب التي تدفع بإجراء أي عمل بحثي علمي إلى نوعين من الأسباب على الأقل: أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

1/ الأسباب الموضوعية: تتبع الأسباب الموضوعية التي دفعت بالباحث لاختيار إجراء هذه الدراسة للتعرف أكثر على ما يلي:

- ✓ الإستفادة من التقدم الكبير الذي شهدته دراسات علم النفس وعلم النفس السياسي وأهمية ما يقدمانه من تفسيرات علمية حول مقومات شخصية الفرد (أنماطها، مكوناتها، سماتها، دوافعها، مسار التنشئة والتكوين..) ومؤثراتها كمستوى تحليلي في العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، وكذلك فيما يخص الفواعل من الأفراد صناع القرار.
- ✓ التعرف بشكل مفصل على كيفية دراسة سلوك صانع القرار لفهم السياسة الخارجية.
- ✓ تأثير شخصية الرئيس في صورة السياسة الخارجية (متغير الفرد حسب "جيمس روزنو" وتأثيره في السياسة الخارجية التركية)
- ✓ وضوح صنع قرار السياسة الخارجية في النظم الديمقراطية وغزارة الدراسات على النظام السياسي والسياسة الخارجية يساعد في إنجاز هكذا مواضيع.
- ✓ إن التركيز على شخصية " **أردوغان**" كفاعل أساسي في صنع وتوجيه السياسة الخارجية التركية يستند لكون أن حزب العدالة والتنمية الذي فاز بالانتخابات البرلمانية 2002 يسيطر على أغلب المناصب الحساسة في الحكومة الذي ترأسه " **أردوغان**" طوال هذه المدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن " **أردوغان**" شغل منصب رئيس الوزراء منذ 2003 إلى 2014 وهو المنصب ذو الصلاحيات الواسعة التي تخوله لاتخاذ قرارات جريئة في السياسة الخارجية وهو الآن يحاول إجراء تعديلات عن طريق كتلته

النيابية المسيطرة لتعديل صلاحيات منصب رئيس الجمهورية الذي يشغله منذ صيف 2014 وتوسيع هذه الصلاحيات لتطال أهم الدقائق في السياسة الخارجية.

2/ أسباب الذاتية: أكيد أنه من أجل إختيار أي موضوع لابد من توفر الرغبة لدى الباحث التي تتناسب مع القدرة لدراسة موضوع ما أو عمل بحث علمي هادف:

- ✓ لذا تلعب الدوافع الذاتية دور مهم في أي سلوك إنساني، لتلبية مجموعة من الحاجات منها على سبيل المثال الحاجة للإنجاز أو الإنتماء، وتشكل هاتين الحاجتين سبب أساسي وراء إختيارنا لهذا الموضوع.
- ✓ أكيد أن الخوض في دراسة مثل هكذا مواضيع الجزئية في العلاقات الدولية سيدعمنا بقدر كبير للإحاطة الموسعة والخبرة النظرية للاستفادة منها كتجربة نحو الأمام حول أثر العوامل الشخصية والنفسية في دراسة السياسة الخارجية والتوسع فيها أكثر مستقبلاً.

رابعاً/ مجال الدراسة: تضم أي دراسة في طياتها حدود معينة كإطار مرجعي يساعد الباحث للتحكم بشكل أفضل في البحث، ولهذا فقد التزمنا أثناء معالجتنا لهذا الموضوع بمجالين مكاني وزماني كانا بمثابة الإطار الضابط في هذا البحث:

1/ الحدود المكانية: تمثل تركيا معلم الدراسة جغرافياً وموضوعاً سياسياً، كوحدة دولية لدراسة أثر العوامل الشخصية على صنع قرار سياستها الخارجية، حيث انطلقت منها وحولها أغلب أطوار هذه الدراسة، كإمتدادات السياسة الخارجية التركية التي طالت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص والغرب بشكل عام (الإتحاد الأوروبي).

2/ الحدود الزمنية: يعتبر الحصر التاريخي لمجال الدراسة أمر ضروري لتسديد الجهد وتوضيح المقصود منها، لذلك كان لزاماً علينا ضبطه، وبما أننا نعتمد شخصية "**رجب طيب أردوغان**" كوحدة تحليل أساسية لمعرفة دور العوامل الشخصية في صنع قرار السياسة الخارجية التركية فإن الحقبة الزمنية للدراسة ستحدد انطلاقاً من 2003 إلى غاية الآن.

خامساً/ مشكلة الدراسة: كما هو معلوم فإن أي دراسة علمية تأتي إستجابةً لحل تعقيدات ومشاكل بحثية عادةً ما يعبر عنها في شكل سؤال مركزي وأسئلة فرعية، حيث تتمحور مشكلة الدراسة التي نحن بصدد معالجتها حول الكشف عن أهمية عوامل شخصية صانع القرار السياسي الخارجي لتركيا.

1/ السؤال المركزي:

❖ ***كيف أثرت العوامل الشخصية لرجب طيب أردوغان على صنع قرار السياسة الخارجية في تركيا ؟***

2/ الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالسياسة الخارجية ؟
- ✓ ما هي أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية ؟
- ✓ كيف يصنع قرار السياسة الخارجية ؟
- ✓ ما المقصود بالشخصية في حقل علم النفس، وما هي أهم أنماطها وأبرز مقوماتها ؟
- ✓ كيف تأثر الدوافع الذاتية والبيئة النفسية لصانع القرار في السياسة الخارجية ؟
- ✓ هل يتحكم نوع النظام السياسي في قدرة العوامل الشخصية على التأثير في صنع القرار الخارجي؟
- ✓ هل تأثر الآراء الشخصية التي يعتقد بها " **أردوغان**" تجاه القضية الفلسطينية في إعادة هندسة العلاقات مع إسرائيل؟
- ✓ هل يمتلك رئيس الجمهورية التركية الصلاحيات الكافية التي تتناسب وطموحاته الشخصية نحو التوجه العالمي للسياسة الخارجية؟

3/ الفرضيات:

- ✓ يؤثر التكوين الديني والمسار السياسي الخاص لشخصية **رجب طيب أردوغان** على دوافعه في توجيه وصنع القرار السياسي الخارجي التركي.
- ✓ تؤثر البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه سلوك الدولة الخارجي.

- ✓ يرتبط صنع السياسة الخارجية بمتغيرات متعددة تتفاوت درجة تأثيرها بمدى تأثير شخصية صانع القرار وشكل نظام الحكم.
- ✓ تتناسب قوة تأثير شخصية صانع القرار في السياسة الخارجية التركية طرداً بزيادة تمثيل حزبه في الحكومة والبرلمان.
- ✓ إن التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية نحو استعادة الدور الريادي للإمبراطورية العثمانية يدل على البصمات الشخصية للعثمانيين الجدد في الجمهورية التركية.

سادساً/ المناهج والإقترابات المتبعة في الدراسة:

1/ المناهج المستخدمة:

المنهج الوصفي التحليلي: لأننا بصدد رصد ووجمع معلومات ومعطيات حول السياسة الخارجية وأخرى متعلقة بعلم النفس السياسي تخص مشتملات الشخصية البشرية، وكذا مواجهة السياسة الخارجية التركية بالوصف والتحليل خاصة فيما تعلق بدور وأثر العوامل الشخصية لصانع القرار في صنع هذه السياسية وأبرز المواقف والقضايا التي تميزها.

- ✓ **أسلوب العرض الكرونولوجي:** المشتق من المنهج التاريخي والذي أستعان به الباحث في رصد مجموعة من الأحداث التاريخية خاصة فيما تعلق بسيرة صانع القرار محل الدراسة.
- ✓ **أسلوب المقارنة الضمنية:** المشتق من أساسيات المنهج المقارن، حيث تمت إجراء مقارنة جزئية في أكثر من محطة من محطات البحث بين عناصر متشابه وأخرى مختلفة.

2/ الإقتراب المتبعة: ركزت الدراسة في الجانب المنهجي أيضاً على المقتربين النسقي والوظيفي

- ✓ **الإقتراب الوظيفي:** ويتجلى ذلك في إبراز دور شخصية **أردوغان** في تحديد السياسة الخارجية لتركيا ودوره المهم في إدارة اللعبة السياسية داخلياً وخارجية.

✓ **الإقتراب الإتصالي:** يظهر هذا الإقتراب عند الإستعانة بتصريحات وخطب "**أردوغان**" المشتملة على رسائل يوجهها لأطراف محلية وخارجية وتنتج عنها إستجابة وتغذية عكسية، نتعرف من خلالها على أثرها في السياسة الخارجية.

سابعاً/ المفاهيم والمصطلحات:

1/ صانع القرار: هي العملية التي ينتج عنها اختيار أو انتقاء بديل أو قرار من بين مجموعة من البدائل والقرارات، هذه البدائل يعتقد " **سنايدر**" أنها معروفة اجتماعيا بهدف التوصل لوضع معين، هذا الوضع كما يتصوره صانعوا القرار أي هو الذي يرتسم في ذهن صانع القرار.

2/ الشخصية: هي نمط سلوكي مركب، ثابت ودائم إلى حد كبير، يميز الفرد عن غيره من الناس، ويتكون من تنظيم فريد لمجموعة من الوظائف والسمات والأجهزة المتفاعلة معاً، والتي تضم القدرات العقلية، والوجدان أو الانفعال، والنزوع أو الإرادة وتركيب الجسم، والوظائف الفيزيولوجية، والتي تحدد طريقة الفرد الخاصة في الإستجابة، وأسلوبه الفريد في التوافق للبيئة.

3/ الدور: الدور هو السلوك الطبيعي الذي يفترض أن ينتهجه صانع القرار في مركزه بعيدا عن الجوانب الشخصية؛ غير أنه يعرف من ناحية أخرى بأنه: مجموعة التصرفات والسلوكات والقرارات الصادرة عن النخب السياسية الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف الصادرة عنها عبر أداء الدور.

4/ الأتاتوركية: منهج تبنته تركيا الحديثة مشتق من إسم مؤسسها الأول "**مصطفى كمال أتاتورك**" الذي عمل بكل الوسائل على تأكيد علمانية شاملة لتركيا، هذا التوجه الجديد الذي تعمد فيه إرساء قطيعة كاملة مع نظام الخلافة وقام بإحلال الحكم الجمهوري القائمة على العلمانية كعقيدة راسخة انطلاقا من المؤسسة العسكرية عبر ترسيمه دستورياً وفق مجموعة من المبادئ التي مثلت أرضية صلبة لمختلف التصورات للحكم والسياسة والجيش وحتى القيم المجتمعية التي ظهرت فيما بعد.

5/ العثمانية الجديدة: مقاربة نظرية تحولت لواقع مجرب أسست على يد أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية السيد "**أحمد داوود أوغلو AhmetDavudOglo**" رئيس الوزراء التركي الحالي ووزير الخارجية

الأسبق، أخرجها كعمل أكاديمي في كتابه الشهير "**العمق الإستراتيجي**"، حيث مثلت هذه المبادئ أسس العمل السياسي الخارجي لتركيا.

ثامناً/ تبرير خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة المعنونة بـ " **دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية – حالة تركيا– أردوغان أنموذجاً**" إلى ثلاث فصول رئيسية.

يتعلق الفصل الأول المعنون بـ " **الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية** " في مبحثه الأول " **مفهوم السياسة الخارجية**" من ناحية تعريفها وأهدافها وعلاقتها ببعض المفاهيم الأخرى وجاء المبحث الثاني " **السياسة الخارجية في نظريات العلاقات الدولية** " لإعطاء تفسير نظري للسياسة الخارجية من زوايا متعددة على غرار أطروحات المدرسة الواقعية التي تفسر السياسة الخارجية من خلال النظام الدولي والمصلحة والقوة فبينما تركز على أهمية البيئة الخارجية فقط في تحديد السياسة الخارجية، تذهب الليبرالية والليبرالية النفعية إلى التركيز على المصالح الفردية، حيث تفترض أن الفواعل الرئيسية هم الأفراد، والمجتمعات، أما المقترب البنائي فقد أولى إهتماماً بالغاً بالأفكار والهويات والخطاب السائد، إذ يعتقد البنائيون بأن بنيات المعتقدات والمصالح ليست عوامل ثابتة، بل قابلة للتغيير والاستمرار وبأن للفواعل دور محتمل في السياسة الدولية، مركزا على أهمية الأفكار والضوابط لفهم وتفسير سلوك الدول الخارجي. في حين أن المبحث الثالث " **نماذج صنع القرار السياسي الخارجي** " ركزت الدراسة من خلاله على نموذجين لكل من "**سنايدر**" و"**روزنو**" يسعى من خلالها أصحابها لتقديم تصور تقريبي عام حول كيفية صنع القرار السياسي الخارجي، وقد انطلق " **سنايدر**" من تقديم نموذج نظري لفهم وتحليل علم السياسة الدولي مخالفا لما قدمه دارسوا النظرية العامة للعلاقات الدولية،حيث يعتمد هؤلاء على النشاطات السياسية للوحدات السياسية كمادة للتحليل فيحللون سلوك الدول تبعا لعوامل موضوعية (جغرافية، سياسية، تاريخية...) وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاط الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار الخارجي، لذا ركز " **سنايدر**" على البحث في نشاطات صناع القرار الخارجي كمادة للتحليل، وفي المقابل نجد نموذج "**روزنو**" نموذج نظري للدراسة المقارنة للسياسة

الخارجية يهدف إلى تقديم إطار نظري عام لترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدول حسب درجة هذا التأثير ووزن هذه العوامل.

أما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان " **المؤثرات الشخصية والنفسية على صنع القرار السياسي الخارجي**"، جاء في مبحثه الأول " **أهمية علم النفس السياسي في فهم الشخصية السياسية** " معتمداً على إشراك علم النفس السياسي، فقد خصص جزء كبير منه من أجل فهم أشمل وأدق لمفهوم الشخصية، على إختلاف تعريفاتها ومكوناتها ومتعلقاتها وسماتها وتصنيفاتها، ولتحليل أكثر وضوح لطبيعة الشخصية البشرية تمهيداً للكشف عن كيفية تأثير مقومات الشخصية ودورها في صنع القرارالسياسي الخارجي وهو السؤال الذي يحاول المبحث الثاني الإجابة عنه بعنوان " **الدوافع والبيئة النفسية لصانع قرار السياسة الخارجية**" فقد عمل الباحث في هذا المبحث على المزاوجة بين أطروحات علم النفس وعلم النفس السياسي المفسرة لمسببات ومحركات دوافع الإنسان التي هي بالضرورة محركات لسلوكه الخارجي ومحددات رئيسية يتفاعل عن طريقها صانع القرار مع البيئة الخارجية. وبين أطروحات رواد الحقل في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من أمثال " **مارجريت هيرمان سنايدر، روزنو، لويد جنسن،...**" من أجل إحاطة أعم بعيداً عن التخندق المعرفي، ولتحليل أكثر وضوح لطبيعة الشخصية البشرية وصولاً لدور العوامل الشخصية في صنع القرار الخارجي من خلال فهم ما يعرف بالدوافع الذاتية وما يصبوا الإنسان لتحقيقه من ورائها وكذا تحديد العقائد والإدراك والتصورات كعناصر أساسية مكونة للبيئة النفسية يصدر على أساسها صانع القرار سلوكه السياسي باسم الدولة تجاه البيئة الخارجية. وأما المبحث الثالث " **العوامل الشخصية لصانع القرار بين النظامين: الديمقراطي والشمولي**"، فهو يذهب لعمل مقارنة بين كل من موقع العوامل الشخصية في النظامين الديمقراطي والشمولي، ونظراً لمميزات كل نظام فإن إحتمال أن تبرز العوامل الشخصية بقوة في النظام الشمولي بينما تكاد تختفي في الأنظمة الديمقراطية، ولعل التبرير الأساسي لهذا الاستنتاج هو وجود فكرة المأسسة، أو المؤسساتية والتشاركية في صنع القرار في النظم ذات التوجه الديمقراطي مما يحول دون أي إنفراد بالرأي أو التعسف في إستعمال السلطة، بينما يعد هذا التبرير غير كافي نظراً لوجود عدة شواهد وأمثلة

لشخصيات غربية في نظم لها باع طويل في الممارسة الديمقراطية، تركت هذه الشخصيات فيها بصمات شخصية واضحة في السياسة الخارجية لبلدانهم، على غرار: "**مادلين أولبرايت، مارغريت تاتشر، جورج بوش الإبن، أنجيلا ميركل، رجب طيب أردوغان...**"

إن اختيار "**أردوغان**" كأبرز شخصية سياسية في تركيا لإجراء إسقاط تطبيقية للجانب النظري الذي تم التطرق إليه للكشف عن دور العوامل الشخصية في صنع القرار السياسي الخارجي للدولة، إختيار نراه مناسب للغاية نظراً للمميزات التي يوفرها النموذج "**الأردوغاني**" للبحث ضمن هذا النوع من الدراسات، وعليه فقد تضمن الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة "**دور رجب طيب أردوغان في صنع السياسة الخارجية التركية**" حيث قسم الباحث هذا الفصل إلى أربع مباحث رئيسية، ففي المبحث الأول المعنون بـ "**قراءة عامة في السياسة الخارجية التركية**" تم إجراء مقارنة بين المبادئ الكمالية للسياسة الخارجية التركية، والتحول الذي حدث على مستوى السياسة الخارجية بعد مجيء حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم، الذي رسخ بقدومه ما بات يعرف لاحقاً بمقاربة العثمانية الجديدة في السياسة الخارجية، ومن ثم رصد مختلف الفواعل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية التركية. أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة تفصيلية حول شخصية "**أردوغان**" بعنوان "**رجب طيب أردوغان من السيرة الذاتية إلى تحليل الشخصية**" حاول من خلالها الباحث إسقاط أهم المعطيات النظرية التي تم التطرق لها لدراسة هذه الشخصية السياسية الفريدة، وتم ختم المبحث برصد أهم المقومات التي دفعت به نحو الإهتمام بقضايا السياسة الخارجية التركية وتوجيهها. أما عن المبحث الثالث فهو مخصص حول مسح لأهم "**مواقف أردوغان في السياسة الخارجية التركية**". وهو يعد صلب ومحور هذه الدراسة التي تبرز فيها بشدة قوة شخصية "**أردوغان**" وتوجهه الملحوظ ولمسته الخاصة في صنع قرار السياسة الخارجية التركية. *وأخيراً تنبري الدراسة في نهاية الفصل عبر المبحث الرابع إلى "**إجراء تقييم لدور أردوغان في صنع قرار السياسة الخارجية لتركيا**"* بالنسبة لمختلف القضايا التي قاد فيها بنفسه التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية المرتكزة على مبدأ تصفير المشاكل، وتعدد الأبعاد خاصةً بعد بروز عدة أزمات ساهمت في تأجيج الوضع وتعقد القضايا في منطقة الشرق الأوسط.

غير أن "**أردوغان**" كرجل سياسي محنك، الذي يحظى بتأييد شعبي محلي وحتى عربي، خاصة بعد اتخاذه لعدة مواقف مناصرة للقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، غير أن العلاقات الاقتصادية التركية– الإسرائيلية مازالت تطرح الكثير من التساؤلات حول مدى اتساق المواقف السياسية مع العلاقات الاقتصادية، وهو ما يبرز أن متغير المصلحة مازال يعتبر من المحددات الأساسية في العلاقات الدولية،

الفصل الأول/

الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

لعل الفهم الجيد للسياسة الخارجية يجعل إمكانية الغوص في دلالات المفهوم ومضمونه في كلا جانبيه التصوري والواقعي، ممهدا جيدا للطريق نحو التقدم بخطوات واضحة وثابتة للكشف أكثر عن تلك الجزئيات التي تتحكم في صنع السياسة الخارجية وتحقيق الهدف العام من هذه الدراسة، وهو اكتشاف وفهم دور وتأثير العوامل الشخصية في صنع القرار السياسي الخارجي للدولة، وعليه ستحاول الدراسة من خلال هذا الفصل استيضاح النقاط التالية:

ماهية السياسة الخارجية، وكذا الأسس النظرية المفسرة لها، وصولاً إلى فهم ماهية صنع القرار في السياسة الخارجية.

تلت نهاية الحرب العالمية الثانية تطور لظاهرة السياسة الخارجية، تطوراً أساسياً من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بالأمن إلى ظاهرة متعددة الأبعاد وترتبط ارتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، ومع تعدد القضايا العالمية، وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط العالمي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاهية العامة للمجتمعات وبالذات في الدول النامية.

ومن ناحية أخرى فقد أبان المنهج التقليدي الذي يرتكز على التطور التاريخي لسياسات الدول الكبرى وفهمه بالذات للسياسة الخارجية للوحدات الجديدة في النسق الدولي عن عجز ملحوظ بفشله في تقديم تفسير متكامل للسياسة الخارجية، فظهرت محاولات جديدة كردة فعل على المناهج والنظريات التقليدية من خلال تقديم أطر أكثر علمية لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية تأخذ في اعتبارها هذا التطور عن طريق محاولات في مجموعات بحثية علمية يحاول كل منها أن يقدم إطارا للتفسير.

ويعتمد صنع القرار في السياسة الخارجية على مجموعة من النماذج التي تم صوغها من طرف العديد من الباحثين يحاول من خلالها رصد مختلف المعطيات والمتغيرات التي تتحكم في صنع القرار الخارجي، مثل نموذجي "**سنايدر**" و"**روزنو**".

المبحث الأول/ مفهوم السياسة الخارجية

احتلت عملية السياسة الخارجية مساحة هامة في حقل العلاقات الدولية بكونها أحد الأوجه المؤثرة للسياسة العامة للوحدات الدولية، فتم تخصيص كتابات وبحوث نظرية عديدة لمحاولة رصد وفهم أفضل للسياسة الخارجية سواء أكان ذلك بهدف التفسير والتحليل لفهم سياسات الدول المختلفة متضاربة كانت أو متوافقة، أو بغرض وضع إطار منهجي وعلمي يسهم في تحسين الفهم البشري لهذه الظاهرة الدولية عن طريق الاستفادة من التراكمات والتجارب السابقة وبناء أو تطوير النظريات والأطر المنهجية المتعلقة بها.

وسبقت عدة محاولات جيدة لتعريف وتفسير السياسة الخارجية مثل تلك المقدمة للباحثين: **هارولد** و**مارجريت سبراوت**، و**ريتشارد سنايدر وجيمس روزناو**، و**تشارلز هيرمان** والتي تفرعت عنها محاولات أخرى فيما بعد، مما أثمرت أدباً متكاملاً يحاول أن يفسر السياسة الخارجية بمختلف أبعادها وفق تفسيرات أكثر علمية[1].

وعليه ستحاول هذه الدراسة وفي هذا الفصل منها تحديدا محاولة فهم السياسة الخارجية في السياق المفاهيمي والنظري وكيفية صنع قرارها.

المطلب الأول/ تعريف السياسة الخارجية وأهدافها

يوجد العديد من الكتاب والمفكرين الذين بذلوا جهودا كبيرة لتقديم محاولات متنوعة أرادوا من خلالها ضبط مفهومهم الخاص للسياسة الخارجية من وجهة نظرهم وانطلاقاً من فهمهم لمجريات الأمور على الساحة الدولية، فمنهم من قدم تعريفات تنطلق من الواقع تتعلق بوضع أمني أو تاريخي أو اقتصادي معين للعالم، ومنهم من اكتفى بالتصور النظري للكيفية التي يجب أن تكون عليها السياسة الخارجية استناداً لخبرات أو معارف سابقة، لذلك يبقى من الصعب وضع تعريف مكتمل ونهائي للسياسة الخارجية.

[1] يوسف ناصيف حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، (لبنان: دار الكتاب العربي، ط1، 1985)، ص. 156.

وتبعا لذلك يتوجب على الدراسة الاعتماد على عدد من التعاريف المتنوعة لتغطية مختلف جوانب السياسة الخارجية وذلك وفق الآتي:

يعرف الأستاذ " **ناصيف يوسف حتى**" السياسة الخارجية إذ يقول بأنها "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي. وقد تكون هذه السلوكية والتي قد تأخذ أشكالاً مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة"[1].

ويشير هذا التعريف إلى أن السياسة الخارجية عموماً هي سلوك تصدره الدولة في محيطها الخارجي تجاه دول أو وحدات دولية أو قضايا معينة، والملاحظ منه أنه لم يشر لنوع هذا السلوك وكيفية نشأته ومن يختص بإصداره.

أما " **جيمس روزنو**" فيتفق مع التعريف السابق في كون "السياسة الخارجية جزء من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية، تخرجه باتجاه بيئتها الخارجية بهدف الإبقاء على التدفقات إلى أهم بنياتها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية عند حدود مقبولة"[2]. غير أن الجديد الذي أتى به في هذا التعريف هو الإشارة للهدف العام من السياسة الخارجية المتمثل حسبه في ضمان الاتصالات مع قطاعات الدولة المختلفة.

ويعرفها كل من " **فيرنس وريتشارد سنايدر**" بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختباره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[3].

والجديد الذي قدمه هذا التعريف هو إضفاء سمات المنهجية العملانية والاستشراف في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية فيفهم من خلاله بأن السياسة الخارجية هي عمل مخطط للتعامل الخارجي مع الوضع في الحسبان جميع الطوارئ الايجابية منها والسلبية وتلك التي يمكن أن تواجهها الدولة في قضايا المستقبل.

---

[1] – ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص. 157.

[2] – زهير بوعمامة، "**أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**"، (الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 29.

[3] – أحمد النعيمي، " **السياسة الخارجية**"، (العراق: دار زهرة للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 20.

كما يرى الأستاذ " **السيد محمد سليم**" بأن السياسة الخارجية: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[(1)].

ويتميز هذا التعريف بكونه أكثر شمولية من التعريفات السابقة إذا يتطرق لمختلف المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها لتسهم في إخراج السياسة الخارجية وطرق وكيفية هذا الإخراج بدء بعلنية البرنامج، ورسمية البنى إلى اختيارية البدائل وكون السياسة الخارجية هادفة لا تبنى على رد الفعل، غير أنه يمكن أن يعقب على هذا التعريف رغم شموليته بأنه وصف السياسة الخارجية كونها برنامجا معلنا وهذا ما أثبت الواقع عكسه على الساحة الدولية، فغالباً ما تميل الدول إلى إخفاء العديد من البرامج والأهداف نظراً لما تحمله حساسية إعلانها.

أما الأستاذ " **عامر مصباح**" فيعرف السياسة الخارجية بأنها: " مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي، وتوجهاته الفكرية والفلسفية، والراعية للمصالح الوطنية للأمة، والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار، ومدخلات النظام، والظروف الدولية القائمة، والموارد المتوفرة، والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية"[(2)].

ولعله يمكن الاستنتاج من التعريفات السابقة بأن السياسة الخارجية هي مجموعة من الأفعال الهادفة والمعبرة التي تقوم بها الدولة عبر تداخل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية والذاتية في صياغتها.

وعليه يمكن تقديم هذا التعريف الإجرائي المتضمن مختلف عناصر السياسة الخارجية كمحاولة للتوفيق بين مختلف التعريفات السابقة:

---

[1]- محمد السيد سليم، " **تحليل السياسة الخارجية**"، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص 16.

[2] - عامر مصباح، " **تحليل السياسة الخارجية**"، (الجزائر: دار هومه، 2008)، ص. 20.

السياسة الخارجية هي تعبير عن الاستراتيجية العامة للدولة في البيئة الدولية، فهي سلوك يصدره صناع القرار لوحدة دولية ما في البيئة الخارجية، وفق برامج معين ولتحقيق أهداف معبرة عن قيم المجتمع ومدخلات النظام وفق تفاعلها مع إمكانياتها وظروف البيئة الدولية.

ولعله يمكن من خلال هذه المحاولة لتعريف السياسة الخارجية بشكل عام رصد مجموعة من الأهداف الأساسية التي يحاول صناع القرار تحقيقها من خلال السياسة الخارجية لكل دولة كمايلي[1]:

1- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي: ويكون ذلك من خلال:

- محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها.

- الحصول على معونات عسكرية واقتصادية والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية.

2 - زيادة قوة الدولة: ويرتبط هذا الهدف بالهدف الأول، بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها. فقوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية والجغرافية والتكنولوجية والنفسية إلى غير ذلك. وقوة الدولة عموما هي التي تحدد سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية ترتبط وتستند في الأساس إلى قوة الدولة.

3 - تطوير المستوى الاقتصادي للدولة: والذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة، بل أن وجود الدولة يستند أساسا إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية.

وإضافة إلى الأهداف السابقة والتي يمكن اعتبارها أهدافا رئيسية يمكن أيضا رصد جملة من الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية ومنها:

1- العمل على نشر الأيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.

2- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

---

[1]- خضر خضر، مترجماً، "**السياسة الخارجية**"، (لبنان: دار النشر جرس برس، سلسلة آفاق دولية، ط2، د س ن)، ص71-99.

المطلب الثاني/ علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم المشابهة

1/ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة من الدول على أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار، والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية لدولته، أو أنها منهج العمل" **Course Of Action**" الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بهدف تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي بما يتفق والهدف أو الأهداف المحددة سلفا، أو أنها مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها ومصالح أمنها القومي من التحديات والتهديدات المباشرة وغير المباشرة، فهي تسعى للدخول مع غيرها في علاقات تفاعل سياسية، ذات أبعاد ومدلولات مختلفة، وتحدد محصلة هذه العلاقات في ضوء مدى اختلاف المصالح بين الدول أو تشابهها، فمن ناحية تدخل الدول ذات المصالح المتعارضة في عملية صراع تختلف حدته من حال إلى حال، ومن ناحية ثانية يحفز تشابه (أو على الأقل عدم اختلاف) المصالح بين دولتين أو أكثر إلى تعاونهما في ميادين متعددة[1].

وفي ضوء ما تقدم تمثل العلاقات الدولية عملية تفاعل متعددة الأوجه بين دولتين أو أكثر تتمايز بنسب ودرجات مختلفة، وتتأثر بخصائص الصراع والتعاون معا وتترك بدورها مجموعة تأثيرات سياسية في سلوك الأطراف المتفاعلة، وفي النظام السياسي الدولي بالنتيجة.

إن السياسة الخارجية تعد بمثابة الأداة الأساسية التي تتم من خلالها عملية اتصال الدولة وتفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية، قصد التأثير في الأخير لصالحها، بمعنى لا سياسة دولية وبالنتيجة لا علاقات دولية من غير سياسة خارجية، ولكن مادة السياسة الخارجية هي غير مادة العلاقات الدولية، الأولى هي من صلب الأفعال، أما الثانية فهي من صلب الأفعال المتداخلة والمتبادلة، ثم إن أصحاب الفعل في كل منهما متجانسون، إن الحكومة أو الأفراد المخولين بالإعراب عن نواياها هي العنصر الفاعل في السياسة الخارجية،

[1]- كامل ثامر الخزرجي، " **العلاقات السياسية وإستراتيجية إدارة الأزمات**"، (الأردن: دار مجدلاوي، 2009)، ص. 62.

أما في العلاقات الدولية فالدولة هي الفاعل، وذلك لأن النظام الدولي يعتبر أن الدولة القومية هي صاحبة السيادة والصفات الإقليمية، وبالتالي فإن سلوك الدولة يتأثر بشكل مباشر بتلك الإعتبارات التي يأخذ بها النظام الدولي[1].

وكما يمكن القول أن الفرق هو أن "العلاقات الدولية تعتبر علماً تفسيرياً يهدف إلى الكشف عن حقيقة ظواهر السياسة الدولية من أجل الحقيقة ذاتها، والبعض يميز بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول، وهو تباين موضوع الاهتمام بين الحالتين فموضوع دراسة العلاقات الدولية ينصب على الظواهر السياسية الدولية التي تنشأ نتيجة التفاعلات بين الوحدات السياسية في المجتمع الدولي، بينما ينصب اهتمام محللي السياسات الخارجية للدول على السلوك الخارجي لهذه الدول أو المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية"[2].

2/ السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

السياسة الدولية هي التي تهتم بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر، فالسياسة الدولية كما عرفها **سانيدر**: هي أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تعرف بالدول القومية وعملية التفاعل بين دولتين هي السياسة الدولية التي نجد في محيطها المصالح المتشابكة تتمثل في الدول المستقلة، وتحل هذه المصالح المتشابكة عن طريق معاهدات واتفاقيات اختيارية[3].

3/ السياسة الخارجية والدبلوماسية:

يقصد بالدبلوماسية عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إدارتها لعلاقاتها الدولية. ويعرفها "جورج كينان" بأنها "عملية الاتصال بين الحكومات".

---

[1]– محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 63.

[2]– حسين عوض، " **الترابط ما بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والسياسة الدولية**"، الحوار المتمدن، تم تصفح الموقع يوم: 07 ماي 2015. الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=348182

[3]– **المكان نفسه**.

والدبلوماسية الفعالة هي الدبلوماسية التي تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وبالذات القوات المسلحة والأدوات الاقتصادية. فبدون دعم تلك الوسائل ستكون فعالية الدبلوماسية محدودة إن لم تكن معدومة[1].

ومن هذا التعريف السريع للدبلوماسية نستنتج بأن الدبلوماسية هي أداة من أدوات السياسة الخارجية الأخرى وبحكم أن مجال تطبيق السياسة الخارجية أوسع وذات أهداف أبعد، وما الدبلوماسية إلا وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

4/ العلاقة بين الساسة الخارجية والسياسة العامة:

التداخل كبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة، ونضرب كمثال الأزمة النفطية في السبعينيات على إثر حرب الخليج 1973 بين العرب وإسرائيل حيث تحركت الكثير من الدول "اليابان وأوروبا خاصة" إلى الولايات المتحدة للتدخل حين أضحى وضعهم الاقتصادي ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية[2].

ومن ما سبق ذكره يمكن تمييز مجموعة من الخصائص للسياسة الخارجية التي تتفرد بها عن غيرها من السياسات الأخرى كالآتي:

1/ السياسة الخارجية ذات طابع خارجي: (وهذا ما يميزها عن السياسة الداخلية)

أي أن موضوع السياسة الخارجية يقع خارج نطاق الدولة القطرية. وتخضع السياسة الخارجية لمجموعة من المؤثرات داخلية أو خارجية والقضايا السياسية والاقتصادية والثقافية.

---

[1]- "**الدبلوماسية ووسائل السياسة الخارجية**"، مجلة دراسات، تم تصفح الموقع يوم: 7 ماي 2015. الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/329.htm

[2]– ميلود العطري، " **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007)، ص. 11.

2/ الطابع الرسمي للسياسة الخارجية:

أي أنه يصوغها ممثلون يعملون رسميا في مجال السياسة ويتحدثون باسم الوحدة الدولية.

3/ تتصف السياسة الخارجية بكونها علنية:

بمعنى وجود برامج للعمل الخارجي تكون معلنة ومقصودة من طرف صناع السياسة الخارجية وقابلة للملاحظة.

4/ الطابع الاختياري للسياسة الخارجية:

تتميز السياسة الخارجية بحكم أنها سياسة بعنصر الاختيار، والمقصود بالاختيار أن رسم السياسة الخارجية من طرف المخولين بدلك في الدولة جاء من بين مجموعة سياسات بديلة متاحة.

5/ الطابع البرنامجي للسياسة الخارجية:

أي وجود برنامج يتضمن مجموعة سلوكيات وأهداف للدولة، وهذا انطلاقا من أن السياسة الخارجية ظاهرة متعددة الأبعاد لكن هدا لا يعني أن السياسة الخارجية سياسة مخططة.

المبحث الثاني/ السياسة الخارجية في نظريات العلاقات الدولية

إن حقل العلاقات الدولية يتميز بكونه حقلا أكاديميا يحتوى على العديد من المنظورات والمدارس الفكرية والنظرية المتنوعة التي أراد من خلالها المنظرون رسم أبعاد السياسة في العلاقات الدولية وإعطاء تفسيرات مناسبة لكل ما يتفاعل من ظواهر ويعرض من قضايا على المستوى الدولي، والسياسة الخارجية تبرز كأهم الموضوعات على الساحة الدولية وهي تمارس في إطار العلاقات الدولية كتعبير خارجي عن سلوك الدول وبقية الوحدات الدولية الأخرى، وعليه ستحاول الدراسة من خلال هذا المبحث تبيين أهم التفسيرات الموضوعة للسياسة الخارجية في كل اتجاه نظري وذلك بالاعتماد على المدرسة المسيطرة في كل منظور لوضع تصور عام وشامل حول السياسة الخارجية في حقل العلاقات الدولية.

كما يقتضي تحليل السياسة الخارجية الشامل والفهم الدقيق لسلوك الدول، توظيف مقاربات مختلفة بوحدات تحليل متعددة، التي تمكّن الباحث من استيفاء البحث أغراضه، وتقربه من الفهم الدقيق لحقيقة السياسة الخارجية للدول. وبذلك يكون التعدد في المقاربات النظرية يخدم بحث السياسة الخارجية من ناحية تحقيق التراكمية المعرفية الموصلة إلى تطوير مجال تحليل السياسة الخارجية؛ ومن ناحية ثانية يعكس مرونة الموضوع وانفتاحه على مختلف العلوم والتخصصات الأخرى في العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، كعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والاقتصاد والإحصاء. باختصار يتضمن هذا المبحث المقاربات المختلفة المساعدة على تحليل موضوعات السياسة الخارجية.

المطلب الأول/ السياسة الخارجية في أطروحات المدرسة الواقعية

يرى الواقعيون أنه لا شيء غير المصلحة يحدد التوجه الخارجي للدول. ويؤكد " **هانز مورغينتو**" على أن فكرة الصراع من أجل المصالح هي في الواقع جوهر السياسة ولبابها. فالسياسة الدولية الخارجية والداخلية ليسا إلا وجهين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من أجل السلطان أي القوة والهيمنة[1].

[1]- خالد المنيعي، " **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**"، (سوريا: دار كيوان للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص. 16.

وستحاول الدراسة من خلال هذا المطلب مناقشة وفهم أكثر لعلمية السياسة الخارجية عن طريق الطرح الواقعي في العلاقات الدولية، وتعتمد الدراسة في ذلك على أهم افتراضات المدرسة الواقعية.

ويمكن إجمال معظم الافتراضات الواقعية ورؤيتهم للسياسة الدولية والخارجية في النقاط التالية:

ركزت الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي للهيمنة، الذي هو وراء كل العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يحدد دينامية تلك العلاقات بشكل كبير[1].

يرى "**كينيث والتز**" أنه لكي تحافظ الدولة على وجودها في السياسة الدولية تحت ظل نظام الفوضى لابد عليها (الدول) اكتساب المزيد من القوة اللازمة والكفيلة بالبقاء عليها[2].

تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن فوق كل شيء وزيادة قوتها دون أن يؤدي ذلك إلى وضع الأمن في خطر[3].

تشدد الواقعية الجديدة على أهمية البنية في النظام السياسي الدولي ودور هذه البنية في التأثير على سلوك الدول سواء كانت في نظام الثنائية القطبية أو متعدد الأقطاب[4].

للدول توجه مصلحي ذاتي والنظام الدولي الفوضوي والتنافسي يدفعها لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني بمعنى أن النظام –الفوضوي– يشجعها بل يجبرها على سلوك الاعتماد على الذات لتأمين نفسها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين[5].

كما أن الواقعية الجديدة جاءت لإعادة تنظيم الفكر الواقعي الكلاسيكي، آخذة بعين الاعتبار مختلف الانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية، حيث انتقدت الواقعية الكلاسيكية من طرف الاتجاه السلوكي في

---

[1]– خالد المنيعي، **مرجع سابق**، ص. 21.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 22.

[3]– عبد الناصر جندلي، " **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**"، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص. 175.

[4]– مبروك غضبان، " **المدخل للعلاقات الدولية**"، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 325.

[5] – عامر مصباح، " **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**"، (مصر: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص. 28.

استخدامها لوسائل منهجية غامضة، ومن قبل الاتجاه التعددي في تقديمها صورة قديمة عن العالم غير مواكبة للتطورات، وانتقدها الاتجاه الراديكالي لاعتمادها على إيديولوجية المحافظة على الوضع القائم[1].

1 / بنية النظام الدولي: تجد الواقعية البنيوية قوتها التفسيرية في فحص تفاعل الدول ضمن النسق الدولي، التي تتميز بالفوضى بسبب غياب فاعل يحتكر امتلاك سلطة مركزية تحمي الدول، مما يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على الذات لضمان أمنها، و توزيع القوى هو أحد الخصائص المسؤولة عن نماذج سلوك الدول في التنسيق الدولي نموذج كرات البيلياردو "**Milliard-Balls** " ويقترح رواده المقترب الواقعي للسياسة الخارجية عدة فرضيات مساعدة لفهم الطريقة التي تشكل وتنفذ بها الدول سياستها الخارجية فالواقعية الجديدة كمقترب للسياسة الخارجية تفترض أن الدول إذ تتفاعل في نسق فوضوي، فهي تنتهج مبدئيا سياسات خارجية بالطريقة ذاتها التي قوامها الاعتماد على الذات(متغير الواقعية مستقل) وكفواعل موحدة فهي تصنع قراراتها في علبة سوداء " **Black box**" وبطريقة عقلانية تقيم من خلالها كل المعلومات المتوفرة حول الأحداث الدولية قبل اختيار البدائل (متغير الواقعية الوسيط)، ولما كان الصراع على القوة ميزة ملائمة لتفاعلات الدول ضمن النسق فان الواقعية تعامل القوة كوسيلة ضرورية لوصول الفاعل إلى تحقيق أمنه (متغير الواقعية التابع)[2].

إن أهم اختلاف بين المقتربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية كونها تدرس السلوك الخارجي للدول من زاويا مختلفة، ويندرج مقترب الواقعية الجديدة ضمن تلك المقتربات التي تتناول سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبينها لمستوى تحليل تنازلي ينطلق من الأعلى نحو الأسفل " **Approaches-Down-Top**" أو ما يعرف بمقترب النسق الدولي ومفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب هي الحوافز والقيود أو نماذج السلوك الخارجية المفروضة على كل فاعل في النسق.

---

[1]- عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص164.

[2]- رابح دشوشة، "**السياسة الخارجية الإيرانية والتركية تجاه المنطقة العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة** "، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة عنابة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص. 104.

2/ القوة والمصلحة والأمن في السياسة الخارجية: يستند المنهج الواقعي إلى أن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات، وإذا كانت صراعات القوة ظاهرها المبررات الأخلاقية والقانونية فهذا الغلاف لا يحجب الحقيقة الأساسية في توازن العلاقات برمتها، فالمصلحة القومية للدولة هي الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية إذ أن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، والمصلحة في مفهوم الواقعية تتحدد بدورها في نطاق التأثير والتأثر والسيطرة، وعليه فالعلاقات هي صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها واستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تحدثها في مصالح الدول الأخرى، وإذا كان الواقعيون الدفاعيون يؤكدون على حد أقصى من الأمن، فإن الواقعيين الهجوميين يشددون على حد أقصى من القوة والتأثير والتوسع؛ إذ يقول "**فريد زكريا**" "أن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة ولكن عندما ينبغي عليها ذلك"[1].

المطلب الثاني/ المقترب الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية

ظهرت الليبرالية كمنظومة فلسفية سياسية، منذ القرن الثامن عشر على يد العديد من المفكرين أمثال "**امانويل كانت**" " **Emmanuel Kant**" في الليبرالية الجمهورية، وفي الفكر الاقتصادي" **ادم سميث**" "**Adam Smith**" و"**جيرمي بنتام**" "**Jeremy bentham**" وغيرهم، والليبرالية كنظرية في العلاقات الدولية لها مجموعة من الفرضيات والمفاهيم الخاصة بها في تفسير السياسة الخارجية للدول[2]، حيث تعتقد الليبرالية أن السياق الذي تصنع فيه قرارات السياسة الخارجية هو الذي يضبط سلوك الفاعل، وتختلف الليبرالية تماما عن الواقعية في البيئة التي لها الأولوية في التحليل(البيئة الداخلية حسب الليبرالية) وتتبنى الرؤية التي تفترض أن العلاقات بين الدولة– المجتمع (البيئة الداخلية) أنها ذات التأثير الذي يحدد سلوك الدولة الخارجي، وتتميز البنية الداخلية بكثرة المتغيرات وكل اتجاه يفضل متغيرا داخليا مستقلا مثل: الايدولوجيا

[1]– فاطمة بيرم، " **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010)، ص76.

[2]– عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص ص. 144_145.

السياسة، الاقتصادية، الخصائص الوطنية، البنية الاجتماعية المؤسسات السياسية، هذا ما أدى إلى وجود نظريات ليبرالية عديدة تقدم تفسيرات مختلفة للسياسة الخارجية للدول، وتم التركيز على " **الليبرالية النفعية**" كمقترب لتفسير السياسة الخارجية على حساب غيرها، لأنها تقدم تفسيرا محكما لعملية تشكل المصلحة القومية، انطلاقا من المصالح الفردية حيث تفترض أن الفواعل الرئيسية هم الأفراد ، والمجتمعات، ضمن الدولة؛ وليست الدول والتي هي مجرد مؤسسات تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية، التي تتصرف بعقلانية أي وفق حساب دقيق التكاليف والنتائج، واختيار البدائل التي تحقق أكبر قدر من المكاسب وبالتالي تفسر السياسة الخارجية وفق الرؤية اللبرالية، أنها السعي المتواصل للكسب المادي، أي (سياسة تعظيم المنفعة)، ويضع النموذج الليبرالي كمقترب لتفسير السياسة الخارجية علاقة " الدولة– المجتمع"[1] جوهرا له من تأثير على سلوك الدولة الخارجي ويتعامل المقترب الليبرالي مع السياسة الخارجية كأولوية داخلية (تفرضها البيئة الداخلية) والتي هي مستوى التحليل الأساسي في المنظور الليبرالي وتأخذ منحى تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى في تعاملها مع السياسة الخارجية (**Down–up–Approach**)[2].

تفترض الليبرالية النفعية أن أهم فواعل السياسة الخارجية للدول هم الفواعل المجتمعية، من أفراد، وجماعات مصالح، الذين يسعون لتعزيز وضمان مصالحهم ومن ثم تأثيرهم في خيارات السياسة الخارجية للدولة وتحليل العلاقة بينهم كمدخل لفهم البيئة الداخلية والتي على أساسها تتخذ قرارات السياسة الخارجية، ولا ينظر الليبراليون إلى الدول كوحدات سياسية كما الواقعيون، بل يدركونها على أنها مؤسسات سياسية تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية على حساب الأخرى، في الأنظمة الديكتاتورية والديمقراطية على حد سواء وخياراتها في السياسة الخارجية تشكل أهداف هذه الفواعل، بالتالي فالمؤسسات مجرد أدوات، أي هي مؤسسات تمثيلية تفرض بالاستمرار وإعادة التوزيع البناء من طرف الفواعل المجتمعية التي تخدم

[1]– رابح دشوشة، **مرجع سابق**، ص. 109.

[2]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص ص. 78_79.

مصالحها[1]، و تعتبر الليبرالية النفعية أن طبيعة أهم الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول هم الأفراد العقلانيون، وهم الذين يحددون خيارات وأولويات سياستها الخارجية، وفحص هذه العلاقة التي تربط بمركز هذه الفواعل في بنية صنع القرار يشكل مدخل ملائم لفهم هذه العلاقة التي ترسم على أساسها السياسة الخارجية للدولة كمؤسسة سياسية على المستوى الدولي.

فالسياسة الخارجية وفق رؤية الليبراليين، تشكلها الفواعل المجتمعية المهيمنة على الشبكة السياسية المترابطة بصنع السياسة الخارجية، والسياسة الخارجية وفق مقترب الليبرالية النفعية هدفها السعي لتحصيل المكاسب (المادية– المعنوية) وهو الحافز الأساسي لجميع الفواعل أي أنها سياسة البحث عن المكاسب وتعظيم المنفعة بدلا من "سياسة القوة" كما تفترض الواقعية الجديدة.

المطلب الثالث/ المقترب البنائي في تفسير السياسة الخارجية

ظهرت البنائية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سادة في العلاقات الدولية وكان " **نيكولاس اونيف**" " **Nicholas Onuf**" أول من استعمل المصطلح في كتابه "**عالم من صنعنا**" " **World of Making**" وركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية الجديدة[2].

حيث أولت البنائية اهتماما بالأفكار والهويات والخطاب السائد، إذ يعتقد البنائيون بأن بنيات المعتقدات والمصالح ليست عوامل ثابتة، بل قابلة للتغيير والاستمرار وبأن للفواعل دور محتمل في السياسة الدولية، وهو ما جاء في مقال " **الكسندر وانتد**" " **Wented Alexander** " بعنوان "الفوضى هي نتائج ما تصنعه الدول فالفوضى هي المعنى الذي أعطته إياها الدول، وقد برز الاتجاه البنائي مركزا على أهمية الأفكار والضوابط لفهم وتفسير سلوك الدول الخارجي الذي هو امتداد لما يسود المجتمع من قيم وأفكار وخطابات اجتماعية، فالجديد الذي جاءت به البنائية كنظرية اجتماعية هو اهتمامها بالمعايير (القيم) فهي التي تشكل هويات الفاعل ومصالحه، وأولوياته ضمن النسق الدولي والبنية المحلية، وعلى هذا فإن السياسة الدولية

[1]– **المرجع نفسه**، ص. 80.

[2]– عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص. 322.

اجتماعية البناء بالأساس، وحسب "**دافيد كامبل**" "**Cambell David**" فان وظيفة السياسة الخارجية هي أساسا في مسار إعادة إنتاج الهوية ودراسة الطريقة التي تؤثر بها في تشكيل مصالح وخيارات الدولة[1].

أ- المعايير لتفسير السياسة الخارجية: إن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه البيئة الخارجية تفترض البنائية أنها انعكاس للمعايير(القيم) المشتركة الناتجة عن البيئة الداخلية والخارجية للدولة وتحدد توجهات سلوكها الخارجي، وهنا توظف مفهوم التنشئة الاجتماعية للفرد، فوق القومية يكون مصدرها المجتمع الدولي، وتكون للمعايير الدولية تأثير في تشكيل هويات ومصالح الفواعل، أما التنشئة الاجتماعية المجتمعية على هذا المستوى ينظر للمجتمع الداخلي ككل ومختلف المجموعات الاجتماعية الداخلية ذات أهمية في التنشئة الاجتماعية التي تؤثر في سلوك الدولة الخارجي[2].

ب- المصلحة والهوية لتفسير السياسة الخارجية

بما أن الدول هي بمثابة فاعل اجتماعي يوجه السياسة الخارجية، بناء على مجموعة من القيم (المعايير) حول سلوك الدولة، فالنظرية البنائية تزودنا ببعد تفسيري جديد لسلوك السياسة الخارجية ينافس كلا من مفهوم " **القوة السياسية**" للواقعية الجديدة و" **تحصيل المنافع**" في الليبرالية هذا البديل يظهر السياسة الخارجية على أنها سياسة المحافظة على الهوية[3].

وعن كيفية جمع النظرية البنائية من منظور الهوية بين المعايير المجتمعية والدولية يفترض البنائيون، أن للهوية بعدين؛ الداخلي يعبر عن الهوية الوطنية التي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الأمة والشعب، أما البعد الخارجي للهوية الوطنية يشير إلى مفهوم هوية الدولة أي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي، وتتبناها لتصبح تعبيرا عن هويتها الدولية، وتجعل هذه المعايير مرجعا لسياستها الخارجية للحفاظ بل دعم سمعتها الوطنية كعضو شرعي في المجتمع الدولي؛ قصد تأكيد الرابطة السببية بين

---

[1]- رابح دشوشة، **مرجع سابق**، ص. 111.

[2]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص ص. 83_84.

[3]- رابح دشوشة، **المرجع نفسه**، ص. 113.

هوية الفاعل وسلوك السياسة الخارجية، يفترض المقترب البنائي طريقتين تحليليتين أولى هاتين الطريقتين هي إيضاح كيفية تشكل الهوية (مصلحة الدولة) والثانية هي إيضاح تأثير كل من متغير المصلحة والهوية في السلوك الخارجي حيث تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة أي أنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجيةّ.

إن فهم الدولة لبنيتها الخارجية وموقعها ودورها في المجتمع الدولي له تأثير على توجهات سياستها الخارجية وإذا ما توافقت هذه المعايير مع مصالحها الوطنية ومع أهدافها كدولة تصبح غايات وأهداف لسياستها الخارجية[1].

[1]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص. 84.

المبحث الثالث: نماذج صنع القرار السياسي الخارجي

تزامنت نزعة التنظير في السياسة الخارجية مع المحاولة لتصميم أطر نظرية تفسيرية مرنة تحلل السلوكات الخارجية للدول، لذلك ظهرت نماذج عديدة في هذا الصدد، وستكتفي الدراسة في هذا المبحث بالتركيز على نموذجين لصنع القرار السياسي الخارجي لكل من "**ريتشارد سنايدر Richard Snyder**" و" **جيمس روزنو James Reuzno** ".

المطلب الأول/ نموذج سنايدر لصنع القرار

إن نموذج " **سنايدر**" هو أول نموذج تم تطويره في حقل السياسة الخارجية، حيث كانت تلك الفترة قد شهدت انتقادات لاذعة وجهها " **سنايدر**" لمختلف الأطر النظرية في إطار السياسة الخارجية لأنها حسبه لا توفر الطريقة المنهجية المساعدة على فهم السياسة الخارجية وتفسيرها.

وقد انطلق " **سنايدر**" من تقديم نموذج نظري لفهم وتحليل علم السياسة الدولي مخالفا لما قدمه دارسوا النظرية العامة للعلاقات الدولية، حيث يعتمد هؤلاء على النشاطات السياسية للوحدات السياسية كمادة للتحليل فيحللون سلوك الدول تبعا لعوامل موضوعية (جغرافية، سياسية، تاريخية...) وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاط الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار الخارجي، لذا ركز " **سنايدر**" على البحث في نشاطات صناع القرار الخارجي كمادة للتحليل[1].

أولاً/ الإطار النظري لنموذج سنايدر المسلمة المركزية: إن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوك الدول تكمن في التحليل على مستوى الدولة (سنلاحظ ذلك من خلال عملية البناء التحليلي)، وعليه ففهم السلوك الخارجي لدولة ما يؤدي إلى فهم سلوك كل الدول وهذا هو جوهر نموذج صنع القرار لـ"**ريتشارد سنايدر**" الذي يرتكز على دراسة السلوك الخارجي وتعريفه والوقوف عليه لأنه يتمثل في مجموعة القرارات التي تصنعها وحدات معترف بها وأن الدول كذلك تتصرف على أساس أنها أطراف وفواعل

[1]- ناصيف يوسف حتى، " **النظرية في العلاقات الدولية**"، (لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 166.

في حالة أو موقف دولي معين، والدول تحاول من خلال هذه القرارات الوصول لأهداف معينة والدفاع عن هذه الأهداف، وعليه فوحدة التحليل الأساسية هي " **القرار الخارجي**" لأن نشاطات الدول في النهاية ليست إلا " **نشاطات صناع القرار الخارجي**".

بالنظر للتفاعلات اعتبر " **سنايدر**" أن الفعل الصادر عن الدولة (موقف سياسي، الدخول في النزاع، غلق السفارة...) يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ عدة أشكال وهنا تحدث العملية التفاعلية التي تؤدي إلى تشكل أنماط معينة ترسم أطر محددة للسياسة الدولية.

ثانياً/ عملية صنع القرار: هي العملية التي ينتج عنها اختيار أو انتقاء بديل أو قرار من بين مجموعة من البدائل والقرارات، هذه البدائل يعتقد " **سنايدر**" أنها معروفة اجتماعيا بهدف التوصل لوضع معين، هذا الوضع كما يتصوره صانعوا القرار أي هو الذي يرتسم في ذهن صانع القرار، ويركز " **سنايدر**" على مفهومين أساسيين في تقديمه لنموذجه[1]:

1/ الدوافـع: يجب تحديد ومعرفة دوافع صناع القرار في السياسة الخارجية التي قد تكون متجانسة مع دوافع الوحدات السياسية (الدول) كما أنها قد تكون متعارضة، وهي تتنوع بين الدوافع الشخصية؛ وهي المكتسبة من التوظيف الذي يشغله صانع القرار، والدوافع السياسية وهي المرتبطة بسياسة الدولة أو الحزب الذي يرتبط به صانع القرار، وهذا ما سنستوضحه لاحقاً.

2/ الإدراك: إن فهم واستيعاب الفعل (القرار) يتطلب النظر إلى محيط صناعته من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم وليس من خلال موقع المراقب الموضوعي أو الحيادي، أي في إدراك صناع القرار للعوامل والمتغيرات المؤثرة في هذا القرار. مثل: إدراك الدول لسقوط الاتحاد السوفياتي[2].

وهذا ما يقود إلى تحديد طبيعة المتغيرات المؤثرة في السلوك الخارجي (وهنا تطرح إشكالية التصنيف)

---

[1]– عادل فتحي ثابت، " **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات**"، (مصر: الدار الجامعية، 2000)، ص. 116.

[2]– فواز جرجس، " **السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟**"، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000)، ص. 83.

ولأجل ما تقدم يعتبر نموذج " **سنايدر**" نموذجا إرشاديا حيث قدمه بهدف اتخاذه من جانب صناع القرار مرشدا لعملية اتخاذ القرار الخارجي.

3/ المنهجية: تحدث عن إمكانية خضوع هذه الدراسة للتقدير الكمي فاستخدم أساليب البحث الميداني والتحليل الرياضي والإحصائي لتحليل عملية صنع القرار الخارجي ومن ثم أخضع نشاط صناع القرار للتجريب. وعندما ركز على البحث عن الدوافع التي تقف وراء سلوك صناع القرار.

ثانياً/ العوامل المؤثرة في صنع القرار الخارجي:

1/ البيئة الداخلية (البيئة الوطنية): تقع في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرار قراراتهم من أجله وتشمل السياسات الداخلية (الرأي العام، الموقع الجغرافي، طبيعة النظام السياسي القيم الرئيسية للمجتمع، الأحزاب، جماعات الضغط..) ويمكن إضافة الخبرة الوطنية في التعامل مع القضايا السياسية الدولية، وهذه المتغيرات تكتسب أهمية كبرى لكن أهميتها القصوى يمنحها إياها صانع القرار أي إدراكه لها، لأنه أحيانا برغم أهمية كل هذه المتغيرات فإن إدراك صانع القرار لبعض المواقف الدولية هو الذي يرجح ويطغى على السلوك الخارجي.

2/ البيئـة الخـارجيـة: تشير لكل تلك العوامل (المتغيرات) التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة وتقع في إطار البيئة الدولية: مثل رد الفعل من قبل الدول الأخرى أي سلوك الوحدات الأخرى، المحيط الجغرافي، المجتمعات والثقافات... إلخ.

حيث " تتميز البيئة الخارجية بالتغيير الدائم والمستمر وهو ما يدفع لبروز عوامل جديدة تتطلب ردات فعل (استجابة/ حلول) سريعة مثل حالة التحول في النظام الدولي، وهنا يبرز دور العامل الشخصي الذي يحدد شكل الاستجابة والكيفية التي يجب التعامل بها"[1] أي أن الربط بين هذه العوامل المتغيرة وبين إدراك صانع القرار الخارجي يتشكل في: (نمط الشخصية، القيم، المعتقدات، التصورات الشخصية لصانع القرار...

[1]- محمد نصر مهنا، "**علم السياسة**"، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1997)، ص. 92.

الخ) كما أن هنالك مجموعة من العوامل البيئية الخارجية التي تشكل الضوابط في أهداف وتوجهات صانع القرار بغض النظر عن إدراكه لها، مثل: (التطور التكنولوجي، شبكة الاتصالات، درجة الاندماج الاقتصاد... الخ)، وعموماً هذه المتغيرات لا قيمة لها إلا من خلال إدراك صانع القرار.

3/ الوحدة التنظيمية لاتخاذ القرار (الجهاز السياسي): تفرز هذه الوحدة مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في السياسة الخارجية لأن صناعة القرار تتم داخل الأجهزة البيروقراطية التي تكون مقيدة بمجموعة من الإجراءات والقوانين وقواعد السلوك السائدة داخل كل بيروقراطية، وفي حال تعدد هذه الأجهزة يتوقف الأمر على قنوات الاتصال بينها، وهل ستلجأ إلى التشاور والتنسيق أم إلى المنافسة والإقصاء والهيمنة.

الشكل رقم (01): حيث يوضح كيفية صنع القرار حسب ريتشارد سنايدر

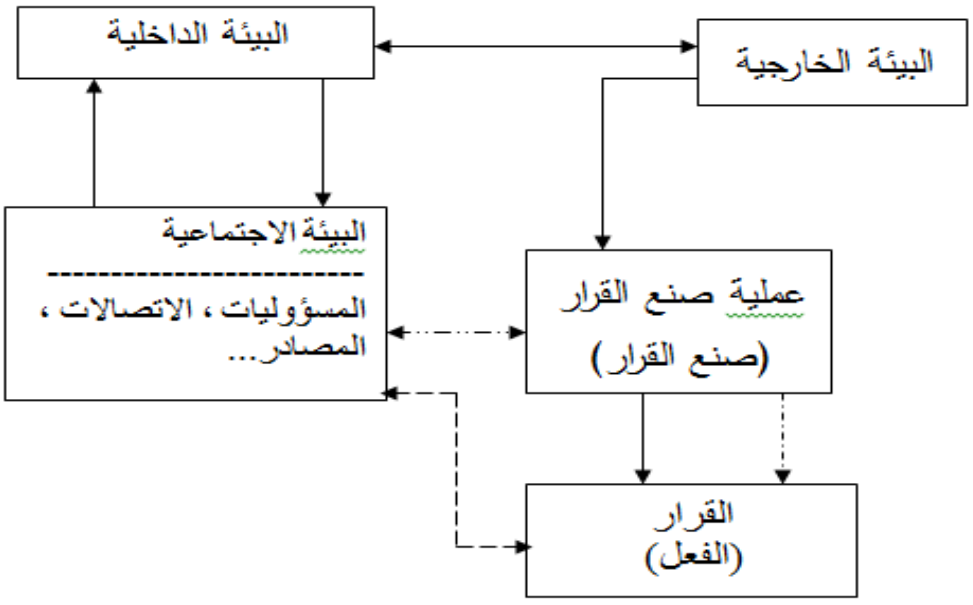

مخطط سنايدر لصنع القرار الخارجي

المطلب الثاني/ نموذج روزنو لصنع قرار السياسة الخارجية

يعتبر " **جيمس روزنو**" من الأوائل الذين قدموا إسهاماتهم بداية بوضع نموذج نظري للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية يهدف إلى تقديم إطار نظري عام لترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدول حسب درجة هذا التأثير ووزن هذه العوامل، ويتمحور النموذج المقارن في ثلاثة أنماط كالآتي [1]:

- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر خلال فترة معينة.
- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر أو دراسة الاتجاهات العامة تجاه قضية معينة.
- مقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة واحدة بين فترتين مختلفتين.

ويتم الربط بين المتغيرات التابعة والمستقلة بواسطة المتغيرات الوسطية وهي[2]:

أولاً/ متغيرات فردية: وهي المتعلقة بالصفات والخصائص الشخصية لصانع القرار: (الخبرة، القيم، الولاء، الفكر، الإيديولوجية...) حيث تعتبر هذه العوامل ذات أهمية كبرى في تحديد السلوك الخارجي لصانع القرار مثل تأثير: النشأة والتكوين الأسري وأيضا متابعة صانع القرار التاريخية لبعض القضايا والأحداث ومدى تأثره بها بالإضافة إلى إدراك صانع القرار للمسائل التي تم التعاطي معها من قبل، كما أن المستوى الفكري يؤثر في تعميق الفهم لدى صانع القرار لمختلف جوانب القضايا المطروحة، والأمر نفسه مع الكاريزما السياسية لصانع القرار التي تؤثر في التعامل مع القضايا الخارجية والكبرى.

ثانياً/ متغيرات الدور: الدور هو السلوك الطبيعي الذي يفترض أن ينتهجه صانع القرار في مركزه بعيدا عن الجوانب الشخصية؛ أي أن المركز يلزم صانع القرار بسلوكات ومواقف وقرارات معينة يحدد بمحصلتها الدور فصانع القرار مرتبط بمركزه ويريد المحافظة عليه ويحاول التصرف ضمن حدود الدور وحتى إن كان مخالفا لآرائه وتوجهاته، والحقيقة أن تأثير عامل الدور متباين من دولة إلى أخرى.

ثالثاً/ المتغيرات المجتمعية: هي تعبير عن العوامل غير الحكومية السائدة في المجتمع وتتنوع بين قسمين:

---

[1]– ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص. 160.

[2]– بدوي محمد طه، ليلى أمين مرسي، "**مبادئ العلوم السياسية**"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002) ص. 45.

1/ مادية: كالموقع الجغرافي، والتطور في ميدان الاتصالات، والإمكانات الاقتصادية، ووجود الموارد الأولية، والتقدم التقني والتكنولوجي، والتنمية الاقتصادية...إلخ.

2/ غير المادية: مرتبطة بالطبيعة الإنسانية كتركيبة المجتمع وثقافته السياسية وتشمل القيم والمعتقدات، الولاءات، التجانس داخل المجتمع، التراث والإسهام التاريخي والوطني...إلخ.

رابعاً/ المتغيرات الحكومية: تعكس كل جوانب التنظيم السياسي في الدولة وهي تعبر عن هيكل السلطة القائمة وتنوع العلاقات بين مؤسساتها الرسمية، كما تشمل طبيعة صانع القرار وطبيعة المنظومة الحزبية والنظام الحكومي.

خامساً/ المتغيرات النسقية: وهي تلك العوامل والمؤثرات التي تفرزها البيئة الخارجية وتتوزع على ثلاث مستويات[1]:

1/ بنية النظام الدولي: التي تشمل شكل العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي (تعاون وتكامل أم تنافس وتنازع) ومحتوى التحالفات السياسية والعسكرية وأيضا محاور القوى داخل النظام الدولي.

2/ النظام الإقليمي: شكل هذا النظام وعقيدته وخلفيات أعضاءه وطبيعة النظام السياسي لهم، وقواعد عمل هذا النظام وتجاربه بغية استشراف محتوى السلوك الخارجي لدول هذا النظام.

3/ الموقع الجيواستراتيجي للدولة: أي مدى تعرضها للتجاذب بين القوى الرئيسية في النظام الدولي أو الإقليمي **فنابليون بونابرت" Napoleon" Bonaparte** يقول: " **الموقع الجغرافي للدولة هو الذي يحدد سياستها الخارجية**"، فهو يؤثر بشكل واضح على السياسة الخارجية وتوجهات صناع القرار الخارجي[2].

سادساً/ المجال والربط في تحليل السياسة الخارجية:

1/ مفهوم الربط: يشير إلى ما ينشأ بين النظام الدولي والنظام الوطني من خلال ردود الفعل بين السلوكات.

---

[1] – وليد عبد الحي وآخرون ، "**آفاق التحولات الدولية المعاصرة**"، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 93.

[2] – هشام محمود الأقداحي، "**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**"، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2012)، ص. 34.

2/ رد الفعل: أفراد الوحدة صاحبة الفعل لا يشتركون في قرارات وسلوكات أطراف وحدة رد الفعل بصورة فعلية.

3/ التقليد: مثل اتخاذ موقف من خلال التأثُر بنفس الموقف لدولة مجاورة أو حليفة، ومثل تأثر حركات التحرير الوطني ببعضها البعض.

4/ مفهوم المجال: إن سلوك الدولة الخارجي يتغير بين قضية وأخرى ومن مجال إلى مجال آخر لأن الاختلاف في الأهداف والمصالح والنتائج التي تجنيها دولة من قضية ما يؤدي بالضرورة إلى اختلاف في سلوكها الخارجي تجاه القضية.[1]

5/ المجال الإقليمي: وهو ما تضمن موضوعات الخلاف على الحدود أو على جزء من الأراضي أو جزر أو تقسيم دولة أو حالة احتلال. على غرار: مجال المركز، مجال المصادر البشرية، مجال المصادر المادية.

[1]- ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص. 159.

خلاصة حول الفصل الأول

وختاما يمكن القول أن السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبادئ.. السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية.

فيما يعتبر صانع القرار هو الفاعل الأساسي لتمثيل الدولة وهو المخول للتكلم باسمها، وهنا تطرح مسألة تأثير دور العوامل الشخصية والنفسية في صنع قرار الدولة الخارجي وهو الموضوع الذي تسعى الدراسة لتوضيحه أكثر في الفصلين المتبقيين.

الفصل الثاني/

المؤثرات الشخصية والنفسية على صنع القرار السياسي الخارجي

تظل السياسة الخارجية رهينة مجموعة من المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها لتنتج في الأخير الصيغة النهائية للقرار الخارجي، وكما تعرض الفصل السابق من هذه الدراسة إلى المحطات العديدة التي تمر عملية صنع القرار من خلالها لغاية الوصول لمرحلة اتخاذ القرار أو وضع القرار موضع التنفيذ وطوال مدة هذه العملية تتدخل المتغيرات النابعة أساساً من البيئات الثلاث، الخارجية والداخلية والشخصية مساهمة بشكل قوي في توجيه وبناء التصورات لكل مرحلة من مراحل صنع القرار، وفي هذا الفصل ستحاول الدراسة التطرق بشيء من التفصيل لدور شخصية صانع القرار وأثرها على السياسة الخارجية ولهذا يمكن الاستعانة بعلم النفس السياسي الذي يعد المدخل الأساسي لمثل هذه الدراسات بكونه أحد أهم الفروع البسيكولوجية، فهو يزاوج بين علم النفس والعلوم السياسية من أجل بناء تصور أكثر شمولاً للظواهر السياسية ومحاولة تحليلها وفهمها، مركزاً بشكل أساسي على دوافع السلوك السياسي، وأثر نوع الشخصية فيه.

ويتمثل الغرض العام من هذا الفصل في المعرفة الجيدة بأهمية علم النفس السياسي ودوره في الكشف عن المؤثرات التي توجه شخصية صانع القرار في السياسة الخارجية، وعليه فقد تم تخصيص المبحث الأول للتعرف على أهمية علم النفس السياسي في فهم الشخصية السياسية، أما المبحث الثاني فيدور حول: البيئة النفسية لصانع القرار وانتهاء بدور العوامل الشخصية في صنع القرار الخارجي بين النظامين الديمقراطي والشمولي.

المبحث الأول/ أهمية علم النفس السياسي في فهم الشخصية السياسية

يركز علم النفس في صلبه على التحليل النفسي للأفراد وهذا لعدة أهداف تتنوع في معظمها بين الأغراض العلاجية، وتلك المتعلقة بتكوين فهم أفضل للسلوك الإنساني، وصولاً لاكتشاف أنواع الشخصيات ولبناء تصورات علمية عن الأفراد الذين نتعامل معهم يومياً من أجل تحسين علاقاتنا الإنسانية ومعرفة ماذا يفكر فيه القادة السياسيون.

وأما عن الغرض العام من استخدام تقنيات علم النفس في مجال العلوم السياسية والذي يعبر عنه بعلم النفس السياسي فمرده يرجع إلى بناء نماذج يستطيع من خلالها المحللون توقع السلوك السياسي للأفراد خاصة منهم أولئك المتصدرين لقمة هرم صنع القرار السياسي بشقيه الداخلي والخارجي مما يساعد المتتبعين والمهتمين على تحليل أفضل للسياسات التي تصدر عنهم قبل وبعد صدور الفعل السياسي، وعليه فالمعرفة المثلى لمختلف جوانب شخصية صناع القرار والكشف عن السمات والبنى والعقائد التي تشكل مميزات شخصياتهم يمكن أن تسمح لغيرهم بنمذجة وإتقان هذا الدور وكذا محاولة الاستفادة القصوى مما يقدمه هذا الحقل.

ويتناولها علم النفس السياسي العديد من المواضيع: الفرد كفاعل سياسي، العمليات السياسية، القادة السياسيين، تحليلات السياسة الخارجية، احترام الحكومة للمواطن...إلخ

المطلب الأول/ مقدمة في علم النفس السياسي

ترتبط السياسة بالسيكولوجيا عبر علاقة عضوية تعود إلى البدايات الأولى للفكر الإنساني. أي إلى ما قبل تشكل المفاهيم النظرية لأي منهما، حيث يعود مصطلح البسيكولوجيا للفظ اليوناني القديم إذ كان مضمون هذا المصطلح يدور في فلك النفس " سيما النفس البشرية في علاقتها بالبدن وكان القدماء يعتبرون علم النفس فرعا من الفلسفة"[(1)] لكن المصطلح تطور دلاليا في ما بعد حتى تجرد تماما من الطابع الفلسفي واقتصر فقط على البحث في ظواهر النفس والكشف عن قوانينها ليخرج بذلك من مبحثه القديم في جوهر النفس " ولعل **كانط**

[1]– جلال سعيد، " **معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية**"، (تونس: دار الجنوب للنشر، 2004)، ص. 306.

هو أول من بين أن نظرية النفس... لا يمكنها أن تصبح علما لا لشيء إلا لكونها تفتقر إلى موضوع مطابق لها في التجربة، فعلم النفس قد ينشأ كعلم عندما يصبح بالإمكان تصوره على غرار العلم بالمعنى الحديث للكلمة أي عندما يصبح متضمنا لمخزون معرفي قابل للإثبات والنفي التجريبيين"[1]. أما بالعودة إلى أرسطو فيمكن الملاحظة بأنه يصنف السيكولوجيا والسياسة والاقتصاد في إطار العلوم التطبيقية. معرفا الأخلاق على أنها علم دراسة السلوك الشخصي، والاقتصاد على أنه علم تدبير معيشة العائلة والسياسة على أنها علم تدبير المدينة (الدولة) لكن الطابع العضوي لهذه العلاقة يعود عمليا إلى حاجة السياسة الماسة لأية وسيلة تسهل الاتصال الذي يحتاج بدوره إلى أية معلومة تساهم في إكمال فعاليته وتدعيمها.

وانطلق علم النفس السياسي في بداياته الأولى من التحليل النفسي لصناع القرار السياسي وكان " **سيغموند فرويد**" هو البادئ بمحاولة التحليل النفسي للرؤساء الأميركيين، في دراسة قام بإعدادها حول شخصية الرئيس الأميركي "**وودرو ولسون**"[2].

وقد رعى ولادة هذا العلم ونشأته عدد من العلماء والأخصائيين النفسيين من بينهم "**شارك مريام**" أستاذ السياسة في جامعة شيكاغو ويعد تلميذه "**هارولد.د.لاسويل**" مؤسس هذا العلم الذي يقوم على اسس علمية ويستمد وحيه من علم النفس. وأصدر " **لاسويل**" العديد من المؤلفات في هذا المجال بين عامي 1930-1948 منها علم النفس المرضي (السايكوباتولوجيا) و(السياسة والقلق الشخصي) واجتهد " **لاسويل**" في كتابه أن يبين أسرار السلوك السياسي[3]

---

[1]- جلال سعيد، **مرجع سابق**، ص. 306.

[2]- علم النفس السياسي، " **موقع مجلة الثقافة النفسية المتخصصة** Interdisciplinar Psychology"، مركز الدراسات النفسية والنفسية- الجسدية، جانفي العدد: 57، (لبنان 2004)، تم الإطلاع يوم: 08 /05/ 2015 على الرابط التالي: http://arabpsynet.com/Journals/icp/ICP57.HTM

[3]-ربيع وهبة، مترجماً، " **المرجع في علم النفس السياسي**"، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، ج1، 2010)، ص. 20.

أولاً/ تعريف علم النفس السياسي:

يقدم الأستاذ " **قدرى حنفى**" تفسيراً مطولاً حول ظروف نشأة علم النفس السياسي والذي أورد فيه مما لا يدع مجالاً للشك بأن هذا العلم نشأ في ظروف استثنائية وغير عادية من حالات الحرب (الحرب العالمية الأولى والثانية) وكذا اقتران البحوث والدراسات حوله بالإيديولوجيات السياسية التي سادت بعد الحرب والتي كان أقطابها كل من الولايات الأمريكية المتحدة والاتحاد السوفياتي، والتي كانت في كل مرة تدفع نحو التوجيه والترويج والدعاية لفكرة معينة على حساب الموضوعية والحياد العلمي.

لذلك من الممكن أن يكون تناول موضوع علم النفس السياسي والأدوات والوسائل التحليلية التي جاء بها تصحبه الحيطة والحذر فيما يخص إسقاط الأطروحات النظرية على واقع أو شخصية سياسية معينة لأنها أحيانا قد تفتقر للحياد الموضوعي العلمي.

ولعل من بين الأسباب التي جعلت علم النفس السياسي لا يظهر للعلن بشكل أكثر قوة وموضوعية رغم " أن علماء النفس لم يكفوا عن تقديم مساهماتهم في التطبيقات السياسية العلمية، منذ نشأة علم النفس، وحتى الآن، إلا أنهم أجفلوا طويلاً عن صك مصطلح علم النفس السياسي، ولعل ذلك يكون سببه ربما النفور من الإفصاح عن مواقفهم السياسية، أو ترفعاً عن إلصاق شبهة السياسة بالعلم، ولكن ظهور علم النفس السياسي كتخصص قائم بذاته ظل إلى نهاية الستينيات، وتم دراسته على مستوى الشهادة الجامعية الأولى والدراسات العليا تحت هذا المسمى في السبعينيات"[1]، لينتشر فيما بعد مع التطور الذي دعمه ازدهار التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمعلومات وما صاحب ذلك من انتشار لموجة العولمة، ما أحدث نوع من التقدم العلمي المحايد في الدراسات التي تعالج سلوكيات الشخصيات السياسية وصناع القرار اليوم غير أنها تبقى غير ذات تأثير جدي وفعال بحكم طبيعتها البراغماتية وجعلها محصورة في دائرة ضيقة من المهتمين دون كشفها للجميع.

[1]– ربيع وهبة، مترجماً، **مرجع سابق**، ص. 23.

ويعرف "**هارولد لاسويل**" أن مجال السيكولوجيا السياسية هو دراسة التفاعل بين العمليات السياسية والسيكولوجيا أي تأثير العمليات السيكولوجية في العمليات السياسية. وأن القوى العقلية تحدد طبيعة صنع القرار السياسي وتؤثر فيه كذلك طبيعة صنع القرار السياسي تؤثر في القوى العقلية[1].

كما يعرف " **مورتوندويتش**": – دكتور في علم النفس بجامعة كولومبيا–، علم النفس السياسي بأنه: " دراسة تفاعل علم السياسة مع علم النفس، خاصة أثر علم النفس في السياسة".

ويعرفه البعض الآخر بأنه: "استخدام أساليب ومفاهيم ونظريات علم النفس في تحليل سلوك الجهات الفاعلة في العملية السياسية، وتفسير المواقف والقرارات السياسية باستخدام مصطلحات علم النفس".

أما علماء السياسة فيعتقدون أن علم السياسة يقوم على مبدأين: الأول أن الفرد يتحرك لتحقيق مصلحته الشخصية، الثاني أن سلوكيات الفرد وقراراته تتسم بالعقلانية.

إلا أن العديد من الأحداث السياسية والدولية التي أظهرت وجود عامل مهم في السلوك السياسي للأفراد، ألا وهو الدوافع، قد أوضحت أن ذلك المعتقد في حاجة إلى مراجعة، مما أدى إلى ظهور علم النفس السياسي كتخصص دقيق " يهتم بدراسة وتفسير السلوك السياسي باستخدام المبادئ والأساسيات النفسية، وليس كتخصص من التخصصات التقليدية في العلوم الإنسانية" [2].

ثانياً/ أهدافه: وقد ظهر هذا التخصص الجديد في علم النفس لتحقيق مجموعة من الأهداف هي:

1/ تفسير الأحداث السياسية عن طريق وضع فروض حول اهتمامات البشر وفق طريقة علمية واختبارها، أي اعتماد أسلوب البحث العلمي في دراسة السياسة.

2/ وضع قوانين عامة لسلوك الفرد يمكن من خلالها التفسير والتنبؤ بسلوكه في الأحداث السياسية.

3/ فهم سلوكيات المجموعات وطرق تفكيرها وكيف تتخذ القرار.

---

[1]– ربيع وهبة، مترجماً، **مرجع سابق**، ص. 23.

[2]– "**علم النفس السياسي**"، موقع مجلة الثقافة النفسية المتخصصة Interdisciplinar Psychology، مركز الدراسات النفسية والنفسية– الجسدية، جانفي العدد: 57، (لبنان 2004)، تم تصفح الموقع يوم: 08 /05/ 2015. الرابط: http://arabpsynet.com/Journals/icp/ICP57.HTM

4/ استخدام علم النفس في تحسين العملية السياسية مما يفيد الإنسانية عامة.

وتعتبر فترة السبعينات وتحديدًا في عام 1978، بمثابة فترة النضج لهذا العلم حيث تم تأسيس الجمعية الدولية لعلم النفس السياسي **ISPP (International Society Of Political Psychology)**، والتي ضمت في عضوياتها تخصصات من علم النفس والسياسية والاجتماع والأنثروبولوجي والتاريخ وأطباء نفسيين، إلى جانب شخصيات حكومية وشخصيات عامة لها اهتمام بهذا التخصص، مما ساهم في صدور الدوريات الخاصة بالجمعية حتى وقتنا هذا[1].

ثالثاً/ موضوعات علم النفس السياسي والتحديات التي تواجهه:

ولعله يمكن تقسيم الموضوعات التي يتناولها علم النفس السياسي إلى أربعة أنواع[2]:

النوع الأول: يهتم بدراسة الفرد وسلوكه السياسي، من خلال دراسة الشخصية وكيفية اكتساب الفرد للمعلومات والهوية والاتجاهات والقيم والسمات، وغيرها من الأمور الداخلية التي تؤثر على سلوك الفرد السياسي.

النوع الثاني: يهتم بدراسة المجموعات، من خلال دراسة الأنماط الجماعية، والعرقيات، والتمييز العنصري وكيفية اتخاذ المجموع للقرار السياسي، إلى غير ذلك من الأمور التي يكون لها أثر في العملية السياسية.

النوع الثالث: يهتم بدراسة الشخصيات القيادية، وهو نوع أكثر تخصصًا من النوع الأول، ويهتم بدراسة النخب المؤثرة في صنع القرار السياسي بصورة دقيقة؛ حتى يمكن التنبؤ بطبيعة القرارات التي يمكن أن يتخذها قائد ما، إذا واجه موقفًا أو حدثًا معينًا، وهذا ما ستحاول جزئيات أخرى من هذه الدراسة توضيحه لاحقاً.

النوع الرابع: يهتم بدراسة العنف السياسي، خاصة الإرهاب، وهو فرع حديث نسبيًا، نشأت به العديد من الدراسات خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ويشمل كذلك الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، إلى غير ذلك من الموضوعات التي تسلط الضوء على دوافع العنف السياسي.

---

[1] – "**International Society Of Political Psychology**", Day was browsing the site: 2015 /05 / 08. Link : http://www.ispp.org/about. .

[2] – " **المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع**"، تم تصفح الموقع يوم: 08 / 05/ 2015. الرابط: https://iqcm.org

وعلى الرغم من النمو الملحوظ لعلم النفس السياسي، إلا أن دمج التخصص النفسي والسياسي مع بعضهما البعض ليس بالأمر الهين، حيث تقف الكثير من العقبات في وجه نمو هذا العلم كتخصص أكاديمي مستقل، ويمكن إجمال تلك العقبات في النقاط التالية [1]:

1/ محدودية استخدام المنهج العلمي: حيث لا يمكن استخدام أغلب الإجراءات التجريبية في علم النفس لدراسة الوقائع السياسية.

2/ تداخل مفاهيم علم النفس: وذلك بسبب دخول الكثير من المفاهيم في علم النفس على فترات زمنية مختلفة بحسب تطور علم نفس، وقد كان من نتائج العشوائية في نمو علم النفس السياسي ظهور العديد من المفاهيم ذات صلة ببعضها. ولكنها قد تختلف قليلًا في تفسيرها للسلوك الإنساني.

ويبدو أن دراسة صناع القرار السياسي يندرج ضمن الموضوعات التي يهتم بها علم النفس السياسي بدراسة النخب المؤثرة في صنع القرار السياسي بصورة دقيقة؛ حتى يمكن التنبؤ بطبيعة القرارات التي يمكن أن يتخذها قائد ما، إذا واجه موقفًا أو حدثًا معينًا، غير أن التحدي الأساسي الذي يواجهه هذا المنهج في الدراسات السياسية هو مدى المحافظة على علمية البحث والتوفيق في صياغته بين حقلي علم النفس والعلوم السياسية بوسائل ومصطلحات مشتركة تخدم الهدف العام من الموضوع.

المطلب الثاني/ شخصية صانع القرار السياسي

ومن المجالات الحيوية التي يستطيع علم النفس الحديث أن يدلي فيها بدلوه، مجال السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء، ويمكن أن يخدم علم النفس صناع السياسة الخارجية وأقطابها من خلال الطرق الآتية[2]:

---

[1] – " **المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع**"، تم تصفح الموقع يوم: 08 / 05/ 2015. الرابط: https://iqcm.org

[2] – "**علم النفس السياسي**"، موقع مجلة الثقافة النفسية المتخصصة Interdisciplinar Psychology، مركز الدراسات النفسية والنفسية– الجسدية، جانفي العدد: 57، (لبنان 2004)، تم تصفح الموقع يوم: 08 /05/ 2015. الرابط: http://arabpsynet.com/Journals/icp/ICP57.HTM

1- يقدم علم النفس خبراءه في مجالات الأحكام الاجتماعية، وفي عمليات صنع القرار -**Decision Marking Processes**، ويستطيع هؤلاء الخبراء أن يساعدوا في التعرف على مصادر الخطأ والتعصب أو التحيز، كذلك خفض أسباب الخطأ في عملية صنع السياسة الخارجية لمجتمع ما -**Foreign Policy Making**.

2- يستطيع علماء النفس أن يعملوا كخبراء في وسائل المساومات والمفاوضات **Bargainning and Negotiation** كما يستطيعون الإسهام في وضع نظريات ملائمة للسياسة **Policy - Relevant Théories** تلك النظرية التي إذا تبناها المجتمع تستطيع أن تمدنا بالمعلومات لاختيار الإستراتيجيات الفعالة والمؤثرة **Strategies** في التعامل مع الدول الأخرى.

3- كما يستطيع علماء النفس باعتبارهم خبراء **Experts** في مشاكل التنبؤ بالسلوك، وخاصة في المواقف المعقدة أو الصعبة، يستطيعون مساعدة صناع السياسة في إعلان الاتجاهات الصائبة في مجال العلاقات الدولية، وفي التنبؤ بردود الفعل المحتملة للدول الأخرى لتلك المبادرات السياسية...

ولعل الجانب الأهم في هذا المقام هو كيفية الاستفادة قدر الإمكان من إسهامات علم النفس السياسي في محاولة فهم أكثر لشخصية صانع قرار السياسة الخارجية.

أولاً/ الشخصية السياسية وعلاقتها ببعض المتغيرات:

إن التعرف على مفهوم الشخصية يتطلب التعريج على بعض المفاهيم الأخرى التي لا غنى لنا عنها للإحاطة الشاملة بهذا المفهوم على وجه الخصوص مثل مفهومي القيادة والإبداع لذلك ستحاول الدراسة في هذه الجزئية التطرق إليها ولو على سبيل الإشارة الخاطفة. وقد " اشتقت كلمة شخصية من اللغة العربية من شخص جماعة شخص الإنسان وغيره، وهو كذلك "سواد الإنسان تراه من بعيد، وكل شيء رأيت جسمانه فقد رأيت شخصه. وانتقل المصطلح من المستوى المادي إلى المستوى المعنوي وهو: كل جسم له ارتفاع وظهور، والمراد به إثبات الذات فأستعير لها لفظ الشخص، والشخصية صفات تميز الشخص من غيره، ويقال فلان ذو شخصية

قوية: ذو صفات متميزة، وإرادة وكيان مستقل، أما عند الغرب فتعرف بأنها الصفات المميزة للإنسان"[1]، كما تعرف " الشخصية على أنها نمط سلوكي مركب، ثابت ودائم إلى حد كبير، يميز الفرد عن غيره من الناس، ويتكون من تنظيم فريد لمجموعة من الوظائف والسمات والأجهزة المتفاعلة معاً، والتي تظم القدرات العقلية، والوجدان أو الانفعال، والنزوع أو الإرادة وتركيب الجسم، والوظائف الفيزيولوجية، والتي تحدد طريقة الفرد الخاصة في الاستجابة، وأسلوبه الفريد في التوافق للبيئة"[2].

في حين يعرف " **بيرت Burt** " الشخصية بأنها نظام كامل وثابت نسبياً من النزعات الجسمية والنفسية الفطرية والمكتسبة، يميز فرداً بعينه، ويحدد الأساليب التي يتكيف بها مع البيئة المادية والاجتماعية[3].

ويرى علماء النفس بأن الشخصية تتكون من الجسم، الذكاء، المزاج. كما تعرف الشخصية عادة على أنها تلك الخواص الفردية الفارقة التي تظل ثابتة مع تغير المواقف المحيطة، فقد نصف – على سبيل المثال– زعيماً قومياً بأنه " شديد العدوانية" ونعنى بذلك أن لديه أو لديها الاستعداد في معظم المواقف أكثر من بقية الناس أن يكون مبادراً، بأكثر من التزامه برد الفعل لما يصدر عن الآخرين، وأن يكون غاضباً وعدائياً بدلاً من أن يكون لطيفاً ورقيقاً[4].

بينما يضع المختص في علم النفس " **ألبوت Albport Gordeon** " تعريف أكثر شمولاً للشخصية إذ يقول: " أن الشخصية هي التنظيم الديناميكي لدى الفرد والذي يشكل مختلف النظم النفسية التي تحدد خصائص سلوكه وتفكيره"[5].

---

[1]– أحمد محمد عبد الخالق، " **قياس الشخصية**"، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1992)، ص. 63.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 64.

[3]– كامل محمد محمد عويضة، " **علم نفس الشخصية**"، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1996)، ص. 86.

[4]– ربيع وهبة، مترجماً، **مرجع سابق**، ص. 48.

[5]– رمضان محمد القذافي، " **الشخصية نظرياتها وإختباراتها وأساليب قياسها**"، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص. 15.

ولتكتمل الصورة في أذهاننا حول مفهوم الشخصية السياسية فلا بد من التطرق لمفهومي القيادة أو القائد وكذا الإبداع إذ يشير الأستاذ " **عباس محمود عوض**" إلى أن دور القائد والقائد المبدع يكمن في أن القائد يستمد دوره مما يمنحه له الأتباع من سلطان، طواعية منهم لا إرغام عليه على أن هؤلاء الأتباع لا يخلعون هذا الدور القيادي على أي فرد من أفراد الجماعة، ويزيد من إنتاجها ويحقق أهدافها بينما القائد المبدع يستمد دوره مما يقدمه هو من جديد في مجاله[1]. وعليه فإن الفرق الجوهري بين شخصية القائد وشخصية المبدع يتمثل في شرعية الولاء أو منبعه لدى الآخرين (الأتباع)، فالأول يستمد الولاء من قوة شخصيته التي يفرضها على الآخرين مثلما هو الحال الغالب في الأنظمة الدكتاتورية التسلطية والأمثلة كثيرة في هذا المقام على غرار: " **نابليون**"، "**هتلر**"، " **موسيليني**"، " **ستالين**"، وغيرهم وهذا لا يعني دائماً أن القائد يجب أن يكون دكتاتورياً فيكفي أن يوجد هنا قبول عام من طرف الجماهير بشخصية هذا القائد؛ خاصة في ظل التهديد أو الحرب، بينما المبدع يستمد هذا التفضيل من ما ينتجه من إبداع يلزم به الآخرين للاعتراف بشرعية أفضليته في تقلده لموقع ودور مهم في القيادة. والسمات الإبداعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمكانة السوسيومترية بأبعادها الثلاثة: القبول– القيادة– النبذ لذلك تختلف السمات الشخصية والمزاجية **Temporamental** لدى القائد والمقبول عنها لدى المنبوذ، كما أن القدرات الإبداعية تختلف تبعاً لنوعية القيادة ومجالها.

وفي دراسة أجريت على فرق الجوالة في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية لاكتشاف الترابطات بين الأبعاد الثلاثة ومن خلالها اكتشاف سمات الشخصية السوية كانت النتائج كالآتي[2]:

1/ " القيادة في فرق الجوالة ترجع أساساً للخبرة وليست نتيجة سمات أو اتجاهات الآخرين نحوها، وهذا يفسر عدم ارتباط أي من بعدي القيادة والقبول بأي من سمات الشخصية التي تدل على السواء **Normality** وهذا يؤكد عدم صحة أن يرتبط بعدا القيادة والقبول ارتباطاً موجباً مع بعض السمات التي تسم الشخصية بسمات الشخص المقبول.

---

[1]– عباس محمود عوض، " **القيادة والشخصية**"، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 12.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص. 250 – 251.

2/ كذلك فإن بعد النبذ لم يرتبط بأي من سمات الشخصية التي تدل على عدم السواء **Abnormality** وهذا يعني عدم صحة أن يرتبط بعد النبذ ارتباطا موجباً مع بعض المتغيرات التي تسم الشخصية بسمات المنبوذ".

ومن ما سبق فإنه استنتاج أن من بين أهم الصفات التي لابد أن تتوفر في الشخصية السياسية القائدة هي الخبرة، غير أن ما يعاب على نتيجة هذه الدراسة أنها تتميز بالكثير من العمومية والاختزال في ما يتعلق بسمات الشخصية القيادية وجعلها محصورةً فقط في سمة الخبرة.

فيما يرى الأستاذ " **لويد جنسن Luid Jensen** " أن " الأشخاص الذين يتوفر لديهم قدر عالٍ من الحاجة إلى القوة هم الأفراد الأكثر تطلعاً إلى المناصب القيادية كوسيلة لتحقيق سيطرتهم على الآخرين"[1].

حيث يمكن الملاحظة من خلال هذا التعريف بأن الشخص الساعي إلى السلطة، هو تبرير لحاجته للقوة إذ يتوجه الأشخاص نحو تقلد مناصب قيادية بدافع اكتساب القوة أو الحاجة إلى السيطرة الأمر الذي يبرره بعض علماء النفس بأنه يعبر في بعض الأحيان وليس كتعميم عن قصور ذاتي يميل إلى الانحراف في الشخصية مثل عقدة القصر التي دفعت بالكثير من القادة نحو السعي لتقلد مناصب حساسة (رئاسة دول، أو قيادة جيوش، أو إدارة شركات...)، على غرار " **نابليون**"، و" **هتلر**"...

ثانياً/ تصنيفات الشخصية:

ولعل من أهم التصنيفات المشهورة للشخصية تصنيف **(يونـج)**، الذي يفترض وجود طرازين أساسيين من الناس، أحداهما[2]:

1/ المنطوي: وهو إنسان هادئ واسع الخيال، ينفر عن الناس، ويحلق بخياله بعيداً عن الواقع، وتشوب نظرته النزعة الذاتية.

2/ المنبسط: وهو على النقيض يندمج في الجماعة، ويهتم بالحقائق الموضوعية، ويتكيف بسهولة مع البيئة ويؤثر أن يمثل دوراً جزئياً على مسرح الحياة ولا يحيا متفرجاً فحسب.

---

[1]– محمد السيد سليم، مترجماً، **مرجع سابق**، ص. 23.

[2]– كامل محمد محمد عويضة، **مرجع سابق**، ص. 93.

ويضع التصنيف أربع وظائف أساسية للحياة هي: الإحساس، التفكير، الوجدان، الإلهام ثم يقلب كلا من هذين الطرازين على هذه الوظائف الأربع، وعلى وسط بين كل اثنين فنتجت أربع أصناف أخرى هي: المتفائل المنبسط (دموي) ثم الصفراوي (عنيف صلب)، والمتجمل المنطوي (سوداوي) أما النوع الأخير فهو البلغمي (بليد شره).

وفي مقال تم نشره في مجلة الثقافة العالمية تحت عنوان **الأسس الحقيقية للشخصية**، يقول مؤلفها أن علماء النفس يؤكدون على أنه يمكننا الاعتماد على هذه الصفات الخمس أو " الخمس الكبار" **Big Five** "[1] في تصنيفنا لشخصيات البشر بشكل أكثر تبسيطاً.

ففي تجربة تم إجراءها خلال الخمسينات من القرن الماضي في جهاز القوات الجوية الأمريكية، على ضباط في طور التدريب، وتم إعادة نفس التجربة تقريباً على عينة من المواطنين المدنيين في ألمانيا حدثت وإن توافقت نفس النتائج حيث تم إبلاغهم بوصف أشخاص محددين لديهم باستخدام صفات محددة وتزويدهم بقائمة بهذه الصفات فكانت النتيجة أن أغلبية العينة استعملت نفس النعوت في كل مرة يطلب منهم وصف الآخرين، فكانت ما يعرف بالصفات الخمس الكبرى وهي كالآتي[2]:

- الانبساط (اللاإنطوائية).
- العصابية ونقيضها الاستقرار العاطفي.
- التسامح (حسن المعشر).
- الإخلاص.
- الانفتاح على التجارب الجديدة.

[1]– محمد المهذبي، مترجماً، " **الأسس الحقيقية للشخصية**"، مجلة الثقافة العالمية، مارس العدد: 105، (الكويت: 2001)، ص. 121.

[2]– **المرجع نفسه**، ص. 123.

كما وضع **باربر** تصنيفه الرباعي لرؤساء الدول حسب الآتي[1]:

- النشط Active
- خامد Passive
- إيجابي Positive
- سلبي Negative

ليمتد هذا التحليل المكثف للأفراد البارزين إلى تحليل الأفراد العاديين مع مرور الوقت.

وتعتبر مثل هذه الدراسات مفاتيح مهمة في علم النفس السياسي لفهم وإدراك التفاعلات التي تدفع بشخصية سياسية معينة إلى إتباع سلوك محدد، مما يجعلنا ملزمين بالاستعانة بها في فهم سلوكيات صناع القرار انطلاقاً من الصفات السائدة التي تميز شخصياتهم ونمط تفكيرهم.

وفي تصنيف آخر يقسم الشخصية السياسية إلى نوعين هما:

أ/ الشخصية التسلطية: حيث ينزع الأفراد في هذا المستوى إلى السيطرة على المرؤوسين، والإذعان لمن هم أعلى منهم مقاماً، ومن مميزاتهم الحساسية لعلاقات القوة، الحاجة إلى تصور العالم في إطار منظم، والاستعمال المفرط للنماذج النمطية في تصور الأحداث والأشخاص، التمسك بالقيم التقليدية[2].

ب/ الشخصية الانبساطية: وهي شخصية مرحة وتميل إلى الانفتاح على الآخرين.

بينما يذهب خبراء التنمية البشرية والبرمجة اللغوية العصبية إلى تحديد ثلاث أنماط من الشخصيات الرئيسة التي تستوطن في جميع الناس وهي[3]:

- الحسي (الشاعري والهادئ).
- السمعي (المخطط والملتزم).

---

[1]– عباس محمود عوض، **مرجع سابق**، ص. 50.

[2]– محمد السيد سليم، مترجماً، **مرجع سابق**، ص. 26.

[3]-محمد يوسف رجب الهاشمي، " **البرمجة اللغوية العصبية والأثر النفسي للألوان**"، (الأردن: الأهلية، ط1، 2006)، ص. 32.

- البصري (حاد الطباع، ويغلب هذا النمط لدى القادة)

وقد يحدث أن تتوازن الصفات الثلاث في فرد واحد وهذا نادراً بينما يغلب على معظم الأفراد سيادة نمط تمثيلي واحد بينما يختفي النوعين الآخرين في التفاصيل على الترتيب أو بالتساوي.

وفي تصنيف آخر أقيمت دراسة تحاول إسقاط النظريات النفسية على حقل العلوم السياسية لمحاولة تصنيف الناخبين والمنتخبين إلى ثمانية فئات محددة يفترض أنها الفئات الأساسية للتصنيف البشري، وأسقطت جملة من النظريات النفسية على عينة من أربعة آلاف ومائة واثنان وتسعون شخصا 4192 فتحصلت الدراسة على النتائج التالية[1]:

- الإبداعيون 9 بالمائة.
- النرجسيون 9 بالمائة.
- القبليون 11 بالمائة.
- المتحدون 11 بالمائة.
- المرهفون 14 بالمائة.
- المنطقيون 14 بالمائة.
- المثاليون 16 بالمائة.
- الاجتماعيون 16 بالمائة.

ثالثاً/ مكونات الشخصية:

يرجع العديد من المفكرين المتخصصين في علم النفس تكوين الشخصية إلى العناصر التالية[2]:

1/ الجسم: فهو يشكل كلا واحداً، وله دوره العام كعنصر من عناصر الشخصية، إذ أننا نرث لونه وقوته وضعفه. واختلال الوظيفة أو حسن أدائها يؤثر على مزاج وأسلوب تفاعله مع البيئة المحيطة، وأن قدر صحة

[1]– عقيل الشيخ حسين، مترجماً، " **المعاني الخفية لحركات السياسيين**"، (لبنان: دار الفراشة، 2009)، ص. 16.

[2] – كامل محمد محمد عويضة، **مرجع سابق**، ص ص. 87 – 88.

الجسم وسلامته تزيد الثقة بالنفس والإقدام، وأما الضعف والمرض فينعكس على النفس إما على شكل انطواء وفشل وتخاذل، وإما عناد وعدوان، وإما جد واجتهاد يغطي النقص.

2/ الذكاء والقدرات: للذكاء أثر قوي في الشخصية، إذ لا شك أن الذكي يتفاعل ويتكيف مع البيئة على نحو يخالف تفاعل الغبي وتكيفه معها، ويختلف العلماء في تعريفه ولعله يجمع بين التفطن وسرعة التعلم والفهم لجوهر المسائل، وبين القدرة على التجريد، وحسن التكيف، والاستفادة من التجارب السابقة، مع الابتكار والنقد والتوجيه الصحيح، حيث تستغل القدرة على التفكير الذكاء ويتأثر بالوضع الذي ينشأ عليه الفرد في المنزل والمجتمع، ويعمل وعلى إدراك الأشياء ويحكم عليها في إطار من التجارب والثقافات العامة والخاصة التي تكتسبها، ولذلك يختلف الجانب الثقافي في شخصيات الأفراد تبعاً لاختلاف عقلياتهم، فنجد أن رجال السياسة أو الدين، وأصحاب الثقافات الحرة العميقة المتجددة، غير ذوي الثقافة السطحية الضيقة والمتعصبة، ولكل مذهبه في الحياة ونظرته للكون، وفلسفته وقيمه الخاصة التي يحيا ويتفاعل مع البيئة المادية والاجتماعية على أساسها، والتي يحصل بها على ما يستطيع من نجاح، ويحتل بها ما يقوى على احتلاله من مكانة في نفوس الغير.

3/ المزاج: وله كذلك دور مؤثر كعنصر أساسي في الشخصية، وهو في رأي البعض مجموعة الخصائص الفسيولوجية التي تؤثر في الخلق، أي أنه نتيجة الكيفية التي يمتزج بها ما في جسم الإنسان من عناصر كيماوية، وعلى هذا الأساس قامت النظرية القديمة في الأمزجة الأربعة كما تم ذكره سابقاً، حيث يستجيب الدموي بسرعة للاستثارة، ويميل الصفراوي للغضب السريع في ثبات وعمق وعنف، بينما ينفعل السوداوي في قوة وثبات ويتأمل ببطء، ويكتئب ويتشائم، أما البلغمي فيميل للسطحية والخمول والبلادة والشره.

ورغم عدم كفاية هذه النظرية في إيجاد تصنيف جامع للشخصية البشرية بشكل قاطع تتعدى الأنماط الأربعة التقليدية، إلا أنه لا مانع من الإقرار بوجود انفعالية عامة في الأفراد تعمل كطاقة وراء السلوك والذكاء والغرائز، وقد تمتزج هذه النماذج الأربعة في الشخص الواحد حسب درجة انفعالية الغرائز فيه.

شكل رقم (02): يبين مكونات الشخصية حسب علماء النفس

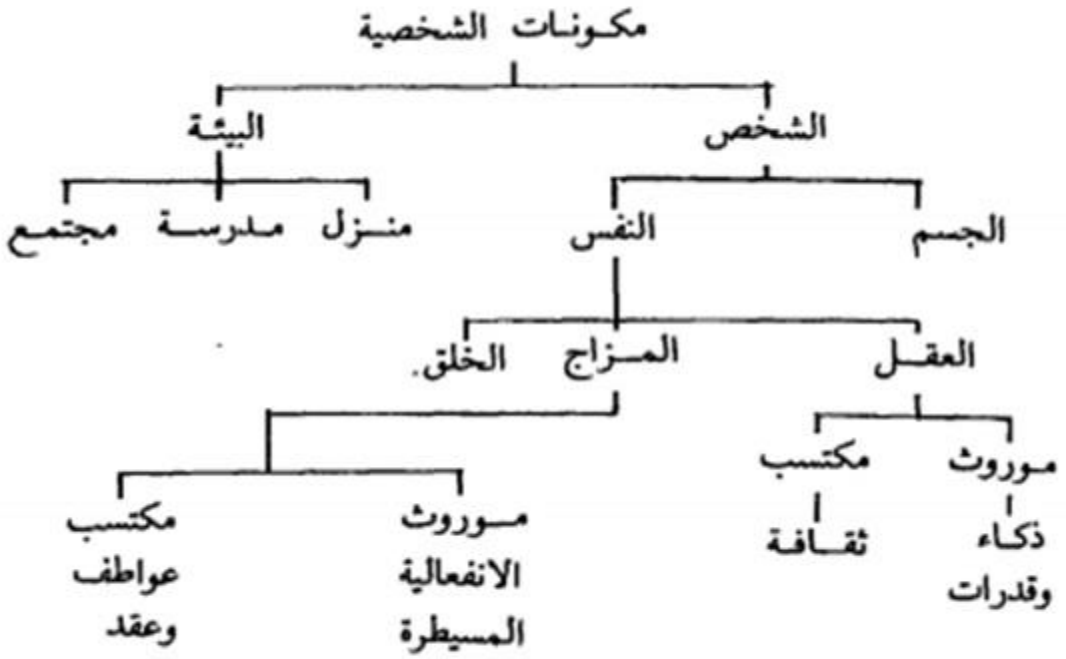

المصدر: كامل محمد محمد عويضة، **مرجع سابق**، ص. 43

رابعاً/ تصنيف القائد والسمات القياسية للرئيس: قبل التطرق للسمات القياسية لعله من المفيد رصد أهم أنواع القيادة في العالم وفي هذا الصدد يعتقد أن الجذور الأساسية لتصنيف القادة بين البشر لا تخرج في معظمها عن تلك الحقائق المثبتة في علم النفس حسب التمثيل النمطي وكذا في حقل العلوم السياسية التي تتناسب ونوع النظام السياسي وهنا تبرز علاقة تأثير. فيبرز التساؤل حول أيهما يؤثر في الآخر سيكولوجية المجتمع ونفسيات القادة أم أنواع الأنظمة السياسية أم أنه تأثير متبادل؟ وفي الأخير ستحاول الدراسة وضع تصنيف يتلاءم مع واقع السمات القياسية للرئيس أو القائد، الذي ستعتمده الدراسة فيما بعد في التحليل.

1/ تصنيف القائد: يذكر " **حامد ربيع** سبع أنواع من القادة بتمييزه بين: القائد الزعيم والقائد الديمقراطي والقائد البيروقراطي والقائد الدبلوماسي والقائد المصلح والقائد العقائدي والقائد المثير للقلاقل أو المهيج السياسي، بينما يميز " **محمد خدوري**" بين أربعة أنماط للقادة وهم القائد العسكري والقائد التقليدي والقائد العقائدي والقائد الفكري

في حين يصنف " **خليل أحمد خليل**" القادة إلى: القائد المؤسسي والقائد الملتزم بالأعمال القيادية والقائد المصطفى المفضل والقائد البطل صاحب الشخصية المركزية الساطعة"[1].

وإذا كان الزعيم الملهم يتمتع بكاريزما شخصية عالية وجاذبية جماهرية طاغية، وجاء في ظروف تاريخية أو سياسية أو اجتماعية خاصة جعلته يقدم نفسه على أنه المنقذ والمخلص والبطل الأسطوري، واستطاع هو أن يتجاوب مع الأحلام والأمنيات والطموحات الشعبية وبذلك أصبح بطلاً شعبياً تعامل معه الناس على أنه ملهم يتوجه نحو الصواب دائما وفي كل الظروف، ويواجه كل من يعارض بالتصفية؛ فإن الرئيس ذو السمات القياسية على الخلاف من ذلك تماما إذ يجب أن يتوفر على مميزات خاصة جامعة تستوعب جميع أطياف المجتمع دون استثناء.

2/ السمات القياسية للرئيس[2]:

- **قوة الإنتماء:** لبيئته ويكون ذو عقيدة وثقافة وإخلاص ولديه مشاعر إيجابية نحو ذاته وشعبه وثقافته ولديه شعور بالكرامة الوطنية النابعة من احترام الذات والثقة في قدرة الشعب على النمو والنجاح والانتصار.
- **المنظومة أخلاقية:** ويتسم بالصدق والأمانة والشجاعة والعدل ونظافة اليد والمرونة والقدرة على الصمود.
- **التدرج في ميادين العمل السياسي:** واكتساب خبرة ميدانية في التعامل مع البشر على اختلاف توجهاتهم ومستوياتهم.
- **القيادة والرؤية الإستراتيجية:** والآفاق الواسعة في التفكير والتخطيط والعمل بعيد المدى.
- **القدرة على المخاطرة:** المحسوبة من أجل النمو والتغيير.
- **الممارسة الديمقراطية:** تجنباً لتغول السلطة وتضخم الأنا وذلك لما تحمله من مخاطر مزدوجة.

---

[1]– جلال عبد الله عوض، " **القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية**"، تم تصفح الموقع يوم: 10/ 03/ 2015. الرابط: http://ow.ly/KNICZ.

[2]– ربيع وهبة، مترجماً، **مرجع سابق**، ص ص. 33– 34.

المبحث الثاني/ الدوافع الذاتية والبيئة النفسية لصانع قرار السياسة الخارجية

تأخذ مسألة الدوافع والرغبة والاهتمام التي يوليه صانع القرار للسياسة الخارجية حيز معتبر من شكل هذا القرار ونوعيته وكلما ازداد اهتمامه وفق دوافع ذاتية نابعة من تطلعه الخاص نحو وضع لمسته الشخصية أو لتحقيق هدف أو مصلحة معينة، كلما قوي وزاد تأثيره في القرار السياسي الخارجي، ومن ناحية أخرى يرى بعض المفكرين أن " السياسة الخارجية تخضع في صناعتها لتفاعل متغيرات رئيسية هي البيئة الخارجية والبيئة الداخلية والبيئة النفسية، وهنا يجدر بنا الإشارة لما جاء به " **سبروت**" في تقسيمه لبيئة صنع القرار إلى بيئة عملية وبيئة نفسية، إذ أن عملية صنع القرار تتداخل فيها قيم صانع القرار وتتضارب أو تتشابك صورته عن البيئة المادية والاجتماعية التي تحيط به بما فيها وضعية صانع القرار في المؤسسة التي تتخذ القرار والتي تحد من سلطات صناع القرار، وتفرض عليهم قيودا"[1].

ومن هنا تظهر أهمية علم النفس من جديد إذ أنه "يهدف إلى فهم العلاقات المترابطة بين الأفراد والمواقف التي تتأثر بالمعتقدات، والدوافع، والإدراك، والاستعراف، ومعالجة المعلومات، واستراتيجيات التعلم، والتنشئة الاجتماعية وتشكيل السلوك. وقد تم تطبيق النظرية النفسية السياسية ومناهجها في العديد من العمليات مثل: الدور القيادي، وتكوين السياسات الداخلية والخارجية" [2].

إن الغرض من هذا المبحث هو محاولة للكشف عن أهم العناصر المتعلقة بالفرد والتي تساهم بشكل أكيد في صنع السياسة الخارجية انطلاقاً من الدوافع الذاتية إلى البيئة النفسية بمكوناتها الثلاث عقائدية وتصورية وإدراكية، فإذا كانت "السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات تتخذ من قبل أولئك الأشخاص الذين يتولون

---

[1]– محمد شلبي، " **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**"، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997). ص، 185.

[2]– ويكيبيديا الموسوعة الحرة، " **علم النفس السياسي**"، تم تصفح الموقع يوم: 26/ 04/ 2015. الرابط: علم– النفس– السياسي/http://ar.wikipedia.org/wiki

مناصب رئيسة رسمية في الدولة حسب " **سنايدر**"[1]. فإنه من الأجدر وضع تصور وبناء نظري يليق وتحليل العوامل النفسية والشخصية التي تتحكم في سلوكيات صناع هذه القرارات، من دوافع وعقائد، وتصورات، وإدراكات، وذلك بإتباع محللي السياسة الخارجية هذا النوع الجديد من المناهج التحليلية في فهمهم للسياسة الخارجية، والعمل في كل مرة على تطويرها وتحسين قدرة نماذجها على الأداء التحليلي المطلوب، والخروج عن سطوة النهج التقليدي في التحليل المتمحور أساساً حول علاقات القوة وتوازن القوى ومحورية الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، ولعل ذلك سيساعد لا محالة ولو قليلا على بناء تصور أكثر فعالية لفهم السياسة الخارجية في ثوب جديد، لا يستثنى فيه أي معطى أو رابط من الروابط المتعددة في التفكير الإنساني.

حيث يعرف الأستاذ " **محمد شلبي**" البيئة النفسية على أنها "مجموعة اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ومعتقداتهم، وقيمهم، وخبراتهم وآرائهم السابقة، ودوافعهم وخلفياتهم الاجتماعية، وأصولهم النفسية، وهم يتخذون القرارات"[2].

ولكننا سنحاول من خلال هذا المبحث إلى التطرق لمتغيرات رئيسية ضمن تتعلق بالفرد كالدوافع الذاتية ومكونات البيئة النفسية لصانع قرار السياسة الخارجية وهي العقائد، فالتصورات فالإدراكات، من خلال بيان كيفية تشكل وبناء كل متغير من هذه المتغيرات ودرجة تأثيرها في نوعية القرارات.

المطلب الأول/ الدوافع الذاتية لصانع القرار السياسي

ظهرت فكرة الدافعية في إطار المدرسة السلوكية في الولايات المتحدة الأمريكية كرد فعل على النظريات الدينامية التي حاولت أن تفسر السلوك الإنساني بقوى داخلية غامضة لا يمكن تحديدها أو قياسها أو ملاحظتها وقد دعت هذه المدرسة إلى إعطاء علم النفس صفة العلم ولا يتحقق ذلك بنظر دعاتها إلا بتحديد موضوع علم النفس بحيث يقتصر على السلوك الذي يمكن ملاحظته وإخضاعه للدراسة العلمية.

[1] – ثامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص. 96.

[2] – محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص. 162.

أولاً/ تعريف وتفسير الدافعية في علم النفس:

1/ تعريف الدافعية Motivation :

يشير مصطلح الدافعية إلى مجموعة الظروف الداخلية والخارجية التي تحرك الفرد من أجل إعادة التوازن الذي اختل. فالدافع بهذا المفهوم يشير إلى نزعة للوصول إلى هدف معين، وهذا الهدف قد يكون لإرضاء حاجات داخلية، أو رغبات داخلية. أما الحاجة "**Need**" فهي حالة تنشأ لدى الكائن الحي لتحقيق الشروط البيولوجية أو السيكولوجية اللازمة المؤدية لحفظ بقاء الفرد. أما الهدف "**Goal**" فهو ما يرغب الفرد في الحصول عليه، ويؤدي في الوقت نفسه إلى إشباع الدافع، وبهذا يمكن القول أن الدافع هو الجانب السيكولوجي للحاجة، ومن الواضح إذن أن الدافع لا يمكن ملاحظته مباشرة، وإنما نستدل عليه من الآثار السلوكية التي يؤدي إليها. وبهذا يمكن القول بأن الدافع عبارة عن مفهوم أو تكوين فرضي، ويرتبط به مفهوم آخر وهو الاتزان الذي يشير إلى نزعة الجسد العامة للحفاظ على بيئة داخلية ثابتة نسبياً، وبهذا ينظر العلماء الذين يتبنون وجهة النظر هذه إلى السلوك الإنساني على أنه حلقة مستمرة من التوتر وخفض التوتر.

وتعرف الدافعية أيضاً: على أنها القوة الذاتية التي تحرك سلوك الفرد وتوجهه لتحقيق غاية معينة يشعر بالحاجة إليها أو بأهميتها العادية أو المعنوية (النفسية) بالنسبة له. وبذلك يمكن تحديد العوامل التي تدفع الفرد إلى التقدم في تحصيله، ومنها الشعور بالحاجة أو الأهمية[1].

القوى التي تحكم الفرد (داخلية أو خارجية) كون المتعلم رهناً (**Pawn**) للظروف، أو فاعلاً (**Origin**) في تشكيل الظروف.

2/ تفسير دافعية السلوك الإنساني:

إنطلق المفكرين الأوئل من أمثال "**ثورندايك Thorndike** " لتفسير مفهوم الدافعية "**Motivation**" لدى الفرد من الثواب والعقاب أو النجاح أو الفشل كمحفزات نحو زيادة الدافعية أو إضعافها غير أن هذا الطرح

[1]– محمد الترتوري، **دافعية الإنجاز**، المنشاوي للدراسات والبحوث، تم تصفح الموقع يوم: 31/ 2015/05. الرابط: http://www.minshawi.com/other/tartoury.htm

لاقي معارضة من المفكرين الذي جاؤوا فيما بعد من أمثال "**واطسن**" حيث يعتبر أنه تفسير بسيط وأولي، لأنه يبتعد عن الروح العلمية وقد فسر "**واطسن**" السلوك على أساس عامل التكرار وعامل التقارب الزمني فأي سلوك يتم حدوثه يقوم على أساس ارتباط بين مثير واستجابة على أن تكون هذه الاستجابة قد تكررت لأنها كانت أكثر الاستجابات ملاءمة[1].

ويمكن القول بوجه عام أن موقف السلوكيين في موضوع الدافعية يتلخص بما يلي:

- لا ينكرون وجود غرائز غير أنهم لا يعطونها أهمية كبيرة في حياة الفرد العادي.
- ينادون بأن الفرد يكتسب دوافعه من الخبرات التعليمية التي يمر بها وفق نماذجهم التعليمية.
- لا ينكرون وجود عوامل فطرية تدفع الفرد في نشاطه مثل الانفعالات غير أنهم يقصرون حديثهم عن العوامل الفطرية على ثلاثة أنواع من الانفعالات: الخوف، الغضب والسرور.
- إن الفرد يكتسب قيمه انطلاقاً من نفس الأسس التي يكتسب بها أي مهارة أخرى.
- لا ينكرون الجوانب الروحية في دفعها للسلوك الإنساني ولكنهم يرفضون الحديث عنها.

إن مراجعة دقيقة لآراء المدرسة السلوكية وعلاقتها بعملية التكيف تظهر أنها تركز على كون النشاط السلوكي الذي يظهره الفرد وسيلة أو ذريعة للوصول إلى هدف معين مستقل عن السلوك ذاته وأن السلوك الذي يصدر عن الفرد بغية الحصول على التعزيز يدل على أن الدافعية من طبيعة خارجة عن الفرد وتحددها عوامل مستقلة عن صاحب السلوك ذاته وهذه الصورة تؤكد حتمية السلوك وضبطه بمثيرات تقع خارج نطاق إرادة الفرد[2].

---

[1]- حازم ضاحي شحادة، "**المدرسة السلوكية والدافعية**"، مجلة المنال، تم تصفح الموقع يوم: 31/ 05/ 2015. الرابط: http://www.almanalmagazine.com/المدرسة-السلوكية-والدافعية/

[2]- حازم ضاحي شحادة، "**المدرسة السلوكية والدافعية**"، مجلة المنال، تم التصفح يوم: 31/ 05/ 2015. الرابط: http://www.almanalmagazine.com/المدرسة-السلوكية-والدافعية/

ثانياً/ دافعية صانع القرار السياسي الخارجي:

إن موقع دافعية صانع القرار السياسي الخارجي نجده مربوط بسلوكه من حيث توجه نحو تبني مواقف وإصدار سلوكيات سياسية من أجل إشباع رغبة داخلية وفق ما يصبوا لتحقيقه من أهداف وما يؤمن به (صانع القرار) من قيم أخلاقية ودينية أو حتى ما يصبو له من مصالح شخصية تتعلق بالسمعة السياسية، أو المكاسب المادية، كمرتبة بدائية وثانوية في دورة الحاجات، كما تمثل القيم الوطنية والعقائدية التي يؤمن بها الفرد أعلى درجات الحاجة للإشباع وفق الدافع أو ما يعبر عنه "**أبراهام ماسلو Abraham Maslow** " في هرم تصنيفه للحاجات الإنسانية* التي تنطلق من الحاجات البدائية إلى الحاجة إلى الانتماء وتقدير الذات (المصلحة الوطنية العليا أو الزعامة والهيمنة)، مما يعجل صانع القرار السياسي يبحث عن موقع قيادي مؤثر في الهيمنة على عملية صنع القرار إنطلاقاً من هذه الدافع والمحفزات، ومن النماذج التاريخية التي تجسد فكرة أهمية الدوافع في صنع قرار السياسة الخارجية نجد "**هتلر**" الذي شكلت عقده النفسية (القصر والتعنيف الأسري) التي أحدثت قصوراً وانحراف في شخصيته دوافع خاصة بنى عليها أحلامه في بلوغ زعامة أوروبا وتوحيد العرق الجرماني تحت غطاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وكذا عقدة التفوق التي يؤمن بها، بالإضافة لاستعادة مجد ألمانيا الذي أنتهك بمعاهدة الاستسلام التي أدت إلى خسران ألمانيا أجزاء من أراضيها لصالح فرنسا فضلاً عن تحجيم قوتها أوروبياً دوافع أساسية وراء إعلانه للحرب والمبادرة باحتلاله بولندا.

لذا يجمع "**لويد جنسن**" على أن أهم الدوافع التي تحرك القادة السياسيين هي الحاجة للقوة النابعة أساساً من حرمان أو خلفيات غير سوية في التربية (التعنيف الأسري مثلاً)، أو ضعف في البنية الجسمانية، ثم يليها الحاجة للانتماء والرغبة في الإنجاز، لذا فالشخص ذو الحاجة العالية للانتماء والإنجاز يميل إلى المخاطرة لتحقيق الأهداف والعكس، وفي دراسة أجراها "**مكليلاند McClelland** " توصل إلى أنه كلما ازداد الدافع نحو

* – إبراهام ماسلو عالم نفس أمريكي ينسب إليه هرم الحاجات الإنسانية من أجل المزيد يرجى الاطلاع على الرابط التالي:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%85_%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%84%D9%88

الانتماء فإنه من المحتمل إلى حد كبير أن يدخل الدولة في حرب بعد حوالي خمسة عشر سنة، بينما تقل هذه النزعة العدوانية عند القادة ذوي الحاجة المنخفضة إلى الانتماء، لذا فهم يجنحون للحلول السلمية وحب الإنسانية عموماً، غير أن دعاة حقوق الإنسان يصبحون خطرين إذا ما أرادوا تبرير العنف إستخدام العنف بدعوى إجبار الآخرين على التفكير والتصرف بطريقتهم هم[1].

ويحدد دور الدوافع في سلوك صانع القرار في السياسة الخارجية بعد مجموعة من الدراسات قامت بها "**مارجريت هيرمان**" حول دور الدوافع في صنع السياسة الخارجية توصلت إلى النتائج التالية[2]:

ثلاث خصائص تحدد دوافع صانع القرار نحو قضية معينة في السياسة الخارجية: التفاؤل، النظرة المفهومية للعالم الخارجي، الاهتمام الإنساني بمشكلات الدول الأخرى.

وفي دراسة لها لأثر الخصائص الشخصية لعشرة قادة سياسيين على سياستهم الخارجية، ركزت "**هيرمان**" على الخصائص المتعلقة بـ:

القومية، الاعتقاد في القدرة على السيطرة على الأحداث، التركيب الذهني، الدوغمائية.

النتيجة حسب هيرمان: القادة الذين يتصفون بقوة البعد القومي، الاعتقاد في القدرة على السيطرة على الأحداث، والتبسيط الذهني للأحداث، والدوغمائية أكثر ميلاً إلى السلوك الصراعي الخارجي.

وفي دراسة أخرى لذات الباحثة (جربت 45 قائد سياسي في دول مختلفة) يتفرع عنها توجهين مختلفين توجه مستقل، وتوجه مشترك.

وعليه فإنه من الأجدر وضع تصور وبناء نظري يليق وتحليل العوامل النفسية والشخصية التي تتحكم في سلوكيات صناع هذه القرارات، من عقائد، وتصورات، وإدراكات، وذلك بإتباع محللي السياسة الخارجية هذا النوع الجديد من المناهج التحليلية في فهمهم للسياسة الخارجية، والعمل في كل مرة على تطويرها وتحسين قدرة نماذجها على الأداء التحليلي المطلوب، والخروج عن سطوة النهج التقليدي في التحليل المتمحور أساساً حول

[1]– محمد السيد سليم، مترجماً، **مرجع سابق**، ص ص. 23– 24.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص. 389– 417.

علاقات القوة وتوازن القوى ومحورية الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، ولعل ذلك سيساعد لا محالة ولو قليلا على بناء تصور أكثر فعالية لفهم السياسة الخارجية في ثوب جديد، لا يستثنى فيه أي معطى أو رابط من الروابط المتعددة في التفكير الإنساني.

المطلب الأول/ البيئة النفسية لصانع القرار في السياسة الخارجية

أولاً/ دور عقائد في توجيه صنع القرار: يشير مصطلح العقيدة إلى أنها "حكم احتمالي ذاتي، نص عليه صراحة أو ضمنيا في شكل تأكيد أو مقولة، هذا الحكم يصف أو يوصي أو يقوم ظاهرة أو أسلوبا للعمل، بحيث يربط بين هذه الظاهرة أو الأسلوب وبين صفة محددة"[1]. ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أربع خصائص تتعلق بالعقائد[2]:

1- إن العقائد لها طبيعة احتمالية، فقد تكون سليمة تعبر بصدق عن الشيء موضع الحكم، وقد لا تكون كذلك، ودرجتي الاحتمال واليقين هنا تختلف باختلاف الأشخاص.

2- تأخذ شكل تأكيد أو مقولة صريحة أو ضمنية، وبالتالي فان الفرد يعبر عن الحكم الاحتمالي بطريقة علنية، تعرف من خلال تعبيره.

3- تؤدي وظيفة سلوكية، كأدوات لتوجيه السلوك الفردي.

4- تعمل على إنشاء علاقة بين الشيء موضع العقيدة وبين صفة محددة.

يمكن القول أن النسق العقائدي، يعمل على[3]:

- ✓ تيسير عملية استيعاب المعلومات الواردة إليه من المحيط الخارجي، ومحاولة جعلها أكثر اتساقا وترابطها.

---

[1]- عديلة محمد الطاهر، " **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية: فرع العلاقات الدولية والعولمة، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2005)، ص.27.

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص. 219.

- ✓ يساعد على تحديد الكم المعلوماتي الذي يمكن قبوله واستيعابه من البيئة الخارجية، حيث أن الفرد يميل إلى قبول المعلومات التي توافق نسقه العقدي، ويرفض الأخرى أو يتجاهلها.
- ✓ مساعدة صانع القرار في المفاضلة بين الخيارات العديدة، أو البدائل المطروحة أمامه، حيث يميل إلى البدائل التي تتفق مع نسقه العقدي.
- ✓ توفير مجموعة مبادئ أو معايير أدبية أو أخلاقية يركز عليها صناع القرار في تقييم الاتجاهات والتصرفات، سواء تعلقت بالذات أو بالآخر.

ومنه يمكن تمييز بعدين للنسق العقدي:

أولا: بعد معرفي: والذي ينتج آثارا غير مباشرة في السياسة الخارجية، حيث أنه ينمط إدراكات القائد للمواقف، فيعتمد هذا الأخير إلى أخذ المعلومات التي تتوافق مع نسقه العقدي فقط، والاعتماد عليها أثناء صنع القرار.

ثانيا: بعد تفضيلي: ينتج آثارا مباشرة في السياسة الخارجية، حيث أن القائد السياسي له عقائده عن طبيعة النسق الدولي عند صنعه واتخاذه للقرار يستند إلى هذه العقائد في اختيار وتفضيل البديل المناسب[1].

وقد أوضح **هولستي** هذين البعدين في الشكل التالي:

شكل رقم03: العلاقة بين النسق العقيدي والسياسة الخارجية

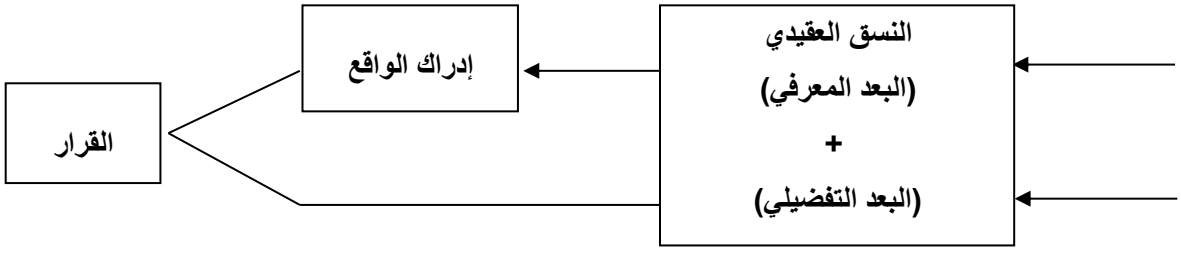

المصدر: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق**، ص.407.

[1] – محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.407.

ثانياً/ تصورات صانع القرار

ويطلق عليه كذلك الصور، يقصد بها: " الانطباع الأولي والعام للقائد السياسي عن موضوع معين وتعمق في تحليل ماهية الموضوع"[1]، فالفرد يرتبط بالبيئة العملية بواسطة العديد من المتغيرات المعرفية، وبينها الصور التي تتسم بأنها انطباعات عامة لا تتعمق كثيرا في تفاصيل الظاهرة محل الاهتمام.

ويؤكد الباحثون على أن هناك علاقة ارتباطية بين الصور والسلوك، وفي هذا الصدد يقول " **كينيث بولدينغ**": " إن من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات وسلوكيات الأمم، لا يتصرفون بناء على الحقائق الموضوعية للموقف بصرف النظر عما يعينه ذلك، ولكن بناء على تصوراتهم للموقف"[2].

ويزيد دور التصورات لدى صناع القرار في التأثير على سلوكياتهم وتصرفاتهم وقراراتهم كلما ازداد جمود هذه التصورات، أي أنه كلما حافظ الفرد على الصورة التي يحملها عن موقف معين لمدة طويلة كلما ازداد تأثير هذه الصورة على مجمل سلوكياته. ويعتقد أن الصور أو الانطباعات التي يطورها الفرد عن البيئة العملية محكومة بعدة مؤشرات هي:

1- الثقافة السياسية والميراث التاريخي لصانع القرار.

2- المزايا الشخصية له.

3- خبراته الاجتماعية.

ويزيد " **لويد جنسن**" الدور أو المكانة التي يشغلها صانع القرار وارتباط ذلك بحجم المعلومات التي يمكن أن يحصل عليها، ومن ثمة تكون تصوراته متناسبة مع حجم المعلومات التي يحوزها[3].

والتصورات هي في العادة تتأثر بتلك الخلفيات التي تكون الأسس المعرفية والثقافية والإيديولوجية والتاريخية، بحث يتخذها صانع القرار السياسي كمعلم محدد يبني عليه تصوراته وانطباعاته حول مواضيع

---

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 423.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- محمد السيد سليم، مترجماً، **مرجع سابق**، ص. 38.

وقضايا السياسة الخارجية لبلاده، لذلك فالتصور كخطوة أولى نحو تحديد المواقف أو إختيار البدائل يعد مكون مهم جداً في البيئة النفسية لصانع القرار الذي يشترك مع محددات أخرى كالدوافع والادراكات والعقائد.

ثالثاً/ إدراكات صانع القرار في السياسة الخارجية

يعد الإدراك الحسي لصناع القرار هو المعيار الفعلي لتعاملاتهم مع البيئة وليس مع ما هو موجود حقيقة، كما أن الإدراك الحسي لصناع القرار يتشمل، الخلفية البسيكولوجية للشخص، وهنا يمكن أن يدرك بتفسيراته المختلفة حقائق إيجابية أو سلبية للبيئة محل الدراسة. كما أن أهداف صناع القرار نقطة مهمة في إدراكه الحسي وهذا حسب قناعاته وعقيدته[1]. حيث يعرف الإدراك على أنه " تعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين"[2]، فصناع القرار أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية يستقبلون مجموعة من المعلومات التي ترتبط بمواقف البيئة العملية، والتي تخلق لديهم وعيا ذاتيا بهذه المواقف، هذا الوعي الذاتي يتجدد بالتعرض إلى المواقف الجديدة، وبناء عليه يصير الإدراك وظيفة ربط بين بيئة صناع القرار العملية وبيئتهم النفسية.

والنموذج يوضح العملية الإدراكية الرابطة والحلقة الواصلة بين الحوافز – التي تعتبر مجموعة الوقائع التي تحدث في البيئة العملية، بغض النظر عن طبيعتها المادية أو المعنوية– والاستجابة التي هي سلوك ترد به الدولة على هذه الحوافز، ويلاحظ أن كلا من الحافز والاستجابة لهما طابع موضوعي، وعلى العكس من ذلك تكتسي العوامل الوسيطة (الإدراك والتعبير) طبيعة إدراكية، ودائما حسب هذا النموذج فإن صانع القرار في دولة ما يتلقى حافزا من البيئة الخارجية، هذا الحافز يدركه على شكل معين، ثم يعبر عن نواياه وخططه، بعد ذلك يقوم بترجمة السلوك ليشكل حافزا جديدا للدولة[3].

---

[1]– ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص ص. 182– 183.

[2]– محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 398.

[3]– **المكان نفسه.**

ويمكن التعامل مع سلوك الدول في العلاقات الدولية على أنه "عاقبة أفعال وتفاعلات الأفراد، كرؤساء الدول مثلاً. ففي مفهوم مماثل للعلاقات الدولية، يجوز للسلوك القومي أن يعكس إما الخيارات المهمة التي يتخذها بعض الأفراد النافذين أو العواقب الجماعية لعدد من الخيارات الفردية. ولكن في كلتا الحالتين، يتطلب الأمر إدراك كيفية تصرف الدول في العلاقات الدولية وإيلاء الاهتمام بمصالح الأفراد، وعادات تفكيرهم، أو نظرتهم إلى العالم"[1]. وقد "تحدد عملية الإدراك كذلك من خلال توقعات صناع القرار لما يحدث في العالم الخارجي، فمثلا القادة الغربيون يحكمون على الدول الأخرى بالعدوانية بمجرد أن يصل إلى السلطة دكتاتور، في حين يرون التعاونية في الدول التي يصل فيها الحاكم عن طريق انتخابات حرة"[2]. وكلما اقترب صانع القرار من إدراك وفهم جيد للواقع بعيداً عن التظليل أو الإغفال أدى ذلك إلى زيادة احتمالات نجاح القرار في السياسة الخارجية، ولكن يمكن أن يصادف القادة السياسيين الوقوع في فخ الخطأ الإدراكي، سواءً تعلق الأمر بإغفالهم المتعمد لمعطيات مهمة في الواقع والمحيط الإقليمي أو الدولي، أو عن طريق الاستغفال من قبل الغير أو بسبب ضعف الخبرة أو المستوى العلمي والثقافي، أو نتيجة الارتياب المبالغ فيه تجاه أطراف اللعبة السياسية الخارجية من دول تعتبر معادية أو منافسة لدولته ومن الأسباب و" الأشكال المتعددة للخطأ الإدراكي نجد ما يلي[3]:

1- مبالغة القائد السياسي في تقدير مكانة دولته على الصعيد الدولي أو العكس.

2- الاعتقاد أن كل ما يأتي من العدو يمثل الشر ويعكس حقيقته، وأن السلوك الحسن منه هو نتيجة ضغوط خارجية.

3- الميل إلى الاعتقاد بأن حلفاء العدو هم بالضرورة أتباع آليين له.

4- الميل لتفسير الأحداث الدولية في ضوء سلوك العدو الرئيسي".

---

[1]- مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، " **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"، (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 385.

[2]- محمد السيد سليم، مترجماً، **مرجع سابق**، ص.37.

[3]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص. 420.

وما إن توفر أحد هذه الأشكال السابقة حتى يقع صانع القرار في دوامة الفعل ورد الفعل الخاطئ الذي يدفع بالسياسة الخارجية للدولة نحو مزيدٍ من التخبط والفشل، ولا يستقيم الحال إلا بالإدراك الجيد المبني على التصور الصحيح والسليم عن طريق معلومات ومعطيات صحيحة.

المبحث الثالث/ العوامل الشخصية لصانع القرار بين النظامين: الديمقراطي والشمولي

يمكن التعامل مع سلوك الدول في العلاقات الدولية على أنه عاقبة أفعال وتفاعلات الأفراد، كرؤساء الدول مثلاً. في مفهوم مماثل للعلاقات الدولية، يجوز للسلوك الوطني للدولة أن يعكس إما الخيارات المهمة التي يتخذها بعض الأفراد النافذين أو العواقب الجماعية لعدد من الخيارات الفردية. ولكن في كلتا الحالتين، يتطلب إدراك كيفية تصرف الدول في العلاقات الدولية إيلاء الاهتمام بمصالح الأفراد، وعادات تفكيرهم، أو نظرتهم إلى العالم، وإلى جانب هذا كله لا يمكن أبداً إغفال دور التنشئة السياسية وكذا نوعية النظام السياسي في توجيه رؤية وسلوكيات الأفراد القائمين على صنع سياسات الدول في المستوى الخارجي. حيث يعد متغير شخصية صانع القرار ودوره في تحديد توجهات السياسة الخارجية أحد المتغيرات المهمة المؤثرة أثناء عملية صناعة السياسة الخارجية ويستمد أهميته من كون تأثير باقي المتغيرات ويعتمد بالأساس على إدراك صانع القرار لها، وبالتالي تصبح معتقدات وشخصية صانع القرار ومن ثم إدراكاته وتصوراته حول الواقع مرحلة مهمة ضمن مراحل صناعة القرار الخارجي فعملية صنع القرارات في السياسة الخارجية أصبحت جزءاً من عملية التحليل العلمي للسياسة الخارجية، فتحديد القوى المؤثرة في الصياغة لتلك الدول وتحليل عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية هي كلها عمليات تدخل في إطار التحليل العلمي للسياسة الخارجية[1].

[1]– مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، **مرجع سابق**، ص. 400.

المطلب الأول/ دور التنشئة الديمقراطية في بناء شخصية صانع القرار

إن فهم عملية صنع القرار السياسي الخارجي للدولة تنطوي على معرفة ملمة بطبيعة النظام السياسي الحاكم ودرجة التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي للبحث عن حجم الأدوار الفعلية وليست الرسمية المنصوص عليها في وثائق الدولة، حيث أنه بالرغم من وجود مؤسسات رسمية لصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية من وزارات ومؤسسات...إلخ، إلا أنه قد يكون صانعوا القرار الفعليين هم جماعات مصالح سواء المنضوون تحت الأحزاب أو الممثلون لمختلف المصالح الاقتصادية والتجارية والإيديولوجية ويجادل بعض المختصين بفعالية الأنظمة الشمولية المغلقة أكثر من الأنظمة الديمقراطية وهذا يرجع للسرية المتبعة والمركزية ولقلة الضغوط مما يوفر سرعة وسهولة في اتخاذ القرارات مع ضمان الإذعان للخيارات وبتجاهل أصوات المعارضة بينما يرى المعارضون لهذا الرأي أن الأنظمة المغلقة تفتقد إلى روح الابتكار والمبادرة حيث تميل المجتمعات المتقدمة إلى انتخاب الكفاءات القادرة على إدارة التفاوض والعملية الدبلوماسية بشكل فعال كما أن الانفتاح يشرك العديد من الأطراف مما يؤدي إلى توفير المعلومات اللازمة و اختيار البدائل المناسبة[1].

وتتحكم بعملية صنع القرار عدة عوامل من بينها شخصية صانع القرار، التي تتأثر بطبيعة النظام خاصة الديمقراطي الذي يفتح المشاركة للمواطنين في عملية صنع القرار وبالتالي يتولد لدينا شخص لديه حس ديمقراطي الأمر الذي يشجع على الابتكار وعادة تكون القرارات عقلانية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار باقي الفئات من مؤسسات وفئات الشعب ولما نتحدث عن النظام الديمقراطي فبالضرورة بما كان أن نشير إلى المؤسساتية، الأمر الذي يساهم في بناء مدركات صانع القرار في صنع قراره السياسي الخارجي، وبالتالي تصبح شخصية صانع القرار، مدركاته مرحلة من مراحل صنع القرار حيث يتأثر صنع القرار في أي دولة بعوامل الشخصية[2].

[1] – مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، **مرجع سابق**، ص. 400.

[2] – **المكان نفسه.**

المطلب الثاني/ موقع شخصية صانع القرار السياسي الخارجي في الانظمة الشمولية

ينتقد الكثير من الباحثين الطرق الديمقراطية في السياسة الخارجية، على أساس أنها أقل فاعلية من الطرق التسلطية لذلك يؤكد "**دي توكفيل**" أن الإدارة الفعالة للشؤون الخارجية تتطلب السرية والتخطيط والمثابرة وهذه القيم لا تتوافر إلا في النظم التسلطية وتعد شهادة "**دي توكفيل**" في بيان عجز النظم الديمقراطية على معالجة وصنع السياسة الخارجية أمر بالغ الأهمية، وهو الذي يعد أحد أبرز المنظرين السياسيين لفكرة الديمقراطية وصاحب أول محاولة علمية في مجال السياسة المقارنة لدراسة النظم الديمقراطية، ناهيك عن كونه صاحب خبرة واسعة في مجال السياسة الخارجية بسبب اضطلاعه بمهمة وزارة الخارجية الفرنسية يوماً ما ويعرف جيداً خبايا وأسرار صنع القرار في هذا المستوى.

بينما يرى آخرون أن العملية الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية تحظى بمكانه حساسة لا تعني الجماهير بصفة خاصة بحكم أن هذه الأخيرة تفتقر للدراية الكافية بشؤون السياسة الخارجية، وتسعى دائما لإتباع الطريق السهل للتخلص من الأوضاع التي تتطلب تفكيرا وتصرفا حاسما.

وتعد الأنظمة الدكتاتورية من أقل النظم التي يمكن التنبؤ بتصرفاتها بسبب محدودية القيود الداخية المفروضة عليها. ومن ثم فإن المتغيرات الشخصية لصانعي القرار تلعب دور أساسي فيها، كما يقل عدد القوى المعارضة المنظمة التي يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بسبب المركزية الشديدة والخوف من السلطة الحاكمة، فإن السياسة الخارجية تنفذ بالشكل الذي رسمه صانع السياسة الخارجية المركزي[1].

[1]– محمد السيد سليم، مترجماً، **مرجع سابق، ص. 16.**

من جهة أخرى تمكن مركزية عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من تشكيل جبهة موحدة في مجال السياسة الخارجية في الأنظمة الشمولية على عكس من الأنظمة الديمقراطية التي يصعب أن تشكل فيها مثل هذه الجبهات.

كذلك تلعب شخصية صانع القرار الدكتاتور من تعزيز تمثيل خارجي قوي لسياسته الخارجية الأمر الذي يعزز من الثقة في الرسالة التي يوجهها إلى الآخرين[1].

أما الميزة الأخرى للهيكل التسلطي فهي القدرة على إتباع سياسات متناقضة في وقت واحد إن كان ذلك يؤدي إلى تحقيق هدف ما في السياسة الخارجية.

وأما الأمر السلبي في هذا الموضوع فهو عجز النظام التسلطي عن تطوير سياسات إبتكارية وهذا بسبب مركزية السلطة والنزعة نحو اضطهاد أصحاب الآراء المخالفة له.

وتعد الأنظمة الدكتاتورية من أقل النُّظم التي يمكن التنبؤ بتصرفاتها بسبب محدودية القيود الداخلية المفروضة عليها، ومن ثم فإن المتغيرات الشخصية لصانعي القرار تلعب الدورَ الأساسي فيها، كما يقل فيها عدد القوى المعارضة المنظمة التي يمكن أن تؤثر في عملية صُنْع القرار، بالإضافة إلى ذلك، فإنه بسبب المركزية الشديدة والخوف من السلطة الحاكمة، فإن السياسة الخارجية تنفذ بالشكل الذي رسمه صانع السياسة الخارجية المركزي.

وعليه يمكن القول بأن أهمية العوامل الشخصية في صنع قرار السياسة الخارجية تبرز وتستفحل بقوة في رعاية الدول ذات النظم الدكتاتورية وتظهر بشكل ملفت للغاية في إطار التمثيل الخارجي، والفعاليات الدولية وكذا الخط الساسي العام المنتهج، وفي نوعية الاتفاقيات الدولية... إلخ مثل ما كان عليه الحال مع ليبيا في عهد "**معمر القذافي**" حيث تتطابق الساسة الخارجية لهذا البلد مع توجهات ونزوات ورؤية القائد بشكل ملحوظ.

---

[1] – Michael J. Shapiro and G. Matthew Bonham" ,**Cognitive Processes and Foreign Policy Decision-Making** ",International Studies Quarterly, 17 (June 1973), 61.

المطلب الثالث/ تقييم دور شخصية صانع القرار السياسة الخارجية

إن العامل الكاريزمي للقائد السياسي مهم جداً في السياسة الخارجية، فالقائد الذي يتمتع بشخصية جذابة يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية، والجدير بالذكر أن زعماء الدول النامية قد وضعوا بصماتهم الشخصية على السياسات الخارجية لبلادهم بدرجة أكبر من تلك البصمات التي تَرَكها زعماء الدول المتقدمة، ويرجع ذلك – في جزء منه – إلى تدني مستوى المؤسسية في معظم الدول النامية، مما يقلل من فعالية تدخل البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها فكلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية[1].

وأن لعوامل بناء الشخصية ونوعيتها وكذا السمات الغالبة في الشخصية، أثر واضح في صنع القرار السياسي الخارجي حيث تساهم عوامل التكوين والتنشئة باختلاف طبيعة النظام السائد داخل الدولة في صنع القرار، فإذا كانت البيئة السائدة داخل الدولة بيئة ديمقراطية فإنها ستساهم في وصول صانع قرار ديمقراطي يتحلى بمبادئ وقيم تجعله يتشاور مع غيره من الأشخاص وحتى المؤسسات القريبة منه في صنع القرار في علانية[2].

أما إذا كان صانع القرار داخل نظام شمولي يتفرد بالضرورة بصنع القرار دون أن يتخذ في ذلك أي مرجعية لصنع قراره فعادة هذا النوع من الأنظمة تنصرف نحو الانعزالية بحيث لا تحاول التنسيق مع بقية الدول الأخرى كما تغلق الأبواب أمام أي تعاون.

إذا تتحكم في شخصية صانع القرار العديد من العوامل مثل النظام والثقافة السائدة في الدولة والعوامل النفسية التي قد تؤثر في تكوين الشخص ونضرب في ذلك مثالا على شخصية "**هتلر**" الذي أثرت مكنوناته الداخلية في قراراته والتي صنعت منه دكتاتوراً يهابه الجميع ويرجع ذلك إلى زوج أمه الذي كان بين الفينة

---

[1] – Michael J. Shapiroand G. Matthew Bonham ,Op _cit p:61.

[2] – محمد سليم السيد، **مرجع سابق**، ص. 412.

والأخرى يقوم يتعذيبه الأمر الذي انعكس على لا وعيه الذاتي في عمق شخصيته التي بنيت على نظرة الاستعلاء لتعويض ذلك النقص.

خلاصة حول الفصل الثاني

وختامًا لهذا الفصل يمكن القول أن سبر أغوار شخصية الفرد ومحاولة تكوين فهم كلاني عن نفسية الإنسان والعمل على تصنيفه أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، نظراً لصعوبة التحكم في السلوك الإنساني والتوقع به، وهذا ما يستدعي البعض للقول بأنه يجب تحرير صنع قرار السياسة الخارجية من تفرد صانع القرار بذلك، فنظراً لتعقد هذه العملية وتشعب إجراءات التحليل النفسي والشخصي واستحالة الإحاطة الشاملة بمعظم قضايا السياسة الخارجية دون تعاضد البيئات الثلاث، وعليه يمكن أن يخلص الفصل إلى النقاط النتائج التالية:

ينقسم التحليل في عملية صنع السياسة الخارجية إلى ثلاث مستويات تحليل أساسية وهي:

- الفرد صانع القرار بكل ما يحمله من أفكار ويمثله من كيان متناسق عقديًا ونفسيًا وجسميًا،
- البيئة الداخلية: القيم والأفكار والتناقضات السياسية، والجانب المادي، والجانب الطبيعي، والجانب البشري.
- البيئة الخارجية: نوعية التوازنات في النظام الإقليمي والعالمي، وحجم الدولة في سلم القوة الدولي.

إن التوجه نحو اتخاذ القرار عبر الاكتفاء بيئية واحدة (البيئة النفسية والدوافع الذاتية) في مقابل إهمال البيئتين الداخلية والخارجية، ويبقى السياسة الخارجية رهينة لهذه للتقلبات النفسية والدوافع الشخصية لصانع القرار.

ولهذا فإن مؤثرات كلا البيئتين الداخلية والخارجية تلعبان دورًا مهمًا في التخفيف، من سيطرت العوامل الشخصية في عملية صنع القرار.

غير أن الواقع والتجارب تأكد بأن دائرة صنع القرار هي ذات حيز ضيق وعلبة سوداء تتفاعل فيها إرادات الأشخاص وتوجهاتهم وخلفياتهم الفكرية والفلسفية، وسماتهم الشخصية وهو الفواعل الأساسيون في صنع السياسة الخارجية.

الفصل الثالث:

دور رجب طيب أردوغان في صنع القرار السياسي الخارجي

إذا كانت السياسة الخارجية لدولة تعبر في مجملها عن تلك الأهداف العامة التي تصبو لتحقيقها من خلال التأثير في بيئتها الخارجية، عبر صناع قرارها – الفاعلين الرسميين وغير الرسميين– عبر برامج مرصودة مسبقاً وفق آليات متنوعة، لتحقيق المصلحة العليا للدولة المبينة في استراتيجيتها العامة كخطوط عريضة، والتي تدور عادة حول حفظ السيادة وتحقيق البقاء عبر حماية أمنها من الاختراق، بالموازاة مع الترويج لذاتها ونشر تلك القيم التي تنشد تعميمها في العالم. فإن تركيا يبدو أنها تسعى من وراء سياستها الخارجية بكل جرأة وحزم لاستعادة أمجاد الماضي التليد عبر التمكن من لعب دور ريادي في المنطقة، والعودة إلى الساحة الإقليمية والدولية والاستمرار في الصعود لبلوغ مصاف القوى العالمية كهدف منشود.

وما يصادفنا من خلال مراقبتنا للوضع على مستوى السياسة الخارجية لتركيا تساؤلات مهمة تتمحور حول تلك الحيوية والنشاط غير المسبوق الذي يميز السياسة الخارجية التركية؟؟ وعن تلك الأسباب التي جعلت القيادة التركية بزعامة " **رجب طيب أردوغان**" لا تكتفي بلعب دور المراقب ضمن حدود الغرب كطرف مدافع في حلف الناتو بل الانتقال إلى لعب دور المؤثر في صنع القرار داخل النطاق الجيو– سياسي للشرق الأوسط وأكثر من منطقة أخرى في العالم؟؟ وكيف لعبت المميزات الشخصية للقيادة التركية نقطة فارقة وجوهرية في القفز بتركيا من دولة ارتكاز إلى دولة محور تطمح لتكون في مصاف القوى الكبرى؟؟

إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تتطلب الإحاطة الشاملة بمبادئ الخارجية التركية وأهم نقاط التحول فيها، والاطلاع أكثر على شخصية صناع القرار التركي " **أردوغان نموذجاً**" ورصدها بالتحليل والنقد للكشف عن مدى مساهمة المقومات الشخصية لهذا القائد في تنفيذ استراتيجية خارجية أكثر جرأة وانفتاحا على العالم، مع وجود العديد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وعلاقات جد قوية متعددة الأوجه والمصالح مع أطراف يبدو أن القيادة التركية تريد فك الارتباط معها للانطلاق بوترة أسرع نحو العالمية، في ظل معارضة ورفض من قوى المعارضة، وكذا حتمية اللعبة السياسية التي فرضت قواعدها منذ عهد " **أتاتورك**" وطيلة العقود السابقة.

المبحث الأول/ قراءة عامة في السياسة الخارجية التركية

تركيا موزاييك من النسيج الاجتماعي والخليط الهوياتي، تحظى بمجموعة مقومات (سياسية، اقتصادية، حضارية، تاريخية..) تؤهلها لأن تكون دولة محورية وفاعل إقليمي ودولي ذات سياسة خارجية مؤثرة، فهي حلقة وصل جغرافية وحضارية بين الشرق والغرب بين آسيا وأوروبا.

كما أن كفاح صناع القرار السياسي التركي منذ تأسيس الجمهورية من أجل البقاء وتجنب الاضمحلال والتقزيم الذي أنذرت به معاهدات التقسيم (معاهدة سيفر على سبيل المثال)، نابع من هاجس أمني مُوطن لدى تركيا من مختلف جيرانها المحيطين، الأمر الذي دفع صانع القرار هناك لتبني استراتيجيات متباينة حتمت عليها خيار العضوية في حلف الناتو (لحماية نفسها أولاً وأملاً في أن تكون جزءً من المنظومة الأوروبية ثانياً) الذي دفعت به أكثر تفاعلات الحرب الباردة وارتداداتها على الأمن التركي خطراً، والتي استمرت بعد نهاية الحرب الباردة وما تبعها من أحداث لغزو العراق (ما يسمى بحرب الخليج الثالثة)، وكذا الحرب على غزة..، بالإضافة إلى ما رافق كل هذه الأحداث والتطورات الخارجية من تحولات وصراعات على الصعيد الداخلي.

إن نجاح تركيا في الاستمرار والوجود، وما يتعداه ذلك من طموح للبروز في عصرنا الحالي كقوة إقليمية سياسية وعسكرية واقتصادية وبشرية مؤثرة تسعى نحو العالمية في ظل بيئة داخلية نشيطة لم تحسم أمرها بعد وبيئة خارجية حرجة مليئة بالتهديدات والأعداء المحيطين، يعتبر علامة فارقة للخارجية التركية تستدعي السؤال حول نوعية صناع قرار سياستها الخارجية واستراتيجياتهم المتبعة لتحقيق كل هذه النجاحات، الأمر الذي ستحاول هذه الدراسة البسيطة الإجابة عنه في جزئية المميزات الشخصية والنفسية لصانع القرار السياسي الخارجي للجمهورية التركية، خاصة بعد نجاح حزب العدالة والتنمية التركي بقيادته الحالية المتزعمة لأكثر المؤسسات تأثيراً وحساسيةً في صنع القرار، ومحاولة تسليط الضوء أكثر على شخصية " **أردوغان**" سواء بصفته رئيساً للوزراء أو كرئيسٍ حاليٍ للجمهورية التركية الذي مارس دوراً مؤثراً، وصبغ السياسة الخارجية التركية بلمسته الخاصة انطلاقا من خلفيته الدينية المحافظة وخبرته السياسية التي مكنته من القفز في أكثر من مرة

على حصار المنظومة العلمانية التي لا ينفي الاعتراف بها بل يسعى حسبه لتهذيب توجهها مما يصب في خدمة المصلحة التركية بشكل عام.

المطلب الأول/ مبادئ السياسة الخارجية التركية

يمكن اعتبار مبادئ السياسة الخارجية لدولة ما على أنها مجموعة الأفكار والمحددات التي توجه السياسة الخارجية لهذه الدولة وتتحكم في خياراتها. وتعبر الخلفية الفلسفية لأي دولة عن تلك الأفكار المتبناة (سواء كانت مستمدة من معتقدات أو إيديولوجيات) إلى جانب مجموعة من المحددات الثقافية والاجتماعية والتقاليد السياسية التي اكتسبتها دولة ما، ويمثل كل هذا مرجعية تاريخية تؤخذ في الاعتبار من جانب صانع القرار [1].

أولا/ النموذج الكمالي في السياسة الخارجية التركية

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية التي " دامت 691 سنة (1231- 1922)" [2]، اقترن قيام الجمهورية التركية الحديثة باسم مؤسسها الأول **مصطفى كمال**[*] **أتاتورك (أبو الأتراك)**، " الذي فكر بإلغاء السلطنة والخلافة منذ عام 1922" [3] والعمل بكل الوسائل على تأكيد هذا التوجه الجديد الذي تعمد فيه إرساء قطيعة كاملة مع نظام الخلافة وقام بإحلال الحكم الجمهوري القائمة على العلمانية كعقيدة راسخة انطلاقا من المؤسسة العسكرية عبر ترسيمه دستورياً وفق مجموعة من المبادئ التي مثلت أرضية صلبة لمختلف التصورات للحكم والسياسة والجيش وحتى القيم المجتمعية التي ظهرت فيما بعد.

---

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.137.

[2]- عدنان محمود سليمان، " **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية: السياسي والعسكري والحضاري**"، (لبنان: الدار العربية للموسوعات، م 1، ط1، 2010)، ص. 87.

[*]- ضابط تركي رقي من عقيد إلى جنرال بعدما أثبت شجاعته في دحر قوات العدو في معركة غاليبولي الشهيرة، ضد القوات اليونانية، ومن ثم أطلقت عليه الجمعية العامة التركية في حكومة أنقرة أعظم لقب حربي آنذاك وهو الغازي، بعد هزمه لليونانيين في مدينة أزمير أخر المعاقل الكبرى لليونانيين في تركيا، وأشتهر كمال بلقب الغازي حتى آخر يوم في حياته.

[3]- أحمد نوري النعيمي، " **النظام السياسي في تركيا**"، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 91.

إن التحول الذي مس تركيا التاريخية (الإمبراطورية العثمانية) – ولو أنها كمسألة كانت خاضعة لحتمية التاريخ الذي يفرض فيه المنتصر القوي رأيه على المهزوم الضعيف– أدى بطبيعة الحال إلى تغيير جذري في مبادئها العامة التي تحدد سياستها الداخلية وممارساتها على صعيد السياسة الخارجية في الفترة التي تلت ذلك كدولة ناشئة حديثاً، حيث استمدت توجهها العام من الأسس الكمالية، والتي مثلت في الحقيقة معظم الشروط التي فرضها البريطانيين على المفاوضين الأتراك إبان مؤتمر " **لوزان**" 1924. ومن أبرز هذه المبادئ ما يلي:

- **الجمهورية:** والتي حققت على يد " **أتاتورك**" باستبدال نظام الخلافة بالنظام الجمهوري.
- **الوطنية:** التي تقف على أساس المواطنة المشتركة، والإخلاص للمثل والقيم الوطنية العليا دون الاعتماد على الدين أو العنصر العرقي المكون للمجتمع، لكن الوطنية حسب النظرة الكمالية هي الاندماج التام للدولة والحزب الواحد معاً مكرساً بذلك حكماً دكتاتورياً بدل الانفتاح وإلغاء التمييز الذي ينادي به فمن الناحية النظرية منحت الحكومة الحقوق والحريات للأفراد ولكنها حرمنهم من أي وسيلة لضمانها[1].
- **الثورية:** التي تعني القضاء في الأساس على العادات والتقاليد القديمة إذا كانت تتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع التركي[2].
- **العلمانية:** أي فصل الدين عن الدولة، "حيث أكد " **مصطفى كمال أتاتورك**" أمام مجلس الأمة التركي بصريح العبارة أن هذه الدولة لم تعد تأخذ مثلها من الغيبيات، ولم تعد تأخذ قوانينها مما يظن أنها كتب جاءت من السماء"[3] ومن ثم قام بتعميم " **العلمانية الشاملة**"[*] بكل أشكالها وصورها في الدولة التركية الحديثة وفق النمط الغربي، متبعاً منهج أكثر صارمة في معاداة الدين وكل أشكال التدين والأصالة.

---

[1]– أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص. 221.

[2]– عبد المالك عزم، " **البعد الاقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**"، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص. 45.

[3]– إدريس بووانو، " **إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد**"، (سوريا: مؤسسة الرسالة، 2005)، ص. 19.

[*]– للاطلاع أكثر على موضوع العلمانية بين المفهوم الشامل والجزئي يرجى الاطلاع على كتابات الأستاذ المفكر عبد الوهاب المسيري: العلمانية تحت المجهر، والعلمانية الشاملة والعلمانية الجزئية.

لم تتمكن معظم الحكومات المتعاقبة بعد وفاة مؤسس الجمهورية " **مصطفى كمال أتاتورك**"، وفشلت في انتهاج مفهوم السياسة الخارجية الذي أنتهج في الفترة التي يطلق عليها إسم " **عهد أتاتورك**" إذ هيمنت عليها استراتيجية سياسية ضحلة بسبب انتهاج سياسة الانطواء على الداخل، والابتعاد عن استلام زمام المبادرة وتحمل مسؤولية الأدوار السياسية، وربط سياسة البلاد بأقطاب ومراكز معينة وهذا ما أدى إلى انكفاء المؤسسات الفاعلة في السياسة الخارجية التركية على الداخل[1]. إلا أن ذلك تغير مع عهد " **تورغوت أوزال**" حيث حاول بعث النشاط من جديد في السياسة الخارجية، ومثيراً في الوقت ذاته جدل حول انفراده بتقرير بعض السياسات الخارجية.

ثانياً/ مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية:

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خريف عام 2002 عرفت السياسة الخارجية التركية تحولا أساسياً، خصوصاً بعد النجاحات التي حققها الحزب على الصعيد الداخلي، حيث امتلك الحزب الدعم الشعبي والمحلي الذي خوله إعادة النظر جذرياً في السياسة الخارجية التركية (مما يعيد إلى الأذهان مرة أخرى الحقيقة القائلة بوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية وبيئة صانع القرار في تحديد الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية)، بالإضافة إلى الأثر العميق الذي أحدثه "**أردوغان**" منذ ترأسه للوزراء مستغلاً الدعم الشعبي في إعادة توجيه بوصلة الخارجية التركية وفق قناعات يؤمن بها ويؤمن بها أغلبية طاقمه الحكومي، ومع تسلم الدكتور "**أحمد داوود أوغلو Ahmet Davud Oglo**" وزارة الخارجية وضع مقاربة تسمى **بالعثمانية الجديدة** في كتابه الشهير "**العمق الإستراتيجي**"، حيث مثلت هذه المبادئ أسس العمل السياسي الخارجي لتركيا[2] نذكر من بينها:

---

[1]– أمر الله إيشلر، " **السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية**"، موقع الجزيرة نت تم الاطلاع يوم 2015/03/02 على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/21/

[2]– ميشال نوفل، " **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**"، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 04.

- محاولة حل المشكلات والأزمات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى بـ "**تصفير المشكلات**"، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، وهو ما جعل السياسة الخارجية التركية تتمتع بقدرة عالية من المرونة لاحقا[1].
- " تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحتين الإقليمية والدولية، وهو ما يجعل منها ألا تكون بلداً جسراً يصل بين الأفراد وبين الدول وإنما بلداً مركزاً.
- الإنتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل البلدان المهمة لتركيا.
- التوفيق بين الحريات والعدالة والأمن"[2].
- سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم: آسيا– أوروبا، الإسلام والغرب، شمال – جنوب[3] أي الوقوف مسافة واحدة من الجميع.

هذه أهم المبادئ التي استندت إليها السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002 حين فاز حزب العدالة والتنمية لأول مرة بالإنتخابات البرلمانية التركية والتي – حسب العديد من المراقبين والمحللين – لم تكن حبيسة أطرها النظرية، وإنما وجدت الطريق نحو التنفيذ الفعلي في الواقع خاصة بعد تقلد أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية "**أحمد داوود أغلو**" المنظر الأول لهذه العقيدة الحديثة الأصيلة في نفس الوقت لوزارة الخارجية التركية، منذ 2007 مرسياً بذلك السياسة الخارجية التركية الجديدة، في ظل الدعم القوي من "**طيب رجب**

---

[1]– لقمان عمر محمود النعيمي، " **التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية**"، مركز الدراسات الإقليمية، (العراق: د س ن)، ص. 88.

[2]– أحمد داوود أغلو، "**مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي**"، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد: 03 (تركيا: 2012)، ص. 08.

[3]– سعيدي السعيد، " **سياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وإنعكاساتها على العلاقات التركية – العربية**"، مجلة المفكر، العدد: 10، (الجزائر، د س ن)، ص. 475.

أردوغان" صاحب المواقف الصلبة التي ساهمت بشكل كبير في ترسيخ هذا التوجه وجعلته معروفاً لدول العالم بأجمعه.

كما يضيف الأستاذ "**أحمد داوود أغلو**" في خطاب كان قد ألقاه في مؤتمر السفراء السنوي أن من بين أهم مبادئ الخارجية التركية هي "حل المشكلات انطلاقا من قيمنا وثقتنا بأنفسنا في تحمل مسؤولياتنا الدولية، عبر منهجَ رؤيةٍ لإدارة الأزمات، والعمل من أجل إنشاء نظام إقليمي أكثر سلماً وازدهاراً، ودعم الشعوب التي تطالب بالديمقراطية وحقوقها الإنسانية الأساسية"[1]. في إشارة واضحة لموقف تركيا الثابت في الوقوف إلى جانب الشعوب – كما تدعي– في كل من تونس، وسوريا، وكذا ليبيا، ومصر (الذي بدأ الموقف بالتزحزح التدريجي رغم إصرار رئيس الجمهورية الحالي على ثباته في دعم ما بات يعرف في مصر بالشرعية، ورفضه للممارسات الصادرة من حكومة السيسي بحق جماعة الإخوان التي تربه بهم صلاة إيديولوجية، مبيناً ذلك في أكثر من موقف خاصة بعد انقلاب العسكر على الرئيس المنتخب وإحالته على القضاء الذي أصدر في حقه حكماً بالإعدام، حيث عبر " **أردوغان**" على إثره رفضه التام لكونه حكم جائر يتنافى وحقوق الإنسان).

المطلب الثاني/ الأطراف الفاعلة في السياسة الخارجية التركية

تعد صناعة القرار الاستراتيجي لتركيا من مصادر مختلفة تتداخل فيها الأجهزة التنفيذية والأمنية والعسكرية والرأي العام الذي تعبر عنه التنظيمات المدنية ووسائل الإعلام.

أولا/ رئيس الجمهورية: يمثل أعلى سلطة في البلاد يمثل رئيس الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، ويصادق على الاتفاقيات الدولية، ونشرها وأفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا، وقبول نظرات الأجانب، ويرأس مجلس الأمن القومي كما يتخذ قرار تعبئة القوات المسلحة التركية، وتعيين هيئة الأركان العامة ويتولى منصب

[1]– أحمد داوود أغلو، **مرجع سابق**، ص. 11.

القائد العام للقوات المسلحة نيابة عن المجلس الوطني، واتخاذ القرارات المختلفة باستخدام هذه القوات وتعيين رئيس الأركان العامة[1].

إن نزعة شخصنة سلطة الرئاسة واندماج روح القائد الزعيم الملهم مع روح الجمهورية وتوجهاتها الكبرى هو تقليد عريق عرفته تركيا الحديثة انطلق منذ عهد "**أتاتورك**"، صاحب الشخصية الكاريزمية فكما يقول أحد كاتبي سيرة "**مصطفى كمال**" واصفاً شخصيته وسلوكه كقائد عام لحرب الاستقلال ضد الحلفاء "إن نظام شخصيته النرجسية شكل، على غرار غاليبولي[*] صفة من صفاته الهائلة، إذ قاد بنفسه الهجوم الكبير... وسمحت له عظمته بتجاهل – الوقائع– المحبطة وبتصور نجاح ما أمكن الآخرين تصوره. وسمح له ذلك أيضاً بالنظر إلى نفسه تجسيداً لكرامة جميع الأتراك، وقد لُف بوشاحٍ واق أنعم به عليه الوطن الأم. وأمكن "**مصطفى كمال**"، وقد برز بمظهر من لا يُقهر، أن يشبع نفسه وجنوده بشعور مفرط من الأمل والعزم"[2].

ويشير إلى أن تركيا بعد "**أتاتورك**" عرفت انفراداً آخر لرئيس الجمهورية في عملية صنع واتخاذ القرار ولاسيما في عهد "**تورغوت أوزال**" خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 حيث سمح لقوات التحالف بشن عمليات عسكرية ضد العراق انطلاقاً من قاعدتي "**الجرليك**" و"**باطمان**"، رغم معارضة البرلمان إعطائه صلاحيات بشأن التدخل في هذه الحرب، ودون أخذ مشاورات مع الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية والجهاز الدبلوماسي لما كان يمثله هذا القرار من خطورة على استقرار تركيا[3]. وعرفت تغييرات هذا الرئيس بـ "**الأوزالية**" "حيث قامت على أساس اكتشاف تركيا لنفسها عبر هويتها الثقافية الإسلامية، وإعادة تقويم تركيا لتاريخها الإمبراطوري العظيم، وفي هذا السياق شدد "**أوزال**" على أهمية انضمام تركيا إلى المنظومة الأوروبية لتدعيم التنمية والاقتصاد والتحولات الديمقراطية، ولكن في الوقت نفسه لا تستطيع تركيا تحقيق ذلك إلا إذا لعبت

---

[1]– محمد دامو، "**صناعة القرار الاستراتيجي التركي**"، موقع العلوم القانونية، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/23. الرابط: http://www.marocdroit.com/a2814.html

[*] – معركة سميت باسم شبه الجزيرة التركية التي وقعت فيها والتي قاد فيها أتاتورك جنوده للنصر باقتدار على الاحتلال اليوناني

[2]– أنطوان باسيل، مترجماً، **العودة إلى الصفر إيران وتركيا ومستقبل أمريكا**، (لبنان: شركة المطبوعات، 2012)، ص. 72.

[3]– خورشيد حسن دلي، "**تركيا وقضايا السياسة الخارجية**"– دراسة– (سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص. 10.

دور القائد في العالم الإسلامي، وفي المحيط القريب خاصة الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، فكان يرى أن هناك ترابطاً وثيقاً بين استمرار نظرة الغرب إلى تركيا كحليف ثمين وبين توسيع دورها ونفوذها الإقليميين"[1].

حيث إن الحضور الملفت والقوي لشخصية القائد الموجه للسياسة الخارجية الذي يبحث عن الدور الريادي الإقليمي في المنطقة لم يكاد يغب مطلقاً في مختلف المراحل التي مرت بها تركيا الحديثة منذ تأسيسها في ظل صراع ثنائية العلمانية والأسلمة، ولا غرابة في ذلك أن نجد نفس التقليد يعاد ممارسته اليوم في عهد حزب العدالة والتنمية حيث نجده مجسداً في شخصية " **رجب طيب أردوغان**" كرئيس جديد لتركيا، ومن قبلها لما كان على رئاسة الوزراء، وهذه حقيقة واقعة في ظل معطيات لا يمكن أن ينكرها أي من المتتبعين للوضع التركي.

ثانيا/ رئيس الوزراء: بموجب دستور 1961 تم منح رئيس الوزراء سلطة صياغة السياسة الأمنية بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية ذات العلاقة، لإضافة إلى كونه عضو في مجلس الأمن القومي وكان لرئيس الوزراء دور في صياغة السياسة الخارجية التركية، دون أخذه بعين الاعتبار لرأي النخب السياسية والعسكرية في الدولة وهذا ما عرفته تركيا في الخمسينيات مع "**عدنان مندريس**" ومع " **تورغوت أوزال**" في نهاية الثمانينيات، فقد فرضت الظروف السياسية والدولية المحيطة بتركيا على رئيس الوزراء التخلي عن صياغة السياسة الخارجية للدبلوماسيين والعسكريين المحترفين، وذلك منذ عهد رئيس الوزراء "**نجم الدين أربكان**"[2].

ثالثا/ وزارة الخارجية: بموجب النظام الانتخابي لسنة 1946 أصبحت وزارة الخارجية التركية المسؤولة عن المعالجة اليومية للعلاقات الخارجية لتركيا، وهذا يتم عن طريق موظفي وزارة الخارجية بإعتبارهم خريجي

[1] – أيمن يوسف، "**العلاقة التركية– الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أوغلو**"، قضايا إسرائيلية، (رام الله، 2011)، ص. 92.

[2] – محمد دامو، "**صناعة القرار الاستراتيجي التركي**"، موقع العلوم القانونية، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/23. الرابط: http://www.marocdroit.com/a2814.html

الأكاديميات والنخبة في الجمهورية ويملكون حساً متطوراً من الهوية والرؤية المستقلة تتماشى مع البيئة الخارجية المحيطة بتركيا[1].

رابعا/ مجلس الأمن القومي: يترأسه رئيس الجمهورية ويضم رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة وزير الدفاع والخارجية والداخلية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية. وقائد قوات الدرك، ويرسم السياسات العامة للدولة، داخلياً وخارجياً، ويبدأ بالقضايا الأمنية والعسكرية وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية وتهيئة القوات المسلحة والاستراتيجية لمواجهة التحديات. وتعززت سلطات مجلس الأمن القومي التركي مع انقلاب 12 سبتمبر 1980 حيث أصبح مجلس الأمن القومي الأكثر تحكماً في التوجهات العامة للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي[2] و" لتفسير تدخل الجيش في السياسية هناك إجابة جاهزة يقدمها القادة العسكريين الإنقلابيين عبر النظرية التي صاغها روستو وهي "**المسلك الطبيعي**"[3].

ويمارس هذا المجلس نفوذا واسعا في الحياة السياسية، وهو مالا ينكره أحداً من الأطراف السياسية، وإن اختلفوا في توصيفه، ويدرك الساسة الأتراك تماما أن المجلس بصيغته التي تعطي للجيش فرصة التدخل في الحياة السياسية يشكل عائقاً أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما قاله صراحة عام 2002.

خامسا/ الأحزاب السياسية: تلعب الأحزاب السياسية في تركيا دوراً مهماً عن طريق طرح بدائل سياسية خارجية عملية على مجلس الأمة التركي، تكون مصدراً لإثراء البحث عن استراتيجيات تركية إيجابية بديلة، وإعداد كوادرها من أجل التطورات المحتملة التي ستحصل في الدولة، يظهر هذا من خلال الخطابات السياسية، وامتلاكها لمفاهيم سياسية خارجية تسعى إلى تنفيذها بمجرد الوصول إلى السلطة، كما تلعب قوى المعارضة دوراً

[1] – محمد دامو، "**صناعة القرار الاستراتيجي التركي**"، موقع العلوم القانونية، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/23. الرابط: http://www.marocdroit.com/a2814.html

[2] – محمد دامو، "**صناعة القرار الاستراتيجي التركي**"، موقع العلوم القانونية، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/23. الرابط: http://www.marocdroit.com/a2814.html

[3] –رضا هلال، " **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان**"، (مصر: دار الشروق، 1968)، ص. 08.

في صنع السياسة الخارجية وتأثيراً في صنع القرار من خلال خطابات حساسة وقدرتها على المناورة ومناقشة رؤيتها الاستراتيجية تحت سقف البرلمان لتوجيه سياسة الدولة الخارجية والاستراتيجية بمستوى أكثر عقلانية[3].

[3] – أحمد داوود أوغلو، " **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، مركز الجزيرة للدراسات، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011)، ص. 72.

المبحث الثاني/ رجب طيب أردوغان من السيرة الذاتية إلى تحليل الشخصية

في البداية وقبل الخوض في الجانب النفسي لشخصية " **أردوغان**" وجب علينا التعريف بسيرته الذاتية، نشأته، تكوينه الديني والعلمي، وكذا أهم محطات مساره السياسي، ومن جانب آخر وإستناداً لما جاء في الفصل الثاني من هذه الدراسة سيسعى الباحث للكشف ولو جزئياً عن ملامح شخصية الرئيس " **أردوغان**" عبر سيرته الذاتية ورصد أهم محطات مساره السياسي بصفة عامة، والاعتماد على أسلوب التحليل النفسي السياسي، ومحاولة تصنيف شخصيته ونمطه التمثيلي، وكذا إجراء شيء من التقييم لسلوك " **أردوغان**" السياسي وفق معطيات معينة، لمعرفة مكامن الخلل والصواب وطرق التفاعل والانفعال التي يتكيف على أساسها.

المطلب الأول/ السيرة الذاتية لرجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan

يعتبر الرئيس الحالي لجمهورية تركيا " **رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan** "، واحداً من أشهر رجال السياسة ليس فقط على مستوى تركيا، بل على المستوى الإقليمي وأيضا الدولي، لما يتمتع به من مميزات وشخصية كاريزمية مؤثرة، وأيضا مواقفه السياسية التي زادت من جاذبيته وشعبيته، وأرست له القبول لدى كثيرٍ من الناس على اختلاف مستوياتهم وتوجهاتهم، كما جمعت له الكثير من الأعداء والمناهضين لهذه المواقف.

أولاً/ النشأة والتكوين العلمي لرجب طيب أردوغان

1/ المولد والنشأة:

ولد **رجب طيب أردوغان** في العاصمة التركية إسطنبول، في 26 فيفري 1954، في أسرة تركية رقيقة الحال أمضى طفولته المبكرة في محافظة " **ريزه**" المطلة على البحر الأسود، حيث كان والده يعمل مع رجال خفر السواحل، وعندما بلغ " **أردوغان**" الثالثة عشرة من العمر، قرر والده الانتقال إلى إسطنبول على أمل تحسين وضعهم المادي، وتأمين مستقبل أفضل لأطفاله الخمس[1].

[1] – راغب السرجاني، " **قصة أردوغان**"، (مصر: دار الكتب المصرية، ط4، 2012)، ص. 43.

2/ التكوين الديني والعلمي:

بعد الالتحاق من مدينة " **ريزه**" إلى "**إسطنبول** التحق " **أردوغان**" بمدارس (إمام خطيب) الدينية، ويذكر أنه أثناء هذه المرحلة طلب مدرس التربية الدينية يوما أن يتطوع أحد الطلاب لأداء الصلاة في حصة تطبيقية، فقبل "**أردوغان**" المهمة، ثم عاد ورفضها عندما قدم إليه المدرس صحيفة ليصلي عليها، وذلك لما تحمله صفحاتها الأمامية من صور لنساء متبرجات، فسرُ بذلك المعلم الذي أطلق عليه لقب "**الشيخ رجب**"، ومن ثم شارك لاحقاً في حلقات كالشيخ "**أسعد جوشقون**" شيخ الطريقة النقشبندية[*] في **أسطنبول**"[1].

وفي المرحلة الثانوية إنتقل "**أردوغان**" إلى مدرسة أيوب، التي شهدت بدايات إهتماماته بقضايا الدولة التركيا، وذلك على خلفية إسلامية تكونت معالمها من دراسته للعلوم الشرعية، فنشط "**أردوغان**" أثناء دراسته الثانوية في مختلف فروع الإتحاد الوطني لطلبة تركيا[2].

ثم انتقل بعد ذلك إلى المرحلة الجامعية، حيث إلتحق بكلية التجارة والإقتصاد بجامعة "**مرمرة**" بإسطنبول، وإضطرته الظروف المعيشية للعمل في بعض الأعمال والمهن البسيطة (مثل بيع عصير الليمون والكعك) من أجل جني المال لمساعدة والده ولتوفير مصاريف تعليمه[3].

وقد تأثر "**أردوغان**" بتعليمه الديني كثيراً، مما أثر في شخصيته بشكل بالغ، ومازال يؤكد دائما أن الإيمان والأخلاق الإسلامية والاقتداء بأخلاق وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم كان السبب الرئيسي وراء النجاح[4].

---

[*] – الطريقة الصوفية الأكبر والأكثر شهرةً في تركيا وأوسعها إنتشاراً في منطقة الأناضول وآسيا الوسطى.

[1] – راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص. 43

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 44.

[3] – **المكان نفسه**.

[4] – مي كمال الدين، " **أردوغان السياسي الأكثر شعبية في تركيا**"، شبكة المحيط، تم تصفح الموقع يوم: 20/ 04/ 2015. الرابط: http://moheet.com/2007/11/18/1509987/

3/ تأثره بالتاريخ التركي:

يؤثر التكوين التاريخي للقائد السياسي على مسار تفكيره ونسقه العقيدي ونمط سلوكه ورؤيته للأمور والأحداث من حول، مما يدفعه للميل دائماً في الحكم على الأحداث الوطنية أو الدولية من خلال هذا المنظور، فمسألة الهوية والانتماء الفردي أو الجماعي ومكونات الأمة والمصير المشترك مثلاً عادةً ما تناقش من الزاوية التاريخية لما يحمله التاريخ من إجابات، وشواهد يستدل بها في الحاضر وينطلق منها للمستقبل.

"**أردوغان**" متأثر بالتاريخ التركي كما يتضح من إشارته إلى هذا التاريخ في خطاباته، ومن ذلك ما ذكره في أحد هذه الخطابات إنني أتحدث بقوة أستمدها من تاريخ أجدادي ومن عادات الشعب التركي وتقاليده الراسخة منذ أكثر من ألف عام، فنحن نصنع التاريخ، وفي رده على سؤال من صحيفة "**نيويورك تايمز**" الأمريكية بشأن إذا ما كان يعد الجمهورية التركية الوريث القانوني للإمبراطورية العثمانية، قال: مما لا شك أن تركيا قامت على ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية ولا تستطيع أي دولة إنكار أصلها، وأي فرد ينكر أصله يرتكب خطيئة. وإذا خرج شيء خطر إلى النور بعد بحث تاريخي في الماضي، فسنكون مستعدين لقبول تاريخنا. وقال "**أردوغان**" في سياق مختلف: إن تاريخ الأمة التركية لم يبدأ في أكتوبر 1923، يوم إعلان الجمهورية، بل إن هذا التاريخ امتداد لما سبقه. وقبل تسعة قرون كان بطل من "**الأنضول**" يخوض معركة مكلفة لحماية "**دمشق**" و"**القدس**"، إنه السلطان السلجوقي "**كيليتش أرسلان**" الذي بدأ من "**إزنيق**" معركة قهر الجيوش المعادية التي كانت تتقدم إلى "**القدس**" و"**دمشق**" الذي كان يرى فيهما شرفه وكرامته، وكان يعكل ليحافظ من "**الأنضول**" و"**إزنيق**"، على أمنهما كما تحدث "**أردوغان**" عن ملحمة نور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي (الكردي) من أجل تحرير "**القدس**" و"**دمشق**"[1].

إن تأثر " **أردوغان**" بالتاريخ العثماني يبدو واضحاً في ممارسته السياسية، وفي دفعه نحو تبني طرح العثمانية الجديدة وإعادة ربط الصلة بين تركيا والعالم الإسلامي بالأخص في الجوانب السياسية والثقافية.

[1]– علاء عبد الحفيظ محمد، " **النسق السياسي والعقيدي لرجب طيب أردوغان**"، مجلة رؤى استراتيجية، (د ب ن، 2013)، ص. 18.

4/ المسار السياسي للرجل:

كان " **أردوغان**" لا يزال في الثانية والعشرين من عمره عندما تولى رئاسة (جناح الشباب) بحزب السلامة الوطني بحي "**باي أوغلو**" في إسطنبول عام 1976، و في العام نفسه تولى رئاسة جناح الشباب عن محافظة إسطنبول كلها، وفي العام 1984 أصبح رئيسا لشعبة إسطنبول في حزب الرفاه وعضوا في اللجنة العليا لإدارة الحزب، بعد رفع القيود عن النشاط الحزبي في تركيا[1].

واستطاع حزب الرفاه بزعامة " **نجم الدين أربكان**" تحقيق فوز كبير في انتخابات 1989 بحصوله على نسبة 98% من إجمالي الأصوات، وكذلك نجح " **أردوغان**" في تحقيق نصر كبير بفوزه بمقعد رئاسة حي " **باي أوغلو**" "Beyoglu" التابع لمدينة إسطنبول، ولم يكن الأمر سهلاً، فقد شهدت الحملة الإنتخابية مشادات ومشاحنات بين المرشحين وصلت إلى القضاء، بل واصطدام "**أردوغان**" بأحد القضاة، حين رفض القاضي طلبه بمراجعة مسألة انتخاب أحد منافسيه على رئاسة بلدية "**بيوجلو**"، وقد كلفه الأمر السجن لمدة أسبوع كامل[2].

أصبح "**أردوغان**" أحد أشهر قيادات حزب الرفاه، ومن ثمة قام الحزب بترشيحه لعضوية البرلمان التركي في عام 1991 إلا أنه لم يستطع الفوز بالمقعد، ولكن هذا الإخفاق لم يثنه عن مسيرته الاصلاحية ليفوز 1994 برئاسة بلدية إسطنبول، وفوزه برئاسة البلديات العامة في 6 مدن كبرى على رأسها أهم بلديتين في تركيا إسطنبول وأنقرة[3].

وحين تقع قُرعة الجيش على شخص ما، تكون النتائج معروفة سلفاً ويصبح السبب المباشر للمحاكمة والاعتقال تفصيلاً ثانوياً. ففي 12 ديسمبر1997 قام "**أردوغان**" بزيارة إلى محافظة " **سعرت**" **Sirit** "**Province**" الواقعة في جنوب شرق تركيا، قرأ في خطابٍ له أبياتاً من قصيدة، منها: "المآذن حرابنا، القبب خوذاتنا، الجوامع ثكناتنا، المؤمنون جنودنا". فقضت محكمة أمن الدولة في ديار بكر في 21 أفريل 1998

---

[1] – حسين بلسي، مترجما، " **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**"، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص ص. 20-21.

[2] – راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص 55.

[3] – **المكان نفسه**.

بالسجن لمدة عشرة أشهر بداعي "اثارة التفرقة الدينية والعرقية والحضّ بصورة واضحة على الكراهية والحقد". والمفارقة ان ابيات الشعر هذه هي لمفكّر تركي يُعتبر الأب الروحي لأتاتورك نفسه وللفكر القومي التركي، وهو ضياء غوك ألب، ومأخوذة من كتاب يدرّس لطلاب المرحلة المتوسطة وقرّرته وزارة التربية."[1].

ولم توقف هذه الحادثة طموحات " **أردوغان**" السياسية لكنها قد تكون نبهته إلى صعوبة الاستمرار بنفس النهج الذي دأب أستاذه " **أربكان**" على اعتماده، لذلك اغتنم فرصة حضر حزب الفضيلة لينشق مع عدد من أعضائه ومنهم " **عبد غول**" وشكلوا حزب العدالة والتنمية عام 2001، وليفك الارتباط مع نهج معلمه أعلن أن العدالة والتنمية سيحافظ على أسس النظام الجمهوري ولن يدخل في صدام مع القوات المسلحة التركية[2].

بعد خروج " **أردوغان**" من محبسه لم يتوقف ولم يتراجع عن أفكاره التي أقتنع أنها السبيل الأنجح للإصلاح في تركيا، ولم يكن بمفرده، فقد كان معه " **عبد الله غول**" أقرب أصدقائه وأسسا معا " حزب العدالة والتنمية" عام 2001، الذي شارك في الانتخابات البرلمانية التركية في 3 نوفمبر 2002، وحقق نصراً ساحقاً فاق أكثر استطلاعات الرأي تفاؤلاً وذلك بحصوله على نسبة 43.2% من أصوات الناخبين بما يعادل 323 مقعدا من أصل 550 مقعداً[3].

وبالرغم من عدم قدرة " **أردوغان**" على الترشح بسبب الحضر السياسي المفروض عليه جاءت هذه الانتخابات بمثابة المحكمة الشعبية التي راجعت القضية مرة أخرى وحكمت له بالبراءة وسلمته مقاليد السلطة وبأغلبية ساحقة، وقد واجه " **أردوغان**" مشكلة عدم قدرته على تولي رئاسة الحكومة في بادئ الأمر بتقديم صديقه " **عبد الله غول**"، الذي ترأس الحكومة لفترة وجيزة إلى أن أقر البرلمان التركي تعديلات على دستور

---

[1]– محمد نور الدين، " **تركيا: تفكيك القيادات بعد حل الأحزاب يلماظ الى القضاء وأردوغان الى السجن**"، جريدة الوسط، 4 ماي العدد: 327، (تركيا: 1998)، ص. 27.

[2]– "**رجب طيب أردوغان**"، الجزيرة نت، تم تصفح الموقع يوم: 6/ 04/ 2015. التالي: www.aljazeera.net

[3]– "**الإنتخابات التركية واقع يتشكل، ملفات خاصة**"، الجزيرة نت، تم تصفح الموقع يوم: 06/ 03/ 2015. التالي: www.aljazeera.net

البلاد من شأنها أن تتيح لزعيم الحزب الحاكم العودة للحياة السياسية من جديد العام 2003 كرئيس للوزراء ومنذ ذلك التاريخ استمر نجم " **أردوغان**" في البروز ليصبح مع مرور الزمن القائد الأول لتركيا.

إن التحولات التي شهدتها تركيا داخليًا وخارجيًا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ليست تحولات عبثية بقدر ما هي نتاج منظم متسارع لتراكمات خبرات الحركة الإسلامية في تركيا، وإجمالاً يمكن تقسيم المسار السياسي الذي خاضه " **أردوغان**" في حكمه لتركيا ومازال إلى غاية الآن إلى فترتين متمايزتين على المستوى الداخلي والخارجي، كالآتي:

أ/ فترة الإصلاح 2003 – 2005: والتي أراد من خلالها إجراء مجموعة من الإصلاحات التي تمس قضايا السياسة الداخلية والخارجية على السواء، فعلى الصعيد الداخلي مثلاً: قام بتحديث القانون الجنائي، وتعديل الحقوق المدنية، والتخفيض التدريجي لدور الجيش في السياسة. أماً خارجياً: تمثل في محاولات عدة للانضمام للبيت الأوروبي، والمحافظة على العلاقات القائمة مع إسرائيل وتطويرها بحكم أنها علاقات ضاربة في العمق التاريخي لتركيا.

ب/ فترة الصراع من أجل السلطة بدأً من 2006 إلى غاية الآن: شهدت تركيا نزاعاً مريراً حول منصب الرئاسة، وتم اكتشاف مخططات سرية للأركان العامة من أجل إحداث انقلاب وذلك في أفريل 2007، ورفعت دعاوى قضائية ضد حزب العدالة والتنمية عام 2008، لكن هناك مفارقة عجيبة في صراع " **أردوغان**" مع الصفوة التقليديين تتمثل في أنه تولى بعض المسائل التقليدية منها على سبيل المثال مسألة التعامل حزب العمال الكردستاني، وأخيراً في سياسته الخاصة بالأقلية اليونانية وأرمينيا، ويلتقى " **أردوغان**" بشكل منتظم مع قيادة الأركان العامة واقتراحاته الرامية لتخفيف حدة المشكلة الكردية تمت الموافقة عليه في مجلس الأمن الوطني وقد دافع " **أردوغان**" في بعض الأحيان عن الأركان العامة ضد هجمات حزب الشعب الجمهوري المعارض[1].

[1]– مايكل ثومان، "**هل ستصبح تركيا إسلامية: البراغماتية في المسار السياسي لحزب العدالة والتنمية التركي**"، مجلة المجلة مارس العدد: 1546، (السعودية: 2010)، ص. 08.

واستمر هذا الصراع ليصل إلى حد التصادم مع أحد أقطاب التيار الإسلامي في حد ذاته بزعامة " **فتح الله كولن**" حليف الأمس الذي يمتلك أكبر شبكة لجمعيات المجتمع المدني في تركيا ممثلة أساساً بجمعية " **خدمة**" ناهيك عن توغل أتباعه في شتى قطاعات الدولة في الجهاز القضائي وكذا أسلاك الشرطة والجيش والإعلام، ففي ماي 2010، بعد حادثة السفينة التركية " **مرمرة**"، التي هاجمها الإسرائيليون وهي في طريقها لقطاع غزة، أدانت الجماعة سياسة حكومة العدالة والتنمية، وحملت مسؤولية ما وقع على " **أردوغان**"، واعتبرته أنه هو من سعى للصدام، وهو موقف اعتبره أنصار حزب العدالة والتنمية مؤيدًا لإسرائيل. في فيفري 2012.

بينما يرى مراقبون قبل انتخابات المحلية في العام الفارط " أن " **أردوغان**" سينجح من خلال الشهور القليلة القادمة، على الأرجح، في اقتلاع النفوذ السري للجماعة في أجهزة الشرطة والنيابة. تشير الإجراءات التي اتخذها حتى الآن بعزمه على إنجاز هذا الهدف، بالرغم من رسائل المصالحة التي أرسلها " **فتح الله كولن**" التي تبين مظاهر التأييد لـ" **أردوغان**" في أوساط حزبه، وفي دوائر أنصار الأحزاب الشعبية التقليدية، لا يتطرق إليها الشك، ولكن من المبكر، ربما، التنبؤ بالأثر الانتخابي لقضية الفساد وذيولها السياسية. الأرجح، أن العدالة والتنمية سيحقق فوزًا في الانتخابات المحلية القادمة، لن يقل كثيرًا عن الفوز الذي حققه في سابقتها قبل أربع سنوات" [(1)]. وبعد النجاح الباهر الذي حققه " **أردوغان**" العام الفارط كأول رئيس تركي يفوز بالاقتراع المباشر، لا ندري هل سيكتب له النجاح هذه المرة ويعود ليتفاهم مع " **كولن**" وجماعته ليكونوا داعماً حقيقياً له ليتمكن من حصد الأغلبية التي تخول له تمرير المشروع الرئاسي والمصادقة عليه من طرف ثلثي البرلمان.

من جانب آخر لفت " **أردوغان**" الأنظار عندما أعاد إلقاء نفس الأبيات التي كانت سبباً في إدخاله السجن، بعد مرور حوالي ثمانية عشر سنة على ذلك، وهذه المرة بصفته رئيساً للجمهورية التركية. في تجمعٍ له يوم 27 أفريل 2015 ومن نفس المدينة " **سعرت**"، داعياً الجماهير لترديد معه من لأجل اختبار المستوى الذي وصلت له تركيا من الديمقراطية وحرية التعبير على حد قوله، حيث لقي تجاوباً جماهيرياً كبيراً معقباً بعدها بأن

[1]– " **أردوغان وغولن: معركة سياسية بملفات قضائية**"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 26 أفريل 2015. الرابط: http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/01/20141912649877318.htm

تركيا وصلت لمستوى عالي من الديمقراطية، في إشارة قوية لمعارضيه بأنه صاحب الكلمة الطولى وهو بحق الرجل الأول في تركيا، خاصة تجاه ما بات يعرف مؤخراً بمنتسبي " **التشكيل الموازي**"[*] الذي يمثله أقطاب من الأحزاب العلمانية المتشددة وبعض رجال القضاء، وضباطٌ كبار في المؤسسة العسكرية والشرطة، وبعض وسائل الإعلام، وموظفون سامون في شتى هياكل الدولة، وأتت هذه الخطوة أيضاً كردة فعلٍ عن الحملات التي شنتها هذه الأخيرة ضده قبيل توليه لمنصب رئيس الجمهورية قصد الإنقاص من شعبيته ثم تواصلت بعد فوزه بالرئاسة، خاصة مع توالي التحقيقات في قضايا شبهات الفساد المزعومة التي تطال شخصه وأفراداً من عائلته ومقربون له في الحزب.

أما عن آخر خرجات " **أردوغان**" فيما يخص التغييرات التي يسعى جاهداً لإحداثها من موقعه الحالي مباشرةً بعدما يفوز حزبه في الانتخابات البرلمانية، هو طرح مشروعٍ أمام البرلمان باسم حزبه لإجراء تعديلات جذرية على النظام السياسي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي صرف بخصوصية تركية لتوسيع صلاحياته على مستوى السياسة الداخلية وكذا الخارجية. لأنه لا يبدو تغيير الدستور في متناول يده، في هذه المرحلة، لأن حزبه الحاكم لا يمتلك أغلبية برلمانية كافية، يمكن بواسطتها تمرير تعديلات دستورية، تعمل على تحويل طبيعة الحكم من برلماني إلى رئاسي أو شبه رئاسي.

بينما صرح في وقت لاحق لإحدى وكالات الأنباء المحلية قائلاً " إنّنا نمتلك كلّ المقوّمات التي تؤهّلنا لإقامة نظام رئاسي خاص بنا". لا سيما أنّ مركز الأبحاث والدّراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "**SETA**" تقوم بإعداد دراسات تفصيلية في هذا الصّدد. وتقوم هذه المؤسّسة بإجراء دراسات تفصيلية عن الأنظمة الرّئاسية القائمة في العالم وتستخلص منها ما هو ملائم للنّظام الرّئاسي الذي سيتمّ تطبيقه في بلادنا.

[*] – للإطلاع أكثر على هذا الموضوع نرجوا مطالعة تصريح رئيس الوزراء داوود أغلو بهذا الصدد. الرابط:
https://www.akparti.org.tr/arabic/haberler/ak-genel39/74707#

كما أنّ هذه المؤسّسة تقوم بإعداد تقارير حول مدى إمكانية تطبيق مبادئ الدّيمقراطية والإصلاحات الاقتصادية في إطار هذا النّظام"[1].

وقد جاء فوز " **أردوغان**" بانتخابات الرئاسة، ومن جولتها الأولى، كي يؤكد أن هذا الرجل هو زعيم تركيا الأول في الألفية الثالثة، ويمثل ظاهرة تستحق الدراسة، بوصفه أهم زعيم سياسي شهدته تركيا، منذ " **مصطفى كمال أتاتورك**"، مؤسس الجمهورية التركية، وأول رئيس لها، حيث أظهرت الانتخابات العديدة التي خاضها وفاز بها منذ 2002، مدى الشعبية التي يحظى بها، وذلك بالرغم من محاولات أحزاب المعارضة مجتمعة، وما يسمى "الكيان الموازي"، تشويه سمعته، وأثبت أن شخصيته تحظى بكاريزما قوية، لا تحظى بها أية شخصية سياسية أخرى، في هذه المرحلة، وربما خلال السنوات القليلة القادمة.

وبالاستناد إلى دعمه الشعبي، ذهب " **أردوغان**" إلى تصوير فوزه بالانتصار التاريخي، ولم يكتف بذلك، بل اعتبره انتصارا للأمة التركية بأكملها، ثم تجاوز ذلك إلى اعتبار فوزه بالرئاسة فوزا للمظلومين في سوريا والعراق ولبنان وفلسطين، وانتصارا للشعوب من أفغانستان وحتى البوسنة والهرسك.

واعتبر في خطاب النصر، "أن تركيا اختتمت بفوزه بالانتخابات مرحلة قديمة، وبدأت الدخول في مرحلة جديدة، لذلك دعا إلى تخطي "خلافات الماضي"، والسعي إلى "عملية مصالحة اجتماعية جديدة" بين الأتراك، بوصفه الرئيس الجديد لما يقارب الـ77 مليون تركي، مع التأكيد على الهوية التركية التعددية الجديدة التي يسعى إليها، وعلى سعيه لإنهاء عملية التسوية مع "حزب العمال الكردستاني"، والوصول إلى السلام المنشود"[2].

---

[1] - " **تركيا تناقش النظام الرئاسي**"، وكالة ترك برس، تم تصفح الموقع يوم: 27/ ماي/ 2015. الرابط: http://turkpress.co/node/8861

[2] - عمر كوش، "**تركيا تدخل مرحلة جديدة**"، جريدة المستقبل، أوت العدد: 513227 (لبنان: 2014)، ص. 20.

المطلب الثاني/ تحليل لشخصية رجب طيب أردوغان

تحظى دراسة الشخصيات السياسية باهتمام بالغ في الغرب وهذا نظراً لما تقدمه مثل هذه البحوث من إجابات تتعلق بالكشف عن السمات والأنماط التمثيلية لشخصيات القادة السياسيين وصناع القرار في الدول الأخرى، من ما يمنح المسؤولين الغربيين فهم أكبر وأعمق لخصوصية خصومهم أو نظرائهم السياسيين، من مهارات كلامية وأدائية وتفكيرية، لما يمثله تأثير العوامل الشخصية في صنع قرار السياسة الخارجية وتكييف سلوكهم بما يتوافق مع كسب ثقة الطرف الآخر لتحقيق الهدف بأقل التكاليف وأسرع وقت. وإن معرفة نقاط ضعف الخصم وتحديد نمط شخصيته وطريقة انفعاله وتفاعله من المواقف والأحداث يعد مفتاح مهم يعول عليه كثيراً في فهم الآخر وبالتالي يمنح لنا ذلك مساحة من الوقت والمراوغة والقدرة على التأثير، لذلك نجد أن سفارات دول معروفة كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها تُستغل في كثيراً من الأحيان للتجسس وجمع المعلومات حول الشخصيات الفاعلة وصناع القرار في ذلك البلد وذلك طبعاً خدمة للمصالح السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق تحديد المداخل المناسب للتعامل مع قادة الدول الأخرى.

وتلعب السمات الشخصية دور بالغ الأهمية في صياغة وتقرير هذه السياسة، وكلما كانت شخصية صانع القرار بارزة ومؤثرة في محيطه القريب ولدى الجماهير الشعبية سيأدي ذلك بالضرورة إلى صبغ السياسة الخارجية بلمسته الخاصة، وكلما قلت وضعفت شخصية صانع القرار كلما قل تأثيره في القرار، كذلك يلعب الجانب القانوني والجهاز البيروقراطي إحدى المعوقات الأساسية لتأثير النزعة الشخصية في صنع القرار، كما أن للمكونات الفطرية الموروثة جانب مهم في صقل شخصية الفرد فإن للمكتسبات التي يتربى عليها ويتعلمها الشخص من خلال عائلته ومحيطه ومدرسته وكذا خبرته العملية انعكاس مهم على بناء نمط شخصية معين يحدد في المستقبل الدور الذي سيبلغه في الحياة.

يرى علماء النفس أنه هناك نوعان رئيسيان من القادة على الأقل: المنفتح الجريء " **الإنبساطي**"، وهناك المنغلق الحذر " **الإنطوائي**"، بينما يظهر فيما بعد أنواع أخرى تمزج بين بعض أو كل هذه الصفات، ويرى

مختصين "**LNP**" أن هناك ثلاث أنواع تمثيلية رئيسية من الناس البصري، السمعي، الحسي، في حين يرون أن القائد المؤثر في الجماعة هو ذلك الشخص الذي يغلب لديه النمط البصري أكثر من باقي الأنماط.

بينما يصر بعض المهتمين بصنع القرار في السياسة الخارجية أن السمات والنسق العقدي لصانع القرار الذي يحدد شخصية القائد ويجعل سمته بارزة في مخرجات القرار والمواقف التي تتعلق بالسياسة الخارجية.

وفي الحقيقة قد واجهت الباحث في هذه إعداد الدراسة حول شخصية " **أردوغان**" الكثير من المصاعب المتعلقة بعدم حيادية وموضوعية العديد من المراجع التي تصفه وترصد تصريحاته، ونخشى أن تقع هذه الدراسة في ذات الفخ كونه شخصية " **أردوغان**" مثيرة للجدل ليس فقط داخل تركيا بل خارجها أيضاً، ما صعب الأمر في استقاء المعلومة العلمية الصادقة بعيداً مبالغات المدح من محبيه ومزايدات الذم من المناوئين له، وما دفع لتضييق دائرة المراجع وقلل الحظوظ في إحاطة أشمل بشخصيته.

ولعل أن مختلف المعطيات والمعلومات المتوفرة حول شخصية " **رجب طيب أردوغان**" وسياسته المنتهجة تجمع على أنه من الفاعلين الرئيسيين كصانع قرار في الجمهورية التركية وكموجه رئيسي لسياستها الخارجية، سواءً كان ذلك في فترة توليه لرئاسة الوزراء أو في موقعه الحالي كرئيس للجمهورية التركية التي يعد من الناحية التنظيمية والقانونية منصباً محدود الصلاحيات مقارنةً بمنصب رئاسة الوزراء، غير أن العديد من المراقبين يجمعون على أن " **رجب طيب أردوغان**" مازال لحد الساعة يتحكم بشكل كبير في صنع القرار سواءً في داخل أو خارج الدولة أو على مستوى حزبه، وهذا نظراً لما يتمتع به من نباهة وذكاء وشخصية قيادية رفيعة، وهو يسعى مباشرة نحو إحداث تغييرات جذرية في نظام الجمهورية البرلماني إلى تعزيز أكثر لموقع ودور الرئيس في صنع القرار واتخاذه، غير أن هناك تخوفا لدى بعض المعارضين من شخصنة الحكم، وشخصنة السياسة في المرحلة المقبلة، حيث يرون أن " **أردوغان**" سيسعى نحو تركيز السلطات، وحصرها بيده، من خلال إجراء تعديلات دستورية، من المتوقع أن يحدثها مباشرة بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة.

إن الظروف الصعبة التي عاشها " **أردوغان**" منذ صغره وإلى حين تدشينه مساره السياسي في أكبر مناصب المسؤولية وصنع القرار في الجمهورية التركية كرئيس للوزراء مباشرة بعد خروجه من السجن وعلى رأس أقوى مؤسسة في الجمهورية التركية يدل على أن " **رجب طيب أردوغان**" صاحب شخصية مصرة وذو عزيمة قوية وتقترب في الوقت ذاته من آلام وطموحات الجماهير فهو نموذج للإنسان التركي الكادح.

أولاً/ أردوغان والبراغماتية السياسية:

إن المطلع على سيرة الرجل سيكتشف أنه مفعم بالتفكير المحافظ وملتزم دينياً، ويحمل طموح معلن باستعادة أمجاد الماضي، فهو لم يقطع الصلة مع موروث الدولة العثمانية التقليدي طيلة مساره السياسي، برغم من حصار المنظومة العلمانية، إلا أن " **أردوغان**" فهم اللعبة السياسية التركية جيداً وهو يلعب على التوازنات، ويعرف جيداً حدود التوقف والانطلاق في ظل قيود هذه المنظومة بما يخدم أهداف حزبه الذي يعده كثيرون حزباً إسلامياً ورث نهج " **نجم الدين أربكان**" بنمط معدل لا غير.

حيث " **أردوغان**" أظهر تصرفاً ذكياً وحنكةً سياسيةً عاليةً، والتي كان قد أكتسبها من سنين النضال والتدرج في معظم الأحزاب الإسلامية التي أسسها " **نجم الدين أربكان**" أبو الإسلام السياسي كما يحلو مناداته من قبل البعض، خاصة في قضية التعامل مع مبدأ العلمانية الذي أرساه " **أتاتورك**" وتعهدت المؤسسة العسكرية بحمايته، إذ أنه حاول منذ البداية التملص من أي طريق للمواجهة قد يحصل مع هذه الأخير، فقام في أكثر من خطاب وتصريح بتأكيد على علمانية الدولة، وتأكيد علمانية حزبه، ولو أنه قال في إحدى المرات "أنا متدين ومن واجب الدولة العلمانية أن تحمى المتدينين أمثالنا". وفي معرض حديث في إحدى المقابلات الصحفية قبيلة زيارته لمصر عام 2011 " قال عن نفسه: " **رجب طيب أردوغان**" ليس علمانياً فهو مسلم لكنه رئيس وزراء دولة علمانية مضيفا: أقول للشعب المصري ألا يكون قلقا من العلمانية، وأظن أنه سيفهما بشكل مختلف بعد

تصريحي هذا"[1]. وفي تعليق عن نشاط حزب العدالة بقيادة " **أردوغان**" قالت أحد قادة الأحزاب العلمانية وهي "**ميروى بيتيك جوربوز**" في ختام حديثها لصحيفة الشرق الأوسط عن الإسلام السياسي في تركيا "إلا أن ما يقلقنا أن حزب العدالة يسير خطوة خطوة"[2] في إشارة واضحة إلى أن حزب العدالة ينتهج أسلوب مراوغ يعمل على مهادنة الأحزاب الأخرى إلى حين المتوقع القوي داخل مراكز صنع القرار وشتى قطاعات الدولة ثم يطبق نموذجه في الحكم الذي يراه مناسب والذي سيكون حتماً عكس ما يرغب به العلمانيين.

ثانياً/ سمتا الخطاب والمواجهة:

منذ نشأته تلقى تكوينه الثانوي في مدارس "إمام خطيب" المعروفة على المستوى المحلي بالتزامها الشديد وبتكوينها الخاص في إعداد الدعاة والأئمة، حيث صقلت شخصية " **أردوغان**" على المواجهة والتحدث ومخاطبة الجماهير دون أي خجل، أو عقد قد تواجه أي مبتدئ في عالم السياسة.

ولو نرجع قليلاً للوراء، وبالضبط في بداية التسعينيات من القرن الماضي سنجد أنه صاحب تاريخ سياسي حافل بالعراقيل التي ظلت تواجهه من طرف الخصوم بحيث أنها تعاظمت لتصل حد "التهديد بالتصفية الجسدية إن هو لم ينسحب من الانتخابات المحلية في إطار السباق نحو عمادة مدينة إسطنبول، والتي أثبت فيها لمترصديه موقفاً عالي الصمود والإصرار في طريقه للفوز"[3]، في وقت لم يكن له أي فرصة في ذلك نظراً لوزن الوجوه المنافسة ولضعف حملته الانتخابية التي لا يمكن مقارنتها بأي حال مع المصاريف الضخمة التي كانت تصرف على حملات الدعاية والإعلام المنافسة له آنذاك، غير أن الجانب التنظيمي والعزيمة القوية لدى مناضلي حزبه وإيمانهم به، غطت جانباً كبيراً من هذا النقص.

---

[1] – " **أردوغان: لست علمانياً فأنا مسلم.. والعلمانيةُ تضمن تديُّن الأشخاص**"، العربية نت، تم الإطلاع يوم 26/ 04/ 2015 على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/articles/2011/09/14/166779.html

[2] – منال لطفي، "**إسلاميون أتراك يرون أن تجربة أردوغان «سرقت» تجربتهم ثم «شوهتها».. وأضرت الإسلام السياسي في تركيا**"، جريدة الشرق الأوسط، أكتوبر العدد: 10554 2015/10/21.

[3] – راغب السرجاني، **مرجع سابق**، ص. 55.

قد يرى البعض بأن " **أردوغان**" أيام رئاسته للوزراء كان يمثل القلب **(العاطفة)** بينما صديقه "**عبد الله غول**" يمثل العقل داخل القيادة التركية، فهو يميل إلى الشعبوية عكس زميله في النضال "**عبد الله غول**"، إذ يعتبره العديد من الأتراك خاصة طبقة الفقراء الذين يعتقدون أنهم استفادوا في عهده من العديد من البرامج الخدمية والإعانات المادية وذلك في استطلاعات للرأي قامت بها العديد من المراكز، أنه الرجل السياسي الذي أنقذ تركيا من الإفلاس وهو الأقرب من نبض الشارع والذي يفكر بهم وعلى مستواهم دائماً.

ثالثاً/ تصنيف نمط شخصية أردوغان:

حسب التصنيفات المدرجة في علم النفس وعلم النفس السياسي فإن " **أردوغان**" يجمع بين صفتي الإخلاص، والانبساطية في التصنيف المسمى " **الخمسة الكبرى**"، وهو في الجانب الآخر بعيد نوعاً ما عن صفة التسامح مع معارضيه ويميل للتحدي ثم الحزم في بعض الأحيان، ونجد ذلك جلياً بعد أحداث عام 2007 بعد حادثة الانقلاب الفاشل ضده التي أحيل على إثرها مسؤولين كبار في الدولة على العدالة وصدرت في حقهم أحكام متفاوتة بالسجن من بينهم قائد أركان الجيش الذي حكم عليه بالسجن المؤبد حيث يرى مراقبون بأنها الخطوة التي كبحت الجيش وقزمت من دوره في الحياة السياسية وحصره في حدود الثكنة العسكرية والتي تمثل انتصاراً حقيقياً لرجل السياسي التركي على الرجل العسكري لأول مرة في تاريخ تركيا الحديث والمعاصر. وتكررت مظاهر الحزم مع نهاية العام 2014 عندما أمرت المحكمة بسجن مجموعة من المعارضين أساؤوا لشخصه بعد أحداث ميدان تقسيم " **جيزي**"، التي خرجت ضده على خلفية اتهامات وشبهات قضايا الفساد المزعومة، حيث تم اعتقال مجموعة من المتظاهرين كان من بينهم تلميذ يبلغ من العمر 16 سنة[*] كان قد أفرج عنه فيما بعد. الأمر الذي جعل خصومه يكثفون عليه الضغط وأتهموه بالدكتاتورية وهذا ما يجعله يقترب من الوقوع في محضور الشخصية الدكتاتورية **(الزعيم الملهم الذي يعاني تضخم في الأنا)** غير أنه " نفى الرئيس

[*]- للاطلاع أكثر على هذا الموضوع. أنظر الرابط: http://www.alhurra.com/content/turkey-16-years-old-boy-jailed-for-insulting-erdogan/263950.html

التركي " **رجب طيب أردوغان**" الاتهامات التي توجهها له المعارضة بأنه "ديكتاتوري، وينزل إلى الميادين من أجل دعم الحكومة في الانتخابات النيابية التي ستجري بعد يومين"[1]. و"وفقًا لبرقيّة كتبها السفير الأمريكي في تركيا بتاريخ 20 جانفي 2004، ونشرتها " **ويكيليكس**"، فإن هناك خمس سلبيات في سلوك " **أردوغان**" تؤثر بشكل سلبي على قدرته في حكم تركيا بفعاليّة. ويشير السفير الأمريكي إلى هذه الصفات وفق وجهة نظره طبعًا بالقول: الفخر الزائد عن حدّه، طموح جامح ينبع من الاعتقاد بأنّه اختير في مهمة إلهيّة لقيادة تركيا، وجود نزعة تسلّطية تمنع من تواجد مجموعة من المستشارين الأكفاء والماهرين حوله، وتعيق وصول المعلومات المناسبة، وتمنع من تواصل مكاتب الحزب، الحكومة والبرلمان بشكل فعال" [2].

ومن جانب آخر " تؤكد برقية مسربة من مكتب المخابرات الأمريكية كتبت في 26 جويلية 2007، من شخص يبدو على تواصل دائم ومستمر مع " **أردوغان**" بشكل يومي أنّ رئيس الوزراء شخص مدمن على العمل، يسعى للكمال، ومنصف جدًا للعاملين معه. وبعيدًا عن التعامل الشخصي معه، فهو إنسان عنيد جدًا"[3]، إن الاجتهاد المفرط الذي ميز " **أردوغان**" في العمل يدل بشكل صريح بأنه شخصية نشطة محبة للعمل **(النشط Active)** حسب التصنيف الذي وضعه "**باربر**" في تقسيمه لأصناف الشخصية للرؤساء. بينما يذهب تصنيف خبراء "**LNP**" أن القادة الذين تغلب عليهم سمات معينة في الشخصية من خلال ما ذكرنا سابقاً يصنفون في إطار النمط التمثيلي البصري **(الحاد أو المعتدل)**، وهو ذات النمط الذي يصنف فيه " **أردوغان**".

أما في ما يخص انطباعات إسرائيل عن " **أردوغان**"، " فيعتقد " **جيلرمان**" **(**مسؤول إسرائيلي وصديق لـ **أردوغان)** بأن إسرائيل لا تفهم شخصية " **أردوغان**" ولا تبني مواقفها منه على أساس علمي ومهني ويقول أن نية " **أردوغان**" هي الحفاظ على استمرار العلاقات مع إسرائيل ليطمئن الغرب لأجندته الشخصية والسياسية،

---

[1]– أيلين سيريكلي، " **أردوغان: لو كنت دكتاتوريا لما تجرأ أحداً على سباسبي يوماً**"، وكالة الأناضول للأنباء، تم تصفح الموقع يوم: 05/ 06/ 2015. الرابط: http://www.aa.com.tr/ar/turkey/531849

[2]– **علي حسن بكير**، "**تحليل السمات الشخصيَّة والنفسيَّة للقيادة التركيَّة غول وأردوغان...وجهًا لوجه!**"، موقع مجلة المجلة، تم تصفح الموقع يوم: 05/ 04/ 2015. الرابط: http://arb.majalla.com/2014/03/article55250328

[3] – **المكان نفسه.**

ويضيف " **أردوغان**" شخصية ذكية جداً ويعرف ما يريد الوصول إليه، إنه إعلان شأن إسم المعتدل، ويريد أن يعيد مجد الإمبراطورية العثمانية التي تقود العالمين العربي والإسلامي تحت قيادته [1].

إن تتبع الأمريكيين لشخص " **أردوغان**" بهذا الشكل يجعلنا نتأكد بأن الرجل صاحب شخصية فريدة من نوعها أتعبت بنشاطها الزائد دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويستمر البيت التركي في إنتاج القادة والسياسيين المحنكين وتستمر لعبة السياسة في تركيا بالتحرك في تطلع مستمر ودائم نحو التغيير فها هو اليوم " **أردوغان**" على خطى " **أتاتورك**" في لعبة التحوير التدريجي للفكرة السائدة في المجتمع والسياسة التركية داخلياً وخارجياً، ففي البداية قاد " **أتاتورك**" انقلابه الممنهج على فكرة تزاوج السلطنة والخلافة وتم فرض العلمانية كبديل رئيسي لها أما اليوم نجد أن " **أردوغان**" يتجه بخطى ثابتة نحو الحد التدريجي من تأثير فكرة العلمانية داخل المجتمع والتوجه المرن نحو مزيدٍ من تخفيف ضغط المنظومة العلمانية، نحو أسلمة قطاعات واسعة من المجتمع ومؤسسات الحكم والانطلاق بسياسة خارجية أكثر انفتاح على العالم.

المطلب الثالث/ دوافع اهتمام رجب طيب أردوغان بقضايا السياسة الخارجية

ترتبط السياسة الخارجية التركية ارتباطا وثيقا بالسياسات المحلية، ونمط وطبيعة توجهات نظام الحكم القائم، وأولوياته، وأهدافه على الساحتين الإقليمية والدولية. وبالتالي، فإن استمرار حضور " **أردوغان**" في المشهد السياسي عبر الرئاسة يعد تكريسا للتوجهات الخارجية لتركيا تجاه المنطقة، إن لم يكن تصعيدا للتوتر مع بعض البلدان الإقليمية، كمصر، والسعودية، والإمارات، وثبات التوجهات الخاصة بتوثيق العلاقات مع كل من قطر وإيران، وجماعات الإسلام السياسي كجماعة الإخوان المسلمين، وحركة حماس، فضلا عن بعض التيارات

[1] – سمير ذياب سبتان، " **تركيا في عهد أردوغان**"، (الأردن: دار الجنادرية، ط1، 2012)، ص. 137.

الأصولية في العراق وسوريا. وفي المقابل، فإن ابتعاد " **أردوغان**" عن ملفات السياسة الخارجية قد يدفع بحدوث تحولات في مسار هذه السياسة[1].

تدور أهداف سياسة " **أردوغان**" على المستوى الخارجي على عدة محاور لعل من أهمها هو تصفير المشكلات مع دول الجوار هذا على المستوى الإقليمي أما على المستوى العالمي هو السعي أكثر من أجل التموقع العالمي من خلال جعل تركيا كملتقى مركزي وجسر يربط بين الشرق الأوسط والعالمي الإسلامي والاتحاد الأوروبي والغرب بصفة عامة والعمل أكثر على ربط سياسة الجمهوريات التركية بسياستها الخارجية.

إذ حظيت ملفات السياسة الخارجية التركية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة بحضور لافت وهي حالة غير معتادة ليس بسبب أن الرئيس كان يختار تقليدياً من قبل البرلمان وبمقتضى الدستور فحسب، وإنما لارتباط ذلك بكون الرئيس الجديد أنتخب عن طريق الشعب بطريقة مباشرة – في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ تركيا– في 10 أوت 2014، حيث قام " **أردوغان**" بتوظيف قضايا السياسة الخارجية في حملاته الانتخابية من أجل زيادة شعبيته وتعزيز شرعيته، وذلك كإحدى الأدوات الرئيسية للاستمرار في السلطة منذ 12 عاماً، ساعياً لتحويل النظام السياسي من لبرلماني إلى رئاسي للاستحواذ على كامل الصلاحيات كما ربط ذلك بسيطرة حزب العدالة والتنمية على السلطة، وتلك رغبة شديدة لـ" **أردوغان**" ليظل محركاً رئيسياً لتوجهات السياسة الخارجية التركية[2].

ويرى البعض أن " **أردوغان**" قائد براغماتي ليس مستعد لقبول مخاطرات سياسية من أجل تحقيق أهدافه في السياسة الخارجية يقبل المساومة في القضايا الخلافية، بينما يذهب أخرون إلى أن " **أردوغان**" رجل سياسي مندفع يستغل عواطف الجماهير عبر مكون الدين (الدين الإسلامي الذين يعتنقه غالبية الأتراك)، لتحقيق

[1]– محمد عبد القادر، "**السياسة الخارجية التركية بعد فوز أردوغان بين الثبات والتغير**"، (مجلة السياسة الدولية 2015)، تم تصفح الموقع يوم: 29/ 05/ 2015. الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/4885.

[2]– محمد عبد القادر، "**السياسة الخارجية التركية بعد فوز أردوغان بين الثبات والتغير**"، (مجلة السياسة الدولية 2015)، تم تصفح الموقع يوم: 29/ 05/ 2015. الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/4885.

مكاسب سياسية وتثبيت رؤيته في السياسة الخارجية، وذلك عبر دعم المنظمات المحافظة والحركات المسلحة الإسلامية في كل من سوريا، العراق، وفلسطين.

في حين أن الدوافع الأساسية التي تجعل " **أردوغان**" يتجه نحو الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية والتي يسهر على صياغة آليات التعامل معها ويتبنى شخصياً القيام بالمبادرات الإقليمية والعالمية فيها، ينطلق أساساً من بعدين رئيسيين هما الحاجة إلى الانتماء هي تحصيل حاصل، فإن الرغبة الشديدة لـ" **أردوغان**" تنطلق من الحاجة للقوة من ناحية والحاجة للإنجاز من ناحية أخرى فالأولى هي بالضرورة محصلة للثانية، وكلما ارتفعت محصلة الإنجاز زاد الرضا الشعبي ومن اكتساب القوة عن طريق الشرعية الشعبية، فحكومة التنمية والعدالة تواجه تحدي شديد من طرف المعارضة و" **الكيان الموازي**" كما تم ذكره سابقاً، لذا سيسعى " **أردوغان**" في المرحلة القادمة لزيادة التأييد الشعبي لسياسته الخارجية.

فعلى المستوى المحليً تبنى " **أردوغان**" من جهة أولى حملات دعائية واسعة وعبر وسائل الإعلام المملوكة لحزب العدالة والتنمية، والقيام بخطابات حماسية مخاطباً فيها الشعب، وموجهًاً رسائل قوية للمعارضة، عبر مختلف مناطق تركيا، ومن جهة ثانية فإننا نلمس نشاطاً وحركية واسعة لضمان مستويات مرتفعة لمؤشرات النمو الاقتصادي عبر زيادة الاستثمار الأجنبي والتركيز في الوقت ذاته على مشاريع التنمية في شتى القطاعات (اجتماعياً، واقتصادياً...) وهذا ما تدلل عليه الحركية الكبيرة التي تشهدها تركيا هذه السنة، مثل تلك المشاريع العملاقة التي تم اطلاقها مؤخراً على غرار " مشروع بناء أكبر مطار في العالم **الفاتح 2**" [1] وكذا الصناعات العسكرية النوعية من بينها " إنتاج طائرات **الأنكا**" [2] وغيرها من المشاريع العملاقة الطموحة التي يتم الترويج

[1]– إيمان شامية، " **انكا طائره تركية بدون طيار تثير رعب ودهشه وصدمة الاحتلال الاسرائيلي**"، أوراق عربية، تم تصفح الموقع يوم: 26/ 05/ 2015. الرباط: http://awraqarabia.net/

[2]– " **إسطنبول تنافس دبي في سباق بناء أكبر مطار في العالم** " business. com العربية"، تم تصفح الموقع يوم: 26/ 05/ 2015. الرابط: http://arabic.arabianbusiness.com/business/transportation/2014/nov/10/

لها في ظل حملة الانتخابية البرلمانية المزمع اجراؤها شهر جوان 2015 واحتلت فيها قضايا السياسة الخارجية مساحة واسعة من خطاباته.

أما على المستوى الخارجي نجد بعدين للسياسة الخارجية التركية إقليمي وعالمي فعلى المستوى الإقليمي تبنى " **أردوغان**" سياسة انفتاحيه أكثر، بالإصرار على التواجد في شتى بؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط وذلك من أجل تأمين العمق الأمني والاستراتيجي لتركيا وكسب مناطق نفوذ جديدة، لذا نلمس حضور "**أردوغان**" القوي عبر الرؤية التركية للحل في الأزمة السورية بالعمل على إسقاط نظام الأسد، وبتقديم دعم قوي للمعارضة السورية سواءً تعلق الأمر بالجانب العسكري أو السياسي أو الإغاثي، وعن مبادرات التعامل مع الأحداث في العراق فقد حرصت تركيا على ربط علاقات طيبة مع حكومة الأكراد هناك وكذا مراقبة التطورات الأمنية في الحرب على " **داعش**"، كما أن العلاقات التركية بدول الخليج تشهد شيء من البرود على خلفية التباعد في رؤى الحل بالنسبة للأزمين الليبية والمصرية مع كل من السعودية والإمارات بشكل أكثر حدة، ما عدا الاحتفاظ بعلاقات قوية مع قطر تسير في اتجاه التصاعد المستمر، أما بالنسبة لفلسطين فقد سجل " **أردوغان**" عدة مواقف جريئة لمناصرة للقضية الفلسطينية خاصة بعد الحرب الأخيرة على غزة، أما عن الأوضاع في مصر فقد سجلنا اهتمامه البالغ بمجريات التحول الديمقراطي في مصر خاصة مع تسارع الأحداث وسقوط حكومة الإخوان هناك إثر رفض شريحة من الشعب المصري في مظاهرات رافضة لها رافقها انقلاب عسكري، فشهدت العلاقات بين البلدين تذبذباً وصل لحد التوتر وتبادل الاتهامات، بلغ أوجه مع إصدار القضاء المصري حكماً بإعدام على الرئيس المصري المخلوع "**محمد مرسي**". كل هذا يدل على رغبة سياسية تركية واضحة من أجل لعب دور أساسي والعمل على المراقبة الدقيقة للوضع في الشرق الأوسط لحفظ تفوقها وإلحاق وربط مباشر لسياسة هذه الحكومات التي قد تنشئ مستقبلاً بسياسة تركيا الخارجية، في محاولة لإعادة ربط تركيا بعمقها الشرق أوسطي الإسلامي أو بالأحرى ربط دول الشرق الأوسط بتركيا، بينما يلقى هذا التوجه معارضة شديدة من طرف التيارات العلمانية المحافظة، أما على المستوى العالمي فإن " **أردوغان**" يرى أنه من الضروري جداً على تركيا أن تتبوأ

مكانة عالمية محترمة بين الدول الأخرى وأن تسعى بكل قوة على إثبات نفسها في المحافل الدولية والضغط من أجل توسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن وأن تكون ممثلةً فيه، واستثمار مقوماتها التاريخية والحضارية والاقتصادية في سبيل ذلك. إن المزاوجة بين آليتين للتحرك المتمثلتان في القوة الناعمة والقوة الاقتصادية ومنافسة القوى الأخرى في مختلف الأسواق العالمية خاصة وأن تركيا باتت قوة اقتصادية جد مهمة بتنوعها الإنتاجي والصناعي باعتبارها شريك اقتصادي مهم للاتحاد الأوروبي خاصة ألمانيا التي تعد الشريك رقم واحد لها، وكذا العلاقات الاقتصادية القوية في شرق أوروبا ورومانيا بشكل خاصةً، فضلاً عن علاقات الشراكة الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً إلى إفريقيا فالجزائر مثلاً هي الشريك الأول لتركيا في إفريقيا، وغيرها من مناطق العالم الذي نشهد فيه تواجد قوي ومؤثر لتركيا، يسعى عن طريقه "**أردوغان**" إلى تحويله نحو خدمة الطموح العثماني الجديد. ويمكن إجمال دوافع السياسية الخارجية لتركيا " **أردوغان**" من وراء تبنيه لفكرة التوجه نحو شرق كزعيم عالمي لدول الشرق والبحث عن شركاء معتدلين هناك، في سببين رئيسيين هما[1]:

- ✓ **رفضه من قبل الاتحاد الأوروبي.**
- ✓ **فشل علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب إسرائيل التي أفشلت المفاوضات مع سوريا وفلسطين.**

[1]– سمير ذياب سبتان، **مرجع سابق**، ص. 138.

المبحث الثالث/ مواقف أردوغان في السياسة الخارجية التركية

السياسة الخارجية التركية واسعة الاهتمام والمجالات مما يساهم في توسيع دائرة الرصد والتحليل حول شخصية " **أردوغان**"، ومن خلال هذا المبحث سنرصد أهم المتغيرات المتعلقة بالبيئة النفسية والمواقف السياسية لـ" **أردوغان**" في بعض من قضايا السياسة الخارجية، منها على سبيل المثال لا الحصر العلاقات مع إسرائيل والحرب على غزة، ومسألة الأكراد، والعلاقات مع بعض الدول العربية (الأزمة السورية – مصر– الجزائر)، فضلاً عن التوجه العالمي الذي يرغب " **أردوغان**" استعادته بشدة لما يعرف بإحياء الإمبراطورية العثمانية (تمظهرات هذه السياسة العثمانية الجديدة في بعض الدول التي لا تنتمي للفضاء المعهود للتواجد التركي).

لكن في السياق نفسه بدأ تدهور الأنموذج التركي في منطقة الشرق الأوسط عندما راهن " **أردوغان**" على نتائج ما يسمى بثورات الربيع العربي في مطلع عام 2011، إبتداءاً من تونس ثم مصر فاليمن وليبيا وسوريا، فقد وضع جميع مصالح بلاده السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، في سلة ذلك الرهان من دون أن ينتظر نتائج هذا السباق، الذي بات واضحاً اليوم أنه يمضي بعيداً عن ساحة الطموحات التركية، وفي كل مرة تحاول فيها تركيا تحسين علاقاتها مع دولة تجد نفسها متورطة في عداوة مع دولة أخرى فالتقارب مثلاً مع سوريا والعراق وإيران قبل تفجر موجة الثورات العربية دفع تركيا إلى التورط في علاقات سلبية مع إسرائيل، وجاء التورط التركي في دعم الثورة في مصر ليربك علاقاتها مع دول عربية خليجية، لكن التحول الجذري في علاقة تركيا مع النظام السوري من الشراكة الاستراتيجية إلى الانحياز إلى الثورة السورية ودعمها للمعارضة كان له مردوده السلبي على العلاقة التركية مع إيران وحكومة نوري المالكي في بغداد، لكن التطورات المستجدة في الأزمة السورية ابتداءً من التفاهمات الروسية – الأمريكية حول نزع فتيل أزمة الأسلحة الكيماوية السورية، وتراجع واشنطن عن خيار الضربة العسكرية للنظام السوري. الذي مثل خذلان كبير لتركيا في التخلص العسكري من نظام السوري.

المطلب الأول/ سياسة أردوغان تجاه الدول العربية

تتحرك تركيا في سياستها الخارجية بشكل عام وفق تلك المبادئ الأساسية التي عمل على إرسائها الأستاذ " **أحمد داوود أغلو**" في كتابه العمق الاستراتيجي الداعي إلى سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى السياسية والمناطق الحيوية في العالم: آسيا–أوروبا، الإسلام والغرب، شمال – جنوب، ودعم الحريات وحقوق الإنسان والتحرك وفق الموازنة بين العدالة والأمن، حيث تحظى تركيا بعلاقات سياسية متنوعة في العالم العربي والإسلامي على غرار العلاقات مع الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وإيران، ومنطقة الشام، والعلاقات مع دول الخليج، ودول المنطقة المغاربية (الجزائر نموذجاً).

ويتحدث بعض الساسة الأتراك عن ما يسمونه "تصحيح مسار" السياسة الخارجية التركية، بعد المتغيرات والتطورات العديدة التي حدثت في المنطقة، خاصة بعد صعود " **داعش**" (تنظيم الدولة الإسلامية) الكبير. ولا شك أن المتغيرات في مرحلة رئاسة " **أردوغان**" قد تطال السياسة الخارجية، بعد التحولات التاريخية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد حراك ما يسمى بالربيع العربي، حيث وجدت تركيا نفسها في وضع جديد لا تحسد عليه، كونه يفرض على مهندسي سياستها الخارجية، تحديات وتبعات جديدة، تأخذ بالحسبان مختلف التطورات، ومختلف اللاعبين الجدد، وخاصة بعد سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وتحجيم دورهم في معظم الدول العربية، إلى جانب إرهاصات الأزمة السورية المستمرة منذ حوالي أربع سنوات، والعلاقة مع إيران بوصفها منافسا قويا في المنطقة"[1] والاهتمام أكثر بعمقها الاستراتيجي في آسيا الوسطى مع يعرف بالجمهوريات الست بإضافة تركيا الراعية لهذه التوجه هناك.

[1] – "**هل ستدخل تركيا مرحلة جديدة برئاسة أردوغان؟**"، الجزيرة نت، تم تصفح الموقع يوم: 19/ 05/ 2015. الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/8/12/

غير أن الدراسة في هذا المطلب ستكتفي بصياغة بعض النماذج المتنوعة موزعة بشكل متساوي على كل المنطقة، والتي يعتقد الباحث بأنها مناسبة أكثر في رصد أهم مواقف " **أردوغان**" في السياسة الخارجية تجاه الدول العربية في المدة الأخيرة (سوريا ومصر والجزائر).

أولاً/ السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية:

1/ الإدراك الأولي لصانع قرار السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية:

اتخذت تركيا في بداية الأزمة السورية موقفاً وسطاً بحكم علاقاتها الطيبة آنذاك مع نظام "**بشار الأسد**" دعت من خلاله إلى ضرورة تبني النظام السوري لإصلاحات سياسية عمية تفتح المجال نحو تحول ديمقراطي تعددي تدرجي بطريقة سلمية، نزولاً عند رغبة الشعب السوري الذي خرج مطالباً بالكرامة والحرية ومحتجاً في الوقت ذاته على غلق النظام البعثي للعبة السياسية وتكميم أفواه كل من يعارضه، لكن النظام السوري رفض الجلوس مع الأطراف المعارضة على طاولة الحوار والتفاهم متحججاً بما بات يعرف بـ" **المؤامؤة العالمية الكبرى**" على محور المقاومة، وقابل المحتجين بالقمع والعنف المسلح، وكان موقف " **أردوغان**" وطاقم حكومته آنذاك يتمركز حول تقديم مجموعة من النصائح لنظام " **الأسد**" للخروج من الأزمة كالتالي[1]:

- ✓ حث النظام السوري على استغلال الفرص، والإسراع في الإصلاح وتوفير الاستقرار.
- ✓ ما قد تقوم به سوريا اليوم هو الفرصة الأخيرة لوقف أي تدخل خارجي في الملف السوري.
- ✓ لن يكون في إمكان تركيا الابتعاد كثيراً عن المواقف الدولية التي يتخذها مجلس الأمن الدولي.

بعد كل هذه الرسائل التي وجهها " **أردوغان**" للنظام السوري تبين جلياً غياب بوادر أي للحل أو نية للإصلاح في ظل " عدم تجاوب الرئيس السوري مع هذه النصائح، مما عمق من مخاوف أنقرة المتعلقة بانهيار النظام وما سينجر عنه من فوضى تضر بالأمن القومي التركي، وما إذا كان سينسف خيار الفوضى، ما كانت

[1]– محمد نور الدين، مقدماً، " **العرب وتركيا (تحديات الحاضر ورهانات المستقبل)**"، علي حسين بكير، "**محددات الموقف التركي من سوريا**"، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص. 633.

تركيا بقيادة "**أردوغان**" قد بدأته كسياسة تصفير المشكلات، والسعي نحو تحقيق مشروعها في المنطقة، القائم على تحقيق الاستقرار والانفتاح في الشرق الأوسط بالإضافة إلى مخاوف أخرى مسجلة تتعلق بالجانب الاقتصادي والحالات الإنسانية، وكذا الملف الكردي، وأمام هذه المخاوف التي أدركها صانع القرار التركي جيداً، بالإضافة إلى الرأي العام التركي الشعبي الذي يدفع نحو مزيداً من الدعم للمتظاهرين السوريين بدل دعم الأسد، تحول الموقف التركي متجهاً نحو إلقاء جميع ثقله في كفة المعارضة"[1]. كل هذه المعطيات وتسارع الأحداث حتمت على " **أردوغان**" اتخاذ مواقف سريعة لتدارك الأمور، وعليه اتخذت تركيا الحالمة باستعادة أمجاد الماضي واضعةً في الحسبان أن " **نظام الأسد**" يعيش أيامه الأخيرة ومعولةً في الوقت ذاته على الحسم العسكري للمعارضة. موقفاً مصيرياً وحساساً أثر فيما بعد على نظام علاقاتها في الشرق الأوسط ككل، موقف تراه مبدأً من المبادئ الراسخة في توجهات سياستها الخارجية الجديدة (الوقوف إلى جانب الحقوق والحريات والموازنة بينها وبين الأمن)، بإعلان تخليها على " **بشار الأسد**" ومعبرةً عن دعمها اللامحدود للمعارضة السورية الممثلة في الائتلاف الوطني والجيش السوري الحر، التي احتضنت معظم حلفائه ورمزه، لكن بروز بوادر تفكك المعارضة و" امتداد الصراعات بين فصائل المعارضة الإسلامية والأخرى المتطرفة وخاصة جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام " **داعش**" ضد الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا، ثم إعلان أكراد سوريا بقيادة "**حزب الإتحاد الديمقراطي**" الكردي الإدارة الذاتية في منطقة شمال شرقي البلاد، فرضت على حكومة تركيا التوقف لمراجعة التورط والارتباك الذي أخذ يستحكم في إدارة سياستها الخارجية على كافة المستويات"[2].

بعد أن اعتقد بأن الحراك العربي في المنطقة سيأخذ مجراً تصاعدياً يزيح عن طريقه تلك الأنظمة الشمولية (على غرار نظام البعث في سوريا) التي بقيت رابضة حيناً من الزمن، وما كان على تركيا إلا أن

---

[1] – محمد نور الدين، مقدماً، " **العرب وتركيا (تحديات الحاضر ورهانات المستقبل)**"، علي حسين بكير، **مرجع سابق**، ص ص. 635 – 643.

[2] – خيام محمد الزعبي، " **تركية: هل فقدت حضورها الإقليمي في العالم العربي**"، موقع تركيا برس تم تصفح الموقع يوم: 04/ 05/ 2015. الرابط: http://turkpress.co/node/4966

تحسن استغلال الموجة ما أدى بصانع القرار التركي إلى وضع جميع ثقله في الاتجاه الجديد الذي بدأ بالتشكل، مرتكزاً في الوقت ذاته على قوته الاقتصادية والسياسية الدبلوماسية والعسكرية، غير أن صمود النظام في سوريا وانقلاب العسكر في مصر وعدم وضوح الأوضاع في ليبيا، دفعت بصانع القرار التركي التوقف لمراجعة حساباته في هذا الشأن.

2/ تدارك الأوضاع في ظل ردود أفعال شعبية سلبية:

إن الحسابات الخاطئة نتيجة الإدراك المشوه لواقع التوازنات على الأرض وتسارع الأحداث بالإضافة للإنزال الرهيب لمختلف القوى الإقليمية والعالمية المتنافسة على المنطقة، وكذا تلك النتائج السلبية لهذه الحسابات، دفعت بالقيادة التركية ممثلةً في " **أردوغان**" إلى التراجع النسبي والانسحاب التكتيكي من واجهة الأحداث فيما بعد، وبدا بوضوح " تراجع الدور التركي يظهر عبر عدة خطوات وأهمها، تراجع تركية عن الحل العسكري وترحيبها بانعقاد مؤتمر "**جنيف-2**" وفق ما صرح به وزير خارجيتها آنذاك "**أحمد داوود أوغلو**" خلال زيارته الى طهران، بالإضافة إلى التطبيع التركي العراقي من خلال الزيارات المتبادلة بين الجانبين، وتراجع " **أردوغان**" عن إتهام المالكي وحكومته بالمذهبية، فضلاً عن ترحيب تركيا بالاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "**5+1**"، بما يتناقض مع الموقف والغضب السعودي، واستعداد تركيا في المساهمة في مقاومة الإرهاب والقضاء عليه" [1].

غير أن الموقف التركي بقي راسخاً في ذهن " **أردوغان**" عبر مختلف تصريحاته وخطبه وهو اعتبار أن بقاء " **نظام الأسد**" هو أقرب تهديد لتركيا وهنا لا بد من القول أن مطالبته للقوى المتحالفة ضد " **داعش**" ببناء جدار عازل على الحدود السورية التركية كشرط أساسي للدخول في هذه الحرب، يعطي تفسيراً واحداً هو أن تركيا لا تعتبر المناطق السورية التي يسيطر عليها حلفاؤها من " **المعارضة السورية**" مناطق آمنة، محذرة من

[1]– خيام محمد الزعبي، " **تركية: هل فقدت حضورها الإقليمي في العالم العربي**"، موقع تركيا برس تم تصفح الموقع يوم: 04/ 05/ 2015. الرابط: http://turkpress.co/node/4966

تسلل بعض التكفيرين إلى الداخل التركي بعدما دخلوا عبر أراضيها إلى سورية، وهو ما يؤكد في الوقت ذاته إصرار صانع القرار التركي على المضي قدماً في قراره الأول باستعداء " **نظام الأسد**" والمطالبة بإسقاطه .

وفي نفس السياق نقلت تقارير تركية عن استطلاع للرأي العام أجرته مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية " **تيسيف**" إن التصورات الإيجابية حيال سياسة تركيا الإقليمية في أدنى مستوياتها وخاصة في سوريا رغم أن 60 % من العينة المستطلعة أشارت الى دور تركيا الإقليمي الواسع، وشهد منسوب الثقة العربية في السياسات التركية نزفاً متواصلاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ هبطت شعبية هذه السياسة من 78 % في العام 2011 الى 69 % في العام 2012 وصولاً الى 59 % في العام 2013، وبينت نتائج الاستطلاع، الكراهية المتنامية في سوريا تجاه السياسة التركية، حيث ينظر 22 % فقط من العينة السورية بإيجابية تجاه السياسة التركية، ويحمل 78 % تصورات قاتمة حيالها، وبالرغم من ذلك، تحافظ أنقرة على احترامها في الشرق الأوسط، لكن حماسة "**أردوغان**" ضد إسرائيل لم تعد تحظى بشعبية جارفة في العالم العربي، وفي المقابل تشعر تركيا بأنها لا تملك أي نفوذ في دمشق[1].

ثانياً/ العلاقات التركية – المصرية:

سنكتفي برصد آخر خرجات " **أردوغان**" في التعامل مع الأحداث في مصر بعد الحراك الذي تعيشه منذ 2011، إلى غاية الانقلاب العسكري الذي قام به الجيش ضد الرئيس المنتخب.

أكيد أن تركيا تجرعت مرارة الانقلابات، التي ساهمت كثيراً في تعطيل العمل السياسي الديمقراطي الأمر الذي أنقلب سلباً على مسار التنمية فيها مقارنةً بما تملكه من مقومات لا داعي لذكرها.

إن هذه التجربة المريرة مع الانقلابات سمحت لتركيا أن ترفض على لسان رئيسها "**أردوغان**" الانقلاب العسكري في مصر وهو الذي يعرف جيداً الآثار السلبية التي ستنجر على إثره حيث شهد خلال مساره انقلابات

[1]- خيام محمد الزعبي، " **تركية: هل فقدت حضورها الإقليمي في العالم العربي**"، موقع تركيا برس تم تصفح الموقع يوم: 04/ 05/ 2015. الرابط: http://turkpress.co/node/4966

عسكرية عدة، كان آخرها انقلاب فشال ضده أيام رئاسته للوزراء سنة 2007، ومما عمق من فجوة التباعد بين الطرفين هو تضارب الرؤى والمصالح، لكن تركيا لم تغلق الباب نهائياً وأبقته مفتوحاً وأبدت منذ البداية وغاية أواخر العام الفارط نوعاً من الليونة، إلا أن تضارب المصالح في ظل تمادي الحكومة الجديدة لمصر وعدم تجاوبها الإيجابي لم يسمح بذلك، وفي أوت عام 2013 " توترت العلاقات بين مصر وتركيا إلى درجة كبيرة ووصلت إلى مستوى طرد السفراء، ويرجع هذا التدهور من وجهة النظر المصرية إلى إتهام مصر تركيا بأنها ساندت الرئيس المعزول "**محمد مرسي**" واعتبرت تنحيته نوعا من الانقلاب على الشرعية وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية السفير الدكتور "**بدر عبد العاطي**" إن حكومة بلاده أعطت فرصا كثيرة لتركيا دون أن تستغلها، ولكنه لم يفصل نوع تلك الفرص، غير أنه أضاف أن سحب السفير المصري من تركيا وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى القائم بالأعمال كان الخيار الوحيد المتاح لمصر، ووصفت الحكومة المصرية الموقف التركي من الحكومة المصرية بأنه تعد على إرادة الشعب المصري بحسب زعمها، ووصف ذات المتحدث رئيس وزراء تركيا آنذاك "**رجب طيب أردوغان**" بأنه يغلب **مصالحه الشخصية** على مصالح بلاده، وأنه الأكثر تطرفا في تركيا"[1]، وجاء النطق بحكم الإعدام ضد الرئيس "**محمد مرسي**" المنتخب ديمقراطيا كالقطرة التي أفاضت الكأس... ليخرج "**أردوغان**" كل ما في جعبته ضد الرئيس الحالي "**عبد الفتاح السيسي**" ومن يصفهم بالإنقلابيين هناك وليعبر بعدها عن تجديده بعدم الاعتراف بالنظام القائم في مصر وإعرابه عن تضامنه التام والمطلق مع القيادات المعزولة بعد الانقلاب حيث صرح في أكثر من مرة وفي أكثر من خطاب داعياً الاتحاد الأوربي والمجتمع الدولي لرفض التعامل مع حكومة " **عبد الفتاح السيسي**" والتدخل العاجل لإيقاف ما يجرى هناك، من أحكام إعدام لاشرعية ومخاطباً دول الاتحاد الأوروبي رفض أحكام الاعدام استناداً لما تمليه عليها قوانين الاتحاد في حد ذاته.

لكن لماذا هذه المرة " **أردوغان**" أصر على مواقفه الأخيرة؟؟

[1]– يوسف نور عوض، " **التوتر الأخير في العلاقات المصرية التركية**"، جريدة القدس العربي، 27 نوفمبر 2013.

هناك دافعين على الأقل يمكن من خلالهما فهم تبني " **أردوغان**" لمثل هذه المواقف في السياسة الخارجية هما:

1/ دافع الانتماء: نظراً وجود ترابطات إيديولوجية بين إسلاميي تركيا ومصر ضمن التنظيم العالمي للجماعة الذي يضم عضوين أتراك على الأقل في مكتب الجماعة الدولي– هذا من جهة.

2/ دافع القوة: ويتمثل في تلك الرسالة التي يرغب " **أردوغان**" وبشدة إيصالها... وهي تماماً رسالة موجهة ضد أعضاء "الكيان الموازي" وداعميهم من الغرب المعادي ولكل من تسول له نفس القيام بأي عمل غير شرعي مضاد للتيار " **الأردوغاني**"، ولهذا يعمل جاهداً هذه الأيام للفت أنظار العالم وتحذيره من أي عمل غير ديمقراطي مشابه لما حدث في مصر لأنه سيلقى الرفض وبقوة وسيلقى معارضة شديدة من الداخل والخارج، قد تدفع بالأمور نحو الانزلاق الحاد.

3/ دافع الإنجاز: فبمجرد تحييد وإقصاء مصر من المعادلة الإقليمية للمنطقة هو من الأهداف الرئيسية لأي دولة تسعى للبروز كفاعل قائد داخل مجال نظامها الإقليمي ونحن نعلم أن هناك صراع تاريخي محموم بين الدول ذات الثقل السياسي والاقتصادي والوزن الحضاري من أمثال إيران السعودية ومصر وإسرائيل ككيان غريب مختلف، يشكلون كلهم تحدي ومنافسين حقيقيين بالنسبة لمحاولة التفوق التركي، لذا فنجاح "**أردوغان**" في إزاحة مصر خارج المعادلة الأمنية لحفظ التوازنات داخل المنطقة يفتح لتركيا المجال واسع أمامها للتمدد والتغلغل في داخل العمق العربي، لما سيحدث الغياب المصري من فراغ كبير في حال ما انسحبت من لعبة التوازنات في ضعف بقية المنافسين الخليجيين بقيادة السعودية.

ثالثاً/ السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة المغاربية – حالة الجزائر (قضية تجريم الإستعمار)

تتمتع المنطقة المغاربية باهتمام متزايد بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، غير أننا سنلمح في هذا الصدد لتلك العلاقات التركية –الجزائرية والتي يحاول " **أردوغان**" استثمار أي فرصة لتقارب أكثر مع الجزائر تصب في تعزيز العلاقات بين البلدين خدمة للمصالح التركية الاقتصادية في الجزائر.

تم الزيارة قبل الأخيرة لـ" **أردوغان**" كرئيس للوزراء إلى الجزائر، في سياق " خلاف حول التعامل الجزائر مع نزاع الذاكرة مع فرنسا، حيث كان " **أردوغان**" جزءاً من السجال السياسي بين الجزائر وفرنسا حول هذه القضية آنذاك. فالجزائر غير الرسمية تطالب باعتذار فرنسا عما اقترفته من جرائم في حق الجزائريين خلال الحقبة الاستعمارية، بينما ترفض فرنسا ذلك بدعوى أن مسألة الذاكرة من مهمة المؤرخين. لكنها سنت قانونا يجرم التشكيك في إبادة الأرمن (أبطل مجلس الدولة الفرنسي هذا القانون لأنه ضد حرية التعبير، لكن حكومة هولاند تنوي تقديم نسخة معدلة منه للبرلمان مستقبلا)"[1]. وعند تبني هذا القانون الفرنسي هاجم " **أردوغان**" فرنسا وطالبها بالاعتذار عن جرائمها في الجزائر بدل من الاهتمام بشؤون الغير.

غير أن المواقف تفاوتت بشأن التدخل التركي في الخلاف الجزائري – الفرنسي حول مسألة تتعلق بتصفية الاستعمار وجرائمه، فقد لاقت معارضة على لسان الجزائر الرسمية ودعا فيها " **أحمد أويحي**" رئيس الحكومة الجزائري آنذاك تركيا إلى عدم المزايدة على الجزائر في هذا الصدد. بينما رفضت الجزائر غير الرسمية موقف " **أويحي**" السلبي ورحبت كثيراً بموقف " **أردوغان**" الذي اعتبرته إيجابياً ويدخل ضمن الضغط الخارجي الذي يدعم مساعي الشعب الجزائري نحو تجريم الاستعمار الفرنسي ضد الجزائر.

وقد أحرج هذا الموقف النظام الجزائري الذي لم يطالب رسميا فرنسا بالاعتذار، ورد حينها في جانفي عام 2012 رئيس الحكومة الجزائري " **أحمد أويحيى**" على تصريحات " **أردوغان**" بشكل أثار الجدل والانتقاد في الجزائر من قبل تيارات إسلامية وغير إسلامية. حيث طلب من نظيره التركي عدم المزايدة والمتاجرة بدماء الجزائريين. لكنه لم ينتقد إطلاقا موقف فرنسا لكيلها حيال مسألة الذاكرة بمكيالين[2].

بالفعل أراد " **أردوغان**" الاستثمار في قضية الخلاف مع فرنسا لنيل مكاسب سياسية داخلياً وخارجياً وأملاً منه في تبوء موقع متقدم في العلاقة مع الجزائر الرسمية والشعبية على السواء، غير أن ردة الفعل جاءت

---

[1]– عبد النور بن عنتر، " **زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون اقتصادي وأهداف سياسية**"، مركز الجزيرة للدراسات، (قطر: 2013)، ص. 04.

[2]– عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 05.

مختلفة تماماً عن ما كان متوقع مما يظهر بأن تسرع " **أردوغان**" في التدخل في قضية خاصة بين الجزائر وفرنسا أثر على علاقات تركيا بالجزائر بدل تحسنها أو المضي نحو ترقيتها، وممكن أن يرجع ذلك إلى:

– جهل صانع القرار التركي " **أردوغان**" بطبيعة السياسة الخارجية الجزائرية القائمة على مبدأ عدم التدخل.

– نقص في المعلومات التي يمتلكها صانع القرار التركي أو إغفاله حول طبيعة العلاقات القائمة بين النظام الجزائري وفرنسا.

– سوء الإدراك وضعف في تقدير الموقف (قانونياً) بحكم أن النظام الجزائري لم يتقدم بطلب رسمي للطرف الفرنسي يطالب فيه بتجريم الاستعمار أو الاعتذار.

وعزاء "**أردوغان**" الوحيد بعد هذه الحادثة أن العديد من أطياف المجتمع المدني والأحزاب المعارضة للنظام الجزائري ثمنت موقفه الذي ترى فيه خطوة إيجابية بينما رفضت موقف النظام الجزائري السلبي الذي عارضته بشديدة خاصةً من طرف الأحزاب الإسلامية المحسوبة على التيارات الإخوانية والذين رحبوا شديد الترحيب بموقف " **أردوغان**" المشرف والذي يرون فيه إحدى الوسائل المهم للضغط، الذي كان على صانع القرار الجزائري تقبله واستثماره لإحراج فرنسا، بدل إحراج صاحب الموقف ومقابلته بذلك الجفاء والاعتباط، خاصة أنه صدر من طرف " **أردوغان**" أحد أبرز زعماء العالم الإسلامي.

المطلب الثاني/ العلاقات التركية– الإسرائيلية والحرب على غزة

تمثل العلاقات التركية الإسرائيلية عبئ كبير حمله " **أردوغان**" بعد حلوله بالسلطة في 2003 خاصة أن " تركيا هي أول دولة إسلامية تعترف بقيام دولة إسرائيل"[(1)]. بالإضافة لكون الحدود الفاصلة بين المواقف السياسية والعلاقات الاقتصادية تبدو شديدة التباعد، فالتصريحات والمواقف السياسية غير متناغمة وسيرورة العلاقات والمبادلات التجارية. ما يجعل مصداقية " **أردوغان**" على المحك في كل مرة تختبر فيها هذه المواقف.

[1]– سمير العطية وآخرون، " **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**"، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012) ص. 696.

1/ مواقف أردوغان تجاه إسرائيل والحرب على غزة:

منذ 2003 شهدت العلاقات بين تركيا والكيان الإسرائيلي نوعاً من التقارب حتمتهُ المصلحة الوطنية لكل من تل أبيب وأنقرة، ولم يبدي خلالها " **أردوغان**" أي مواقف معارضة لهذه العلاقة غير أن التبدل في مسار المصلحة مع بروز بعض تغييرات جديدة على الساحة الإقليمية أخذت هذه العلاقة بالانحدار التدريجي، بعدما "بدأت بصمات " **أردوغان**" في السياسة الخارجية التركية تزعج إسرائيل، خاصةً بعد:

- ✓ اعتقال " **عبد الله أوجلان**" في كينيا 2006.
- ✓ استقبال " **خالد مشعل**" (رئيس المكتب السياسي للمقاومة الفلسطينية حماس) في أنقرة.
- ✓ تعميق العلاقات الودية مع سوريا (في السابق)"[1].

وجاءت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة 2014، وقبلها عدوان 2009 لتدفع بـ" **أردوغان**" إلى اتخاذ مواقف متشددة ضد إسرائيل وبالتحديد في مؤتمر دافوس 2009، وحادثة الاعتداء على سفينة "**مرمرة**" ضمن أسطول الحرية 2010 وما اجر عنها من تداعيات.

انطلقت جولات المواجهة السياسية الساخنة بين تركيا وإسرائيل وخرجت إلى العلن سنة 2009 بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، حيث حمل " **أردوغان**" إسرائيل مسؤولية العدوان على قطاع غزة، ورأى أنها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حماس بها، غير أن "**أردوغان**" حمل حماس جانياً من المسؤولية، بسبب إطلاقها الصواريخ على المستوطنات مما أدى إلى إشعال التوتر، لكنه عد الرد الإسرائيلي غير متناسب بالمرة مع ما تفعله حماس، ولخص الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأنه غير إنساني، وظالم، وغير مقبول، وأدان ما رآه ضربة لمبادرات السلام العربية الإسرائيلية، وحث مجلس الأمن على التدخل السريع، وأعلن عن

[1]– سمير ذياب سبيتان، **مرجع سابق**، ص. 123.

تجميد الوساطة بين سوريا وإسرائيل[1]. كاحتجاج أمام المجتمع الدولي على العدوان والقتل الذي تمارسه إسرائيل تجاه الفلسطينيين، مما ينسف معها أي جهود للسلام في المنطقة.

إن هذا الموقف آنذاك يظهر " **أردوغان**" كإنسان عالمي منفتح على الثقافات والأعراق الأخرى، وشخصية محبة للسلام ينبذ التمييز العنصري، ويسعى عن طريق انتهاج سياسة **تصفير المشكلات** وقيادة الوساطة الإقليمية بين كل من سوريا وإسرائيل لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يظهر جلياً في كلامه، حين يقول: " إننا اليوم مضطرون بالفعل لترجمة تعددية التاريخ الإنساني إلى لغة عالمية، وإلى إقامة نظام سياسي يمثل فيه كل شخص تمثيلاً عادلاً (في إشارة لمقترح تركيا لتعديل قوانين مجلس الأمن الدولي)، دون أن يتعرض أي إنسان لازدراء أو نبذ أو تحقير، وإننا تؤمن بأنه يجب أن يكون لكل إنسان، بغض النظر عن كونه أبيض أو أسود أو كونه غنياً أو فقيراً أو مسلماً أو مسيحياً أو شرقياً أو غربياً، مكان في عالمنا[2]. ولذلك فنحن نتصدى في السياسات التي تابعها للظلم وازدواجية المعايير، ولا نفعل ذلك من أجل مصالحنا القومية فحسب، بل من أجل المبادئ العالمية التي نؤمن بها. فنحن نريد للجميع العدل والحرية والرخاء والأمن، لأننا نعلم أن الإنسان لا يشعر بالثقة في عالم ينعدم فيه الأمن، والاستقرار لا يمكن أن تستديم الحياة.

وذكرت وكالة الأنباء "**رويترز**" أن الرئيس الاسرائيلي " **شمعون بيريس**" دافع بشراسة عن الهجوم الذي شنته بلاده على غزة أواخر عام 2008 بداية 2009 وتساءل بصوت مرتفع وهو يشير بأصبعه عما كان "**أردوغان**" سيفعله لو أن الصواريخ أطلقت على إسطنبول كل ليلة، وفي حين كان النقاش الذي ضم أيضا الأمين العام للأمم المتحدة "**بان كي مون**" والأمين العام للجامعة العربية آنذاك "**عمرو موسى**" يقترب من نهايته ولم يمنح "**أردوغان**" الفرصة حينما حاول الرد، فهم بالنهوض للمغادرة من قاعة المؤتمر في منتجع دافوس السويسري وهو في حالة من الغضب "لا أعتقد أنني سآتي مرة أخرى إلى دافوس لأنكم لا تدعونني أتكلم"،

---

[1]– محسن صالح، محرراً، **تركيا والقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشرافات، (لبنان: 2010) ص ص. 44-45.

[2]– خلاصة كتاب، " **رؤية للسلام العالمي**"، مركز الأمة للدراسات المستقبلية، (مصر: 2013)، ص. 14.

وأضاف "الرئيس تحدث لمدة 25 دقيقة وأنا تحدثت فقط نصف هذا (الوقت) "، ثم وجه "**أردوغان**" قوله لبيريس "حينما يتعلق الأمر بالقتل فأنتم تعرفون جيداً كيف تقتلون. وأنا أعرف جيداً كيف قتلتم أطفالاً على الشواطئ "وقال "**أردوغان**" كان رد فعلي موجهاً إلى مدير الجلسة. أعتقد أنه إذا كان لدينا إدارة للجلسة على هذا النحو فإننا لن نحصل من دافوس على ما جئنا جميعاً للحصول عليه من دافوس. وسيلقي هذا بظلال على الجهود الرامية للتوصل إلى السلام، وأضاف للصحفيين الرئيس (الإسرائيلي) كان يتحدث إلى رئيس الوزراء التركي – أنا لست زعيماً لجماعةٍ ما أو قبيلة ولهذا كان يتعين عليه مخاطبتي بشكل لائق"[(1)].

يعد هذا الموقف أول وأكبر موقف جرأةً وتحدياً يصدره مسؤول رفيع المستوى في صفة رئيس وزراء للجمهورية التركية منذ تأسيس تركيا، وفي لقاء رسمي كهذا. إن تحليل موقف "**أردوغان**" الذي تفاعل بصدق ودون أي تمثيل في التعبير عن رفضه وغضبه لما حدث. يمكن أن يعكس لنا قوة وصراحة الرجل وطبيعة شخصيته القيادية الحادة، الغاضبة، التي تعتز بقوميتها – عندما قال لبيريس أنا لست زعيم لجماعة أو قبيلة– ولا تسمح أن تمس في شرفها (دوافع ذاتية تتعلق بالإنتماء)، أما من الناحية الدينية والعقيدية فإنه كمسلم تمثل فلسطين قضية إنسانية وإسلامية يؤمن بها كل مسلم، وكل إنسان مناهض للظلم والاحتلال (دافع ديني وإنساني)، وهذا هو الدافع الثاني الذي حرك مشاعر "**أردوغان**" للاحتجاج بتلك الطريقة، الغاضبة والقوية.

أما في سنة 2010 كانت قد " قتلت إسرائيل تسعة من الأتراك كانوا ضمن ركاب الباخرة التركية "**مرمرة**" التي سعت إلى كسر حصار غزة، قام على إثرها "**أردوغان**" بطرد السفير الإسرائيلي من أنقرة وجمدت العلاقات بين البلدين، وأعلن أن بلاده لن تعيد تلك العلاقات إلا إذا استجابت إسرائيل لثلاثة شروط هي الاعتذار عن الجريمة وتعويض الضحايا ورفع حصار غزة. وطوال السنوات الثلاث رفضت إسرائيل تلك المطالب، وأصرت أنقرة على موقفها، وظلت علاقات البلدين في تدهور مستمر. إلى ان زارها الرئيس الأمريكي باراك أوباما

---

[1]– **إنسحاب أردوغان من دافوس يضر بموقف تركيا كوسيط بالشرق الاوسط**"، وكالة وبترز، تم نصفح الموقع يوم: 06/ 05/ 2015. الرابط: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE50U06P20090131

المنطقة في عام 2013، حيث تم بعدها الإعلان الرسمي عن قبول إسرائيل للشروط التركية وعلى رأسها الاعتذار الذى لم تقدمه لأي دولة من قبل باستثناء الولايات المتحدة (حين أغرقت إسرائيل سفينة التجسس الأمريكية أثناء حرب 67 مما أدى إلى قتل 31 جنديا أمريكيا)"[1].

منذ ذلك الحين والجدل مثار في إسرائيل حول تراجع نتنياهو عن كبريائه، والضرورات الاستراتيجية التي استدعت ذلك خصوصا ما تعلق منها بتداعيات الموقف في سوريا وموقف دول المنطقة منها.

فى التعليق على ما جرى قال " **أردوغان**" أن بلاده ستراقب تصرفات إسرائيل على الطبيعة لكى ترى كيف سيكون موقفها من حصار غزة. في حين يرى الأستاذ " **فهمي هويدي**" أن الدوائر السياسية التركية تعتبر أنه بات من العسير للغاية أن تعود العلاقات بين أنقرة وتل أبيب إلى سابق عهدها، لأن الحاجز النفسي الذى تشكل لدى الأتراك خلال السنوات التي خلت بات من الصعب تجاوزه.

"تشير برقيّة صادرة عن السفارة الأمريكية في أنقرة بتاريخ أكتوبر 2009، إلى أنّ الجانب العاطفي في شخصيّة " **أردوغان**" يؤثّر على قراراته. إذ تنقل الوثيقة عن السفير الإسرائيلي " **جابي ليفي**" قوله: إن تردي العلاقات بين تركيا وإسرائيل لا يعود إلى حسابات " **أردوغان**" السياسيّة، وإنما إلى كراهيته الحقيقيّة لإسرائيل من خلفيته الدينيّة"[2].

يدل هذا التحليل الإسرائيلي على أن "**أردوغان**" يتعامل مع إسرائيل بمنطق ديني بالإضافة إلى موقف متجانس ومتناسق مع ما تنص عليه إحدى مبادئ السياسة التركية الحديثة التي تؤكد على ضرورة مناصرة تركيا للقضايا التحررية والحقوقية ودعم خيارات الشعوب في تحديد من يحكمها (تقرير المصير)، ويرى ملاحظون بأن "**أردوغان**" ينظر إلى إسرائيل كعدو وجار مزعج في المنطقة يجب الاحتراس منه والوقوف في وجهه.

---

[1] – فهمي هويدي، " **حين اعتذرت إسرائيل لتركيا**"، مجلة الشروق المصرية، 28/ 03/ 2013، تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/02. الرابط: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate

[2] – علي حسين بكير، **مرجع سابق**.

2/ العلاقات التركية– الإسرائيلية: تطبيع اقتصادي رغم برود دبلوماسي:

تشهد في الوقت ذاته العلاقات بينهما في الجانب الاقتصادي والتعاون الصناعي العسكري، تذبذباً رغم الحفاظ على مستويات معينة من المبادلات التجارية، اضطرت "إسرائيل" للاعتذار لتركيا في 2013/3/22 عن الهجوم الذي شنته على سفينة مافي مرمرة التركية. وبالرغم من قبول تركيا للاعتذار، إلا أنها ما زالت ترى بأن تطبيع العلاقات مع الجانب الإسرائيلي يواجه عائقاً متعلقاً برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة.

أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية التركية الإسرائيلية، فإنه من الواضح بأن الحكومة التركية أدارت علاقاتها التجارية مع إسرائيل، إلى درجة كبيرة، بمعزل عن **مواقفها وإجراءاتها السياسية**. وهنا تجدر الإشارة إلى أن سنة 2013 قد شهدت تقدماً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري، إذ قُدر بنحو 25% عن سنة 2012، بعد أن كانت سنة 2012 قد سجلت تراجعاً قدره نحو 9% عن سنة 2011 [1]، مما يعاود لتأكيد المقولة الأشهر في السياسة أنه لا أعدا دائمون ولا أصدقاء دائمون فقط مصالح مشتركة، غير مسألة الاعتذار الرسمي الذي تقدمت به إسرائيل لتركيا يدل على انكسار إسرائيل وهي التي لا تعتذر ولا تلقى بالاً لجميع دعوات المجتمع المدني لها بالكف عن العدوان، رغم مخالفاتها الدائمة والمتواصلة للقانون الدولي وحقوق الانسان. وهذا ما يدل عليه الجدول

[1] – محسن محمد صالح، محرراً، " **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني: 2012– 2013**"، (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2014)، ص. 19.

التالي: **الجدول رقم (01) لحجم المبادلات التجارية الإسرائيلية مع بعض الدول الإسلامية وعلى رأسها تركيا ما بين عامي 2012- 2013.**

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية 2012-2013 (بالمليون دولار)

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2013	2012	2013	2012
تركيا	2,503.5	1,421.4	2,354.1	2,082.7
ماليزيا	1,457.2	763.3	72.9	74
نيجيريا	155.5	367	2.1	2.8
أذربيجان	138.8	139.4	0.4	1.1
كازاخستان	89.1	77.2	1.5	1.7
السنغال	61.7	25.3	5	4.8

المصدر: محسن محمد صالح، محرراً، **مرجع سابق**، ص. 19.

المطلب الثالث/ دور أردوغان في التوجه العالمي للسياسة الخارجية التركية

يعتقد "**أردوغان**" أن التاريخ يتحرك في شكل أنماط يمكن التعرف إليها، من بينها النمط الدائري لصعود الدول والحضارات وهبوطها. وأن الفرصة مواتية الآن لتركيا للصعود الحضاري والتحرك باستقلالية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلى سبيل المثال، ذكر "**أردوغان**" أن تركيا ليست بلداً يُحدد له جدول أعماله، بل بلد يحدد بنفسه جدول أعماله ويسهم في تحديد وجهة الأحداث المحيطة به. لقد تحولت تركيا إلى بلد ذي ثقل وتأثير، وإلى لاعب مؤسس للنظام الإقليمي والدولي، وهذا لم يعد مجرد خيار، بل حتمية تاريخية كدولة لا غنى عنها في العقود القادمة[1].

وعاش "**أردوغان**" أول أزمة في السياسة الخارجية في "حرب العراق" عام 2003، وهي أول شائبة في العلاقات التركية- الأمريكية في عهد حزب العدالة والتنمية، عندما لم يسمح البرلمان لأمريكا باستعمال أراضيها

[1]- علاء عبد الحفيظ محمد، **مرجع سابق**، ص. 22.

في احتلالها للعراق، حيث رفض البرلمان التركي مذكرة قدّمتها الحكومة لتفويضها بإرسال قوات تركية إلى العراق، ورفض "**أردوغان**" تقديم الدعم إلى الحرب، وحاز وقتها على إعجاب الرأي العام الذي لم يؤيد هذه الحرب برفضه مذكرة 1 مارس، وكان هذا أول نجاح له في الشارع العربي[1].

أولاً/ العثمانية الجديدة: بديل عن الاتحاد الأوروبي والتأكيد على البعد الإسلامي:

تنتهج حكومة "**أردوغان**" في تحركاتها الخارجية سياسة ذات وجهين، من جهة تسعى لتحقيق قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى تعمل جاهدةً في توثيق وتعزيز العلاقات مع الدول العربية الإسلامية[2]. لذا قامت تركيا عام 1963 بالتوقيع على اتفاقية أنقرة التي تقضي بقبول عضوية تركيا التامة في الاتحاد الأوروبي، وفي عام 1989 أعلن الاتحاد الأوروبي أن تركيا دولة ملائمة للعضوية في الاتحاد الأوروبي[3]. ثم جاءت أول خطوة فعلية من الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا في ديسمبر 2004، حيث أُعطِيَت تركيا تاريخاً محدداً لدراسة مذكّرة انضمامها إلى الاتحاد، حيث كانت طويلة وأفقها غير واضح في محاولة من الاتحاد الأوروبي وضع شروط تعجيزية، لتعطيل مساعي تركيا في الانضمام، خاصة بعد بروز بوادر ألتقطها الاتحاد على أنها تركيا مازالت غير مستعدة بالكامل لتكون ضمن الأسرة الأوروبية، لكن "**أردوغان**" صرّح بوجوب عدم تعليق المذكرة لأسباب خاصة، ممّا فتح باباً للخلاف على محور أنقرة- بروكسل وألمانيا- فرنسا ومع قبرص التي أصبحت عضوة في الاتحاد الأوروبي[4]. حيث أن مكون الدين يطرح لدى الساسة الأوروبيين الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول أي مستقبل لأوروبا المسيحية في حال انضمام تركيا المسلمة.

---

[1]- "**12 عام.. مسيرة أردوغان في صور**"، ترك برس، تم تصفح الموقع يوم: 04/ 06/ 2015. الرابط: http://turkpress.co/node/1053

[2]- سمير ذياب سبيتان، " **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**"، (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 102.

[3]- سمير ذياب سبيتان، **مرجع سابق**، ص. 06.

[4]- "**12 عام.. مسيرة أردوغان في صور**"، ترك برس، تم تصفح الموقع يوم: 04/ 06/ 2015. الرابط: http://turkpress.co/node/1053

وإن من بين الأسباب الرئيسية لإعاقة مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي هو في الأساس البعد الحضاري والانتماء الإسلامي، والذي سعت تركيا "**أتاتورك**" للتخلص منه لكنها لم تستطع، حيث عاد بقوة مع قدوم حزب العدالة التنمية للحكم تحت قيادة "**أردوغان**"، وما يؤكد هذا الافتراض هو تصريحات بابا الفاتيكان بهذا الشأن، حيث "كشفت برقيات دبلوماسية أمريكية سرية نشرها موقع "**ويكيليكس**" ونقلتها صحيفة **الجارديان**" البريطانية في 11-12-2010 أن بابا الفاتيكان "**بنديكيت السادس عشر**" عارض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خوفا من أن يؤثر ذلك في الحفاظ على "**مسيحية أوروبا**"، وذلك على الرغم من الموقف المحايد (المعلن) للفاتيكان بشأن هذه القضية"[1]. وهي تقريباً نفس العقلية السائدة عند معظم النخب الأوروبية الحاكمة، خاصةً في فرنسا وإيطاليا، واليونان وقبرص...

لذا فقد "ولد مفهوم العثمانية الجديدة فعلياً نهاية العقد الأخير من القرن الماضي بعدما أوصدت أوروبا الباب أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وهو ما جعل القادة الجدد لتركيا يفكرون جدياً بإنهاء نحو ثمانية عاماً من الاتجاه الأتاتوركي لجعل تركيا أوروبية، ولإدارة الظهر للعالم الإسلامي الذي قاده العثمانيون لقرون طويلة سابقة. لقد ترجم "**رجب طيب أردوغان**" هذا التحول المفصلي في موقع تركيا الجيو- سياسي عبر إدارة النظر نحو العالم العثماني القديم وعملياً فإن محاور السياسة التركية في السنوات الثماني السابقة كانت مرتكزة في المدى الجغرافي الممتد بين البصرة وغزة، من دون نسيان كابول وطهران وأيضاً في الشمال الشرقي بالقوقاز بين باكو وتبليسي وكذلك في البلقان الذي أعطى الزمن المعاصر تكرار لما حصل فيه في القرن 19 عندما كانت " **إسطنبول**" في صدام مع اليونانيين والصربيين"[2].

---

[1]- حسين فاروق، "**ويكيليكس: بابا الفاتيكان عارض سراً ضم تركيا للأوروبي**"، موقع أون إسلام نت، تم تصفح الموقع يوم: 01/ 06/ 2015. الرابط: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/world-affairs/127046-2010-12-11-11-30-57.html

[2]- شريف سعد الدين تغبان، " **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**"، (سوريا: دار الكتاب العربي، 2011)، ص. 08.

ومن بين الخطوات الجريئة التي اتخذتها " **أردوغان**" في تصفير المشكلات وتأكيد هذا التوجه الجديد هي المصالحة مع "**أرمنيا**" والتي طوت صفحات من العداد الدموي من أكبر الإنجازات التركية، كذلك التوجه نحو العراق لبناء جسور من التواصل مع الجار الجنوبي المضطرب، وغيره من الدول العربية لتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي جنباً إلى جنب مع التعاون السياسي والأمني[1].

رغم أن بعض المراقبين للوضع التركي ينفون أن تكون استراتيجية حزب العدالة والتنمية قد أخذت بعداً مغايراً لما كانت عليه في السابق فيما يخص مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي بتفضيلها الاتجاه نحو الشرق، بل يبررون ذلك بأنها استراتيجية مصالح وعلاقات براغماتية لا غير، تحاول من خلالها تركيا استثمار نقاط الفراغ التي أحدثتها التغييرات الأخيرة بالمنطقة، وملئها عبر تواجدها الدبلوماسي ونفوذ شركاتها الاقتصادية المتزايدة في النمو. في حين يذهب البعض الآخر إلى أن "**العثمانية الجديدة**" هي أمر بدأ في التجسيد فعلاً في تحركات تركيا الخارجية، بالابتعاد شيئاً فشيئاً عن الغرب والاتجاه شرقاً وهذا ما يشهد به التواجد المكثف في الشرق الأوسط ودعم ما بات يعرف بثوار الربيع العربي في كل من تونس ومصر وسوريا وليبيا.

ثانياً/ براغماتية أردوغان: تأكيد على البعد الاقتصادي في سياسة تركيا الخارجية:

لقد أثر إدراك القادة الأتراك بكونهم غير مرغوب فيهم في المجموعة الأوروبية في الوقت الراهن، على حجم المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين، بينما ارتفعت المبادلات التجارية بين تركيا ودول الشرق الأوسط. لذا نجد " أن نصيب أوروبا من حجم الصادرات التركية بدأ ينخفض، خاصةً في الفترة الواقعة ما بين 2007 و2009 من 57 % إلى 49.5 % في حين زاد نصيب الشرق الأوسط من الصادرات التركية لأكثر من الضعف حيث ارتفع من 10% إلى 22% في العام 2009 وأصبحت سادرات تركيا من السلع للشرق أكبر من نسبة صادراتها للغرب (باستثناء ألمانيا التي تعد الشريك الاقتصادي الأول لتركيا)، للمرة الأولى على الإطلاق إضافةً إلى تزايد نشاط تركيا في الفترة الأخيرة في السودان فهناك شركة تركية، تتحلى بصلات وثيقة مع

[1]– شريف سعد الدين تغبان، " **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**"، (سوريا: دار الكتاب العربي، 2011)، ص. 08.

الحكومة السودانية تقوم بتوفير الزي الرسمي للجيش السوداني، بينما تقوم شركة تركية أخرى ببناء أطول ناطحة سحاب في السودان "[1]

تحتل تركيا مكانة مميزة كإحدى القوى الاقتصادية الصاعدة نحو العالمية بغزوها لمختلف الأسواق عبر أذرع شركاتها، حيث تحظى هذه الشركات بمواصفات عالمية تأهلها للمنافسة في مختلف الأسواق المنتشرة في العالم، ومن الشركات التركية العملاقة على سبيل المثال نجد " شركة "**كوتش القابضة Koç Holding**" والتي توجد لها فروع في 22 دولة، أما شركة "**صبانجي القابضة**" فتنتشر فروعها في 18 دولة حول العالم. في حين كشف تقرير أعدته جامعة "**قادير هاس**" و"**هيئة العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية**" وجامعة "**كولومبيا الأميركية**"، تحت عنوان "الشركات التركية متعددة الجنسيات" ارتفع عدد الشركات التركية التي تستثمر برأس مال أكثر من 100 مليون دولار إلى 29 شركة.."[2].

ولحسم تضارب الآراء في تفسير السياسة الخارجية التركية الجديدة التي تثير الكثير من الغرابة والشك في ظل تذبذب الموقف التركي بين خيار الانضمام للاتحاد الأوروبي أو التوجه شرقاً وفقاً لهذه العقيدة الجديدة، التي تروج لها القيادة التركية بين أوساط المحللين والمثقفين العرب نجد أن قراءة بسيطة للموضع عبر الموقع الرسمي للخارجية التركية على الأنترنت يكشف لنا عن عملة ازدواجية الخطاب السياسي للقيادة التركية، حيث جاء في مقدمة الموضوع ما يلي: "أوربا هي بيتنا المشترك الذي نجتمع فيه حول الضوابط والمبادئ والقيم المشتركة. وإن تركيا وبصفتها إحدى أفراد العائلة الأوربية، لم تؤثر فقط بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها القارة الأوربية، بل تأثرت هي أيضا بها. ولا يمكن إجراء تقييم كلي لأوروبا ما لم يتم تحليل الدور الذي تلعبه تركيا في القارة. وكما حصل في الماضي فقد تداخل في الحاضر أيضا مصير كل من تركيا ودول القارة. حيث أن هذه الدول تنظر إلى المستقبل من نفس المنظور. وبالتالي فإن العلاقات مع

[1]- نيكولاس بيرش، " **تركيا دبلوماسية العثمانيين الجدد**"، مجلة العرب الدولية، مارس العدد: 1548، (2010)، ص. 29.

[2]- " **الشركات التركية تثبت وجودها في القارات الخمس**"، موقع تركيا بوست، تم تصفح الموقع يوم: 01/ 06/ 2015. التالي: http://www.turkey-post.net/p-11213/

الاتحاد الأوربي يعتبر موضوعا أساسيا من مواضيع السياسة الخارجية التركية. وفي هذا الإطار يعتبر هدف انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي خيارا استراتيجيا بالنسبة لتركيا" [1] ويبدو أن آخر لقاء جمع القادة الأتراك مع نظرائهم الأوروبيين (حول موضوع الانضمام)، على خلفية اجتماع مجلس العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوربي الذي عقد بتاريخ 27 ماي 2013 وذلك بمشاركة الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوربي له دلالاته أخرى في الوقت الحالي.

غير أن " **أحمد داوود أغلو**" واضع أحدث نظريات السياسة الخارجية التركية يحاول التوفيق بين الرأيين مبقياً الباب مفتوحاً على مصراعيه لجميع الخيارات المتاحة لتركيا، حيث يقول: "كلما سحبنا وتر القوس أكثر نحو الشرق، تمكنا من جعل السهم يصل إلى مسافة أبعد باتجاه الغرب"[2]، إن كلام "**داوود أغلو**" يحمل الكثير من الرمزية لا يفهم منه هل هو مع الشرق كانتماء حضاري وتاريخي وديني أم مع الغرب كتقارب جغرافي ومصلحي ؟؟!! أم هو دليل على أينما كانت مصلحة تركيا تتجه البوصلة الخارجية.

[1]– الموقع الإلكتروني للخارجية التركية، "**العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي**"، تم تصفح الموقع يوم: 04/ 06/ 2015. الرابط: http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa

[2]– نيكولاس بيرش، **مرجع** سابق، ص. 29.

المبحث الرابع/ تقييم لدور أردوغان في صنع قرار السياسة الخارجية لتركيا

سيحاول الباحث من خلال هذا المبحث إجراء شيء من التقييم البسيط للسياسة الخارجية التركية في عهد "**أردوغان**" من خلال بحث العلاقة التركية بين المتغيرات الواقعية المتعلقة بأهم القضايا الخلافية وعلى رأسها مواقف تركيا تجاه كل من الكيان الإسرائيلي بين العداوة الدبلوماسية والتطبيق الاقتصادي، والتدخل في الأزمة السورية، وعلاقة الصراع الداخلي بطموح "**أردوغان**" لإحلال النظام الرئاسي محل النظام البرلماني، بعد انتخابات جوان 2015 الذي سيمنحه كامل الصلاحيات في مواصلة نفس النهج على مستوى السياسة الخارجية.

المطلب الأول/ انعكاسات العلاقات مع الكيان الإسرائيلي على مصداقية أردوغان

إن القيادة الحالية لتركيا ممثلة في "**أردوغان**" لديها قناعة بأنه من الصعب فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي نظراً لشبكة المبادلات التجارية الهائلة كثامن شريك لإسرائيل بالإضافة لعدد السياح الإسرائيليين الوافدين لتركيا والذي يقدر عددهم بالملايين، ثم يأتي قطاع الصناعات العسكرية بمبادلات تقدر بمئات الملايين من الدولارات، فطبقا للنشرة الاقتصادية الإسرائيلية الصادرة في فيفري 2015 ارتفع التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل عام 2014 بنسبة 11,5% مقارنة بعام 2013، وقد بلغ حجم التبادل بين الطرفين 5,44 مليار دولار، منها 2,75 مليار دولار صادرات إسرائيلية لتركيا (بزيادة قدرها 10% عن عام 2013)، و2,68 مليار دولار صادرات تركية لإسرائيل (بزيادة 13% عن عام 2013). في حين أفاد موقع أن " القنصل الإسرائيلي، قال إن حجم الصادرات التركية إلى إسرائيل قفز إلى 2.925 مليار دولار بحلول عام 2014، مسجلا زيادة قدرها 94.34% بعد أن كان نصف مليار دولار فقط في عام 2009، وأشار القنصل الإسرائيلي إلى أن الزيادة الملحوظة في حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل لم تقتصر على الصادرات التركية لإسرائيل فقط، بل شهدت الواردات الإسرائيلية لتركيا أيضا زيادة ملحوظة خلال الفترة الأخيرة."[1].

---

[1]- " **انتعاش غير مسبوق للتجارة بين اسرائيل وتركيا رغم الفتور في العلاقة بينهما**"، موقع نيوز 24، تم تصفح الموقع يوم: 30/ 2015/05. الرابط: http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/60628-150210

وعليه فإن النتيجة النهائية تظهر بأن:

حتى وإن رغب "**أردوغان**" وبكل إيمان وصدق فهو ذو تربية وتكوين ديني محافظ ويعتقد بأنه متدين يمارسه حقوقه في ظل دولة علمانية ويعمل من أجل مصلحة تركيا أولاً لكنه في الوقت ذاته يثبت مواقف جد صارمة خاصة فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية ودعم وإغاثة المسلمين المتضررين في شتى ربوع العالم ويصر على التوجه الجديد لتركيا نحو العالمية بروح الدولة العثمانية عبر دعم بناء المساجد وكذا دعم بناء المدارس على سبيل المثل في عدة مناطق كأمريكا اللاتينية وغيرها، كل ذلك وفق ما يعرف بالقوة الناعمة.

وإذا أردنا وضع "**أردوغان**" كإستثناء من القواعد الراسخة في النظرة الغربية للسياسة الخارجية وفق المدرسة الواقعية التي تصرح بأنه لا أخلاق في السياسة رغم أن تركيا الحديثة هي طبعاً تنتمي للمنظومة الغربية، غير أن نوايا "**أردوغان**" في الإصلاح والعودة للجذور السابقة، قبل التحول نحو العلمانية، بدأت تظهر منذ قدوم حزب العدالة في نوفمبر 2002 حيث أعاد للقرى الكردية أسمائها وشجع على عودة مختلف المظاهر الدينية التي كانت محظورة من قبل مثل الحجاب والأذان والمدارس القرآنية...هذا فضلاً على أن "**أردوغان**" دخل في أكثر من موقف في صدام مع إسرائيل انطلاقا من مؤتمر الاقتصادي العالمي بدافوس السويسرية، وحادثة الاعتداء على سفينة مرمرة التي قتل فيها ثمانية مواطنين أتراك ومما استدعى على إثرها سحب الممثلين الدبلوماسيين، ووضع التمثيل الدبلوماسي في أدنى مستوياته، وغيرها من الخطوات.

إلا أن "**أردوغان**" يريد من خلال هذه المواقف أن يثبت بأنه ضد الكيان الإسرائيلي المغتصب للأرض الفلسطينية والقاتل لشعبها، وهو في بعض الأحيان يبالغ في التصريح بما يريد ولكن الواقع والعلاقات الاقتصادية تثبت العكس فهي أقوى من أي حسابات أخرى سواءً كانت دينية أو سياسية.

نعم تركيا تمتلك علاقات قوية مع مختلف القوى التي يظهر "**أردوغان**" بأنه يناصبها العداء من خلال التصريحات العلنية له ولمختلف قادة حكومته، أو عبر المواقف الصارمة (دافوس) والمشاريع لإعانة الشعب الفلسطيني (الإعمار والمنح والدعم...)، لكن كما أسلفنا سابقاً هناك علاقات اقتصادية قوية بين إسرائيل، لا

يمكن التخلص منها بين ليلة وضحاها، ونظراً للصراع السياسي على الحكم الذي تحييه تحركات الأحزاب المعارضة والجهات التابعة لها في جسم الدولة، التي تحاول في كل مرة أن تلعب على هذا التناقض (الذي يحدث مجموعة من علامات التعجب والاستفهام خاصة في الشارع العربي والإسلامي) كنقطة ضعف لإثبات العكس، مما يضع "**أردوغان**" وجماعته في موقف حرج أمام الرأي العام المحلي والخارجي خاصة العربي. غير أن مقياس مدى نجاح أو فشل السياسيين هو الاحتكام للنتائج المحققة في الواقع (المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتفوق الإقليمي وكذا الاستقرار الأمني).

أما على صعيد المسألة الكردية فهناك ترابط وتغلغل إسرائيلي كبير للعبث في هذه القضية الداخلية خاصة في ظل استعداد شخصيات عدة من قادة حزب العمال الكردستاني المتحدث باسم الأقلية الكردية هناك للتحالف مع مختلف القوى التي من شأنها أن تخدم طموحاتهم نحو الانفصال، وتعد في هذا الشأن إسرائيل من الحلفاء التقليديين للحزب التي تسعى في كل مرة نسف أي جهود للتقارب بين الطرفين، فبينما يسعى "**أردوغان**" لتجاوز هذا المأزق ويعمل جاهداً على حله وهو الذي قام بعدة خطوات[*] في هذا الإطار منذ وصول حزب العدالة والتنمية الحكم وإلى الآن.

إلا أن تدعيم إسرائيل لحزب العمال الكردستاني بالسلاح والتدريب انطلاقا من أراضي شمال العراق (حكومة كردستان العراق)، لمواصلة القتال ضد الجيش التركي، تعد من وسائل الضغط والتدخل الإسرائيلي التي تستعملها هذه الأخيرة ضد تركيا كلما توترت العلاقات بين الطرفين مثلما حدث مؤخراً بعد العدوان على غزة صيف 2014.

[*]– قامت حكومة أردوغان بإنتهاج سياسة تصالحية مع الأكراد وذلك منذ قدومها سنة 2002، حيث أعاد أردوغان للقرى الكردية أسماها القديمة، وسمح للأكراد بتداول لغتهم الأم في معظم المجالات وفتح فنوات ناطقة باللغة الكردية، وغيرها من الإصلاحات التي يرها المعارضين الأكراد شكلية هدفها القضاء على حلم الأكراد في إقامة دولتهم، وكان آخر هذه الخرجات هي العفو على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، بشرط تخليه عن العمل المسلح والمطالبة بالإنفصال.

المطلب الثاني/ الأزمة السورية بين التصاريح والنوايا:

فيما يخص الأزمة السورية فإن صناع القرار في حكومة العدالة والتنمية يرون بأن النظام السوري ممثلاً في "**بشار الأسد**" المحسوب على النظام الإيراني، أمعن في قمع شعبه ولم يستجب لجميع محاولات الإصلاح التي دعت لها تركيا منذ اندلاع الأزمة هناك وهي ترى بأنه من حق الشعب السوري أن يختار من يحكمه وفق المبادئ الراسخة في السياسة الخارجية التركية لذا فهي تدعم بشكل علني المعارضة السورية بشتى وسائل الدعم، من توفير لمراكز الإيواء واللجوء (أكثر من 1.5 مليون لاجئ سوري والعدد مرشح دائماً للارتفاع)، واحتضان قادة المعارضة السورية في الخارج وتدريب وتسليح المقاتلين السوريين المناوئين للنظام السوري، ونظراً للحسابات الجيوبوليتيكية لتركيا نرى أن من مصلحتها سقوط الأسد ومجيئ حكومة موالية لها، بحكم أن سوريا تمثل عمق استراتيجي لتركيا لم يعد يصب في مصلحتها بقاء نظام الأسد الذي انتهى معه أي سبيل للتفاهم.

وكانت آخر مواقف "**أردوغان**" في هذا الخصوص هو دعوة المجتمع الدولي عبر مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على الحدود التركية– السورية وإقامة منطقة عازلة منزوعة السلاح لتأمين خروج النازحين وتقديم الاعانات، وجعلها كشرط أساسي لقبول انضمام تركيا للتحالف الدولي الذي شكل لضرب تنظيم "**داعش**"

من الملاحظ بالنسبة لمختلف مواقف "**أردوغان**" تجاه الأزمة السورية هو إحساسه بأنه قد ورط تركيا في الأزمة السورية مما انجر عنه انعكاسات أمنية وسياسية وحتى اجتماعية واقتصادية أثرت سلباً على الداخل التركي، ولذا يسعى "**أردوغان**" بكل قوته من أجل حسم الأمر بأي طريقة حفاظاً على سمعته من الانهيار، خاصةً مع قرب موعد الانتخابات البرلمانية في جوان الحالي.

المطلب الثالث/ نوايا أروغان للتحول نحو النظام الرئاسي: صراع داخلي وانعكاسات خارجية:

بمقارنة بسيطة لحال تركيا في السابق قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم 2002، نجد أن العلمانيين الشموليين أثبتوا فشلهم في الارتقاء بتركيا لهذا المستوى اليوم، حيث بقيت تركيا رهينة للانقلابات

العسكرية وتدخل الجيش في الحياة السياسية، وسقطت ضحيةً للصراعات السياسية التي لم تنتهي بين مؤسسات الحكومة والأحزاب والجيش، طوال العهدات السابقة.

يعبر الصراع السياسي في تركيا الآن عن خلاف إيديولوجي (علماني/ إسلامي) وآخر سياسي من أجل الوصول للحكم ولتحقيق مصالح شخصية للاستفادة من البحبوحة المالية التي تنعم بها تركيا اليوم أكثر من أي شيء أخر. والنوايا المبيتة والمعلنة لـ "**أردوغان**" في تغيير النظام السياسي التركي من برلماني إلى رئاسي لتقوية مؤسسة الرئاسة جعلت الأحزاب الأخرى تخشى على قوة تأثيرها من التراجع والزوال بحكم المميزات التي يمنحها لها النظام البرلماني في اقتسام الكوطات والمناصب السياسية، وعليه انطلقت منذ مدة حملة منظمة من التحريض، وحتى الكراهية وازدادت شراسة مع قرب موعد الانتخابات شهر جوان القادم.

تعلم جبهة المعارضة بأن "**أردوغان**" وحزب العدالة والتنمية مازال يحظى بشعبية كبيرة وإن استحواذه على الأغلبية في البرلمان سيؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية بتحويل تركيا للنظام الرئاسي وعندها سيصبح قرار الرئيس حاسماً في جميع القضايا الداخلية والخارجية وسيضعف من مقدرتهم في التأثير والتعطيل فيما يتعلق بالقوانين والمشاريع والاتفاقيات الخارجية التي سيتم عرضها على البرلمان، ولإشارة فإن حكومة العدالة والتنمية عرضت على موقع الحزب على الأنترنت مشروع عمل استراتيجي لمشاريع عملاقة في مختلف المجالات وفق برنامج عمل طموح مسطر لغاية 2023.

ووسط هذه الحيرة لابد من إجراء نظرة خاطفة عن نوعية النخب المسيطرة في الجيش والقضاء والإعلام والأحزاب التي تمثل جبهة المعارضة والتي لا تخفي رغبتها في إسقاط حكومة "**أردوغان**"، وعندها سنعرف شيء من الحقيقة، مما يعني وجود توازنات رهيبة داخل تركيا كل له مساحته للتحرك في رقعة الشطرنج (كيان موازي يعني وجود دولة داخل دولة..)، فبالنسبة لمظاهرات ميدان تقسيم (جيزي) التي انطلقت جويلية 2013 فإن حزب العدالة يراها تحركات مفتعلة... وهي ردود فعل خاضعة لحسابات سياسية في إطار ما بات يعرف بالكيان

الموازي وجماعة "**كولن**" المعارضين لسياسات "**أردوغان**" والمدعومين من طرف الغرب، أمريكا على وجه الخصوص، وبعض دول الخليج على غرار الإمارات.

نعم يوجد امتعاض من نسبة قليلة من الشعب وفق بعض المقابلات والاستطلاعات للآراء الشارع التركي على سياسات "**أردوغان**" خاصة تلك المنتهية على الصعيد الخارجي التي يرون أنهم في غنى عن تدخل تركيا في القضايا الخارجية (على غرار الأزمة السورية والمصرية) وأن على "**أردوغان**" العمل أكثر لتقوية الجبهة الداخلية والنهوض أكثر بالتنمية المحلية، لكن أغلبية الأتراك حسب هذه الاستطلاعات ترى بأنها راضية تماماً على السياسات التنموية والاجتماعية التي يقوم بها حزب العدالة بقيادة "**أردوغان**" وفي مختلف القطاعات على المستوى الداخلي، والأرقام تتحدث عن نفسها من بداية 2002– 2003 إلى غاية الآن، حيث يرى "**أردغان**" أن هناك من مصلحته أن تنتكس تركيا بأي طريقة لتعود لمرحلة الصفر في إشارة إلى القوى المنافسة في المنطقة (إسرائيل على وجه الخصوص عن طريق حلفاء الداخل) وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي كثفت من تواجدها الاستخباراتي هناك.

ومن جهة أخرى فإن علاقات تركيا مع الكيان الإسرائيلي لا يمكن قطعها بين ليلة وضحاها نظراً للتعقيد والترابط الشديدين... وهي ليست مسؤولية فرد بعينه بل هي مسؤولية الجميع، مجتمع ومسؤولين وأحزاب حاكمة ومعارضة.

خلاصة حول الفصل الثالث:

يبدو أن "**أردوغان**" قد فهم جيداً سوسيولوجيا المجتمع التركي واعتمد على العنصر العاطفي كمحرك فعال[*] كما اعتمد الدين كمركب جوهري لهذا العنصر– العاطفي– نحو تثبيت رؤيته في السياسة الخارجية والتي هي في الأصل نابعة من البعد الإسلامي والحضاري للمجتمع التركي الذي ما يكاد يختفي حتى يظهر من جديد في نصرة القضايا ذات الامتداد الإسلامي على غرار القضية الفلسطينية مثلا..

ولعل من بين الأسباب الرئيسية لإعاقة مسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي هو في الأساس البعد الحضاري والانتماء الإسلامي وليس كما يدعي الاتحاد الأوربي في كل مرة ويؤكد على مسألة الحقوق والحريات مع أنها تبدو في عهد " **أوردغان**" قد بلغت حداً راقياً جداً لم تبلغه تركيا من قبل، كما أن مستويات النمو الاقتصادي التركي يبدو أيضا في أحسن حالاته بل لعله أحيانا يتفوق على مستويات النمو في فرنسا، لذا فالاتحاد الأوروبي يريد تركيا مجرد حارس للحدائق الخلفية لأوروبا في حلف الناتو للخطر المرتقب من الشرق لا غير، لذلك تتوقع الدراسة أن " **أردوغان**" الحالم – باستعادة أمجاد أجداده العثمانيين– في حال تمكنه من تغيير شكل نظام الحكم نحو النظام الرئاسي فإنه سيمضي قدمًا في توجهه الجديد ذو البعدين اعتماداً على المصلحة البراغماتية في إطار دوافعه الذاتية في حاجته للقوة والإنجاز من جهة، والعمل على استعادة الثقة مع العالم العربي والإسلامي بدافع حاجته للانتماء وزيادة القوة، عبر توطيد علاقات الصداقة والمصلحة المتبادلة مع شعوبه ودوله من جهة أخرى.

وفي ظل الوضع المتأزم في منطقة الشرق الأوسط أظهر " **أردوغان**" رعايته وانحيازه في حل مشكلات هذه المنطقة والمضي قدماً في دعم الحركات المعارضة والمنادية بالتغيير في دول الحراك العربي المناهض للأنظمة الدكتاتورية حسبه.

[*]– للاطلاع أكثر على الفرق بين مفهومي الانفعال والفعالية، في كتابات المفكر مالك بن نبي.

وربما تعتبر تركيا الطرف الإقليمي الرئيس الذي يستطيع أن يلعب أهم دور في الحفاظ على النظام والأمن في المنطقة.

ولقد كانت المرونة الاستراتيجية لحكومة " **أردوغان**" في ممارسة سياستها الخارجية تمثل حجر الأساس في قصة نجاح تركيا في السياسة الإقليمية في العقد الأخير. ومع ذلك، تسببت عدة تطورات بنيوية في تهديد أهداف سياسة تركيا الخارجية؛ مما تطلب من أنقرة إعادة تنظيم سياساتها في ضوء التطورات الإقليمية؛ حيث كشفت هذه البيئة السياسية الجديدة عن الحاجة الملحة إلى قيام تركيا وأطراف إقليمية أخرى بتخفيف مواقفها تجاه الصراعات في المنطقة.

وسيعمل "**أردوغان**" أكثر في المرحلة المقبلة على تصفير المشاكل بالتخلص من الخصومات الاستراتيجية بين الأطراف الإقليمية باستخدام المرونة الاستراتيجية التركية كمنهج رئيس للسياسة الخارجية. وطبقًا لذلك فإن هذا المنهج لا يمكن أن يتحقق إلا بالتركيز على تكامل مصالح كل الأطراف الإقليمية في مواجهة الأزمات، عبر تبني " **أردوغان**" نمط أكثر تشاركية مع الأطراف الأخرى.

ويرى البعض أن التحليل النفسي والضبط العلمي المتكامل في فهم شخصية الإنسان وبالتحديد شخصية صانع القرار هو ضرب من الخيال ويستحيل التعويل على نتائج مثل هذه الدراسات لأن لكل شخصية إطار وفسيفساء وشيفرة معينة تجعلها مستقلة بذاتها، ولكل دولة مبادئ راسخة في سياستها الخارجية مدعومة بعقيدة ناتجة عن التاريخ والإمكانيات وقيم الداخلية وخصوصية البيئة الخارجية لكل دولة، ولهذا السبب يهمل الدارسين لصنع القرار في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بشكل عام مستوى التحليل الجزئي في صنع القرار مركزين أكثر على الافتراضات الكبرى المعروفة لدى مختلف المدارس النظرية المسيطرة في العلاقات الدولية، وعلى رأسها الواقعية عبر مفاهيم القوة والمصلحة والأمن... لفهم توجهات الدول وتوقع سلوكها.

الخاتمة

الخـــاتمـــــة

إن صنع القرار هو عملية حيوية ليست جامدة تتداخل فيها العديد من المعطيات ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتحكم معطى واحد في صناعة القرار ويبقى دور الفرد مهم في هذه الحلقة، ولكنه يخضع لمجموعة من القيود والتعقيدات التي تحد من تأثيره المطلق، فكما يرى المفكر "**أندرو مورافسيك** **Andrew moravsik**" أن الدول ليست عبارة عن مجرد كرات بلياردو أي أنها لا تحتك إلا في قشرتها الخارجية، فهو يرفض كذلك اعتبارها مجرد علب سوداء أي أنها تتجسد في شخص قائد الجهاز التنفيذي حيث ركز على البيئة التي يصنع فيها القرار في كتابه الأولويات والقوة في الجماعة الأوروبية **Preferences and fower in the European Comunity** حيث قال: "أن المصالح الوطنية للدول تصنعها، النقاشات والتداخلات والتفاعلات الداخلية بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين في الدولة بحيث تسعى كل مجموعة للتأثير على صانع القرار بما يتماشى ومصالحها، وهذا بالاعتماد على تحالفات وطنية أو قد تكون فوق قومية، تفرض على الحكومة أخذها بعين الاعتبار أثناء صناعة القرار سواء الداخلي أو الخارجي للدولة.

إن معرفة مدى تأثير دور العوامل الشخصية في صنع قرار السياسة الخارجية – حالة تركيا– "**أردوغان نموذجاً**". لا يتأتى إلا عبر معرفة الجانب المفاهيمي والنظري من أجل تقديم صورة أوضح حول مفهوم السياسة الخارجية والتعرف على عملية صنعها، وكذا مفهوم الشخصية ومشتملاتها وأثرها في توجيه سلوكيات الفرد بشكل عام، وسلوك صانع قرار السياسة الخارجية بشكل خاص.

إن الإسقاط النظري على النموذج محل الدراسة دلل لنا على وجود تأثير معين لشخصية الفرد صانع القرار على عملية صنع السياسة الخارجية التركية وإن اتخاذ "**رجب طيب أروغان**" كنموذج تطبيقي لمعرفة هذا التأثير نابع من حقائق معطيات واقعية نجدها واضحة في السياسة الخارجية التركية، لذلك حاول الباحث التعرف أكثر على مدى تأثير العوامل الشخصية والاعتبارات الذاتية لهذه الشخصية في توجيه السياسة الخارجية التركية من ناحية رصد أهم مواقف "**أردوغان**" ومبادراته ونشاطات السياسة الخارجية، وبالاستناد أيضاً لما كتب عن شخصيته أو ممارساته السياسية من كتب أو تقارير أو مقالات، أو تصريحات وخطب كان هو قد صرح بها.

الخـــاتمـــــة

وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج تعبر عن اختبار جزئي أو كلي لما قد تم صياغته من فرضيات مؤقتة في البداية للإجابة على السؤال المركزي والأسئلة الفرعية، والذي إهتم هذا البحث بمناقشتها:

فبالنسبة للفرضية الأولى للإجابة على السؤال المركزي:

- ✓ يؤثر التكوين الديني والمسار السياسي الخاص لشخصية **رجب طيب أردوغان** على دوافعه في توجيه وصنع القرار السياسي الخارجي التركي.

من خلال ما تم مناقشته في البحث نجد أن للعامل الديني والخبرة السياسية اللذان يصنفان كروافد حقيقية في بناء النسق العقيدي لصانع القرار أثر واضح في سياسة "**أردوغان**" الخارجية، وهذا ما يدل عليه التوجه الجديد للسياسية الخارجية في أكثر من موقف وقضية خارجية.

أما بالنسبة للفرضية الأخرى القائلة:

- ✓ يرتبط صنع السياسة الخارجية بمتغيرات متعددة تتفاوت درجة تأثيرها بمدى تأثير شخصية صانع القرار وشكل نظام الحكم.

المناقشة البحثية تذهب إلى أن شكل نظام الحكم يحدد بشكل نسبي مدى تأثير العوامل الشخصية في السياسة الخارجية، وقد يميل بعض القادة السياسيين أصحاب الشخصية الكارزمية إلى تفضيل النظام الرئاسي على بقية الأنظمة الأخرى لما يحمله النظام الرئاسي من مميزات وصلاحيات واسعة تسمح لهم بتطبيق رؤيتهم في السياسة الخارجية بشكل كبير **(على غرار أردوغان)**.

- ✓ تتناسب قوة تأثير شخصية صانع القرار في السياسة الخارجية التركية طرداً بزيادة تمثيل حزبه في الحكومة والبرلمان.

تعتبر هذه الفرضية صحيح إلى حد بعيد فكلما زاد التأييد الشعبي والحكومي، زادت شعبية الرئيس أو رئيس الوزراء (حسب شكل نظام الحكم)، وارتفعت معه نسبة تدخله الشخصي لصناعة قرار السياسة الخارجية.

الخـــاتمـــــة

✓ إن التوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية نحو استعادة الدور الريادي للإمبراطورية العثمانية يدل على البصمات الشخصية للعثمانيين الجدد في الجمهورية التركية.

تدل هذه الفرضية الأخير على وجود ترابط كبير بين توقيت مجيء حزب العدالة والتنمية بقياداته المعروفة وبين ملامح التغير وإعادة الهندسة التي حدثت على مستوى السياسة الخارجية التركية، فالقيادات التركية الجديدة على رأسهم "**طيب أردوغان، عبد الله غول، أحمد داوود أوغلو...**"، الأولان تلاميذ أبو الإسلام السياسي في تركيا "**نجم الدين أربكان**" شخصيتان متشبعتان بالتفكير الديني المرتبط بالحضارة الإسلامية والتي تعد الدولة العثمانية آخر محطاتها قبل الانهيار، فهما الحالمان باستعادة هذه الأمجاد، منذ تأسيسهما لحزب العدالة والتنمية 2002.

والآن يسعى "**أردوغان**" رفقة رئيس حزب العدالة والتنمية الجديد ورئيس الوزراء الحالي "**داوود أوغلو**" الذي يعد منظر مقاربة "**العثمانية الجديدة**" إلى جعل هذه المقاربة حقيقة، عبر التوجه أكثر نحو الشرق والإهتمام بحل مشاكل وقضايا الشرق الأوسط بدءاً بالقضية الفلسطينية، والعمل على نصرة قضايا شعوب الشرق الأوسط وأمالهم في الحرية والعدالة –على حد قولهم–، على غرار الحالة: السورية، والمصرية، والليبية، والتونسية، وغيرهم.

لقد استفاد "**أردوغان**" كثيراً من طبيعة ونمط حياته البسيطة في السابق للاقتراب أكثر من آمال وأحلام شعبه، فأصبح يحسن بجدارة مخاطبتهم بما يشعرون، وازدادت هذه النزعة بعد تكوينه الديني والعلمي والسياسي الخاص، مما منحه مقومات شخصية فريدة وقوية، أهلته للعب أدوار محورية في الداخل التركي وخارجه.

ولقد أستطاع "**أردوغان**" مستفيداً بشكلٍ جيد من تجاربه السابقة من سلسلة الانقلابات والحضر والسجن التي مورست ضد المحسوبين على الاسلام السياسي والذي يعد هو أحدهم، أن يكون استراتيجية جديدة مكنته التملص من حصار المنظومة العلمانية الشاملة وفق النمط الكمالي بحراسة شديدة من طرف مؤسسة الجيش، فاستطاع بعد توليه رئاسة الوزراء بحوالي أربع سنوات من التحييد التدريجي لمؤسسة الجيش وإعادته للثكنات حيث مكانه الطبيعي، واتجه نحو تطمين النخب العلمانية عبر قوله: بأنه "يحترم الدولة العلمانية وهو كمتدين

الخـــاتمـــــة

من واجب الدولة العلمانية أن تحمي المتدينين أمثاله"، في إشارة إلى توجه جديد يريد ترسيخه في الثقافة والممارسة السياسية التركية، عكس ما هو سائد، وهو أن العلمانية لا تتعارض مع الدين بل تدعمه، وهو ذاته التوجه الذي يتبناه في رؤيته للسياسة الخارجية، ولكن في الأخير تبقى المصلحة الوطنية هي المحدد الأول لأي توجه في السياسة الخارجية لأي دولة، ولا ضير إن تلاقت المصلحة الوطنية مع المصالح العامة التي تشترك فيها جميع الشعوب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **المصادر:**

1. عدنان محمود سليمان، مترجماً، "**موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية: السياسي والعسكري والحضاري**"، لبنان: الدار العربية للموسوعات، م 1، ط1، 2010.

- **المراجع باللغة العربية:**

- **أولا/ الكتب:**

1. أحمد النعيمي، " **السياسة الخارجية**"، العراق: دار زهرة للنشر والتوزيع، 2011.
2. أحمد داوود أوغلو، " **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، مركز الجزيرة للدراسات، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011.
3. أحمد محمد عبد الخالق، " **قياس الشخصية**"، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1992.
4. أحمد نوري النعيمي، " **النظام السياسي في تركيا**"، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
5. إدريس بووانو، " **إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد**"، سوريا: مؤسسة الرسالة، 2005.
6. أنطوان باسيل، مترجماً، **العودة إلى الصفر إيران وتركيا ومستقبل أمريكا**، لبنان: شركة المطبوعات، 2012.
7. بدوي محمد طه، ليلى أمين مرسي، "**مبادئ العلوم السياسية**"، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002.
8. جلال سعيد، " **معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية**"، تونس: دار الجنوب للنشر، 2004.
9. حسين بلسي، مترجما، "**رجب طيب أردوغان قصة زعيم**"، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
10. خالد المنيعي، " **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**"، سوريا: دار كيوان للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
11. خضر خضر، مترجماً، "**السياسة الخارجية**"، لبنان: دار النشر جرس برس، سلسلة آفاق دولية، ط2، د س ن.
12. راغب السرجاني، " **قصة أردوغان**"، مصر: دار الكتب المصرية، ط4، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

13. ربيع وهبة، مترجماً، " **المرجع في علم النفس السياسي**"، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، ج1، 2010.

14. رضا هلال، "**السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان**"، مصر: دار الشروق، 1968.

15. رمضان محمد القذافي، " **الشخصية نظرياتها وإختباراتها وأساليب قياسها**"، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001.

16. زهير بوعمامة، "**أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة**"، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2011.

17. محمد نور الدين، مقدماً، " **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**"، علي حسين بكير، "**محددات الموقف التركي من سوريا**"، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

18. سمير ذياب سبتان، " **تركيا في عهد أردوغان**"، الأردن: دار الجنادرية، ط1، 2012.

19. عادل فتحي ثابت، " **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات**"، مصر: الدار الجامعية، 2000.

20. عامر مصباح، " **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**"، مصر: دار الكتاب الحديث، 2011.

21. عباس محمود عوض، " **القيادة والشخصية**"، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1999.

22. عبد الناصر جندلي، " **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**"، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

23. عقيل الشيخ حسين، مترجماً، " **المعاني الخفية لحركات السياسيين**"، لبنان: دار الفراشة، 2009.

24. فواز جرجس، " **السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟**"، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000.

25. كامل ثامر الخزرجي، " **العلاقات السياسية واستراتيجية إدارة الأزمات**"، الأردن: دار مجدلاوي، 2009.

قائمة المصادر والمراجع

26. كامل محمد محمد عويضة، " **علم نفس الشخصية**"، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1996.

27. مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، " **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

28. مبروك غضبان، " **المدخل للعلاقات الدولية**"، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

29. محمد السيد سليم، " **تحليل السياسة الخارجية**"، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

30. محمد المهذبي، مترجماً، " **الأسس الحقيقية للشخصية**"، مجلة الثقافة العالمية، مارس العدد: 105، الكويت: 2001.

31. محمد شلبي، " **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**"، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997.

32. محمد نصر مهنا، "**علم السياسة**"، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1997.

33. محمد نور الدين، مقدماً، " **العرب وتركيا (تحديات الحاضر ورهانات المستقبل)**"، علي حسين بكير، "**محددات الموقف التركي من سوريا**"، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

34. محمد يوسف رجب الهاشمي، " **البرمجة اللغوية العصبية والأثر النفسي للألوان**"، الأردن: الأهلية، ط1، 2006.

35. ميشال نوفل، " **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**"، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

36. ناصيف يوسف حتى، " **النظرية في العلاقات الدولية**"، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985.

37. هشام محمود الاقداحي، "**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**"، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2012.

38. وليد عبد الحي وآخرون ، "**آفاق التحولات الدولية المعاصرة**"، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.

قائمة المصادر والمراجع

39. سمير العطية وآخرون، " **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**"، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

- **ثانيا/ الدراسات والتقارير:**

1- أحمد داوود أغلو، "**مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي**"، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد: 03، تركيا: 2012.

2- أيمن يوسف، "**العلاقة التركية- الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الإستراتيجي لأحمد داوود أوغلو**"، قضايا إسرائيلية، رام الله، 2011.

3- خلاصة كتاب (لـ أردوغان)، " **رؤية للسلام العالمي**"، مركز الأمة للدراسات المستقبلية، مصر: 2013.

4- خورشيد حسن دلي، "**تركيا وقضايا السياسة الخارجية**"- دراسة- سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

5- عبد النور بن عنتر، " **زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون اقتصادي وأهداف سياسية**"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: 2013.

6- لقمان عمر محمود النعيمي، " **التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية**"، مركز الدراسات الإقليمية، العراق: د س ن.

7- محسن صالح، محرراً، **تركيا والقضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشرافات، (لبنان: 2010

8- محسن محمد صالح، محرراً، " **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني: 2012- 2013**"، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2014.

قائمة المصادر والمراجع

- **ثالثا/ مجلات وجرائد:**

1) سعيدي السعيد، " **سياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وإنعكاساتها على العلاقات التركية – العربية**"، مجلة المفكر، العدد: 10، الجزائر، د س ن.

2) علاء عبد الحفيظ محمد، " **النسق السياسي والعقيدي لرجب طيب أردوغان**"، مجلة رؤى استراتيجية، د ب ن، 2013.

3) عمر كوش، "**تركيا تدخل مرحلة جديدة**"، جريدة المستقبل، أوت العدد: 513227، لبنان: 2014.

4) مايكل ثومان، "**هل ستصبح تركيا إسلامية: البراغماتية في المسار السياسي لحزب العدالة والتنمية التركي**"، مجلة المجلة مارس العدد: 1546، السعودية: 2010.

5) محمد المهذبي، مترجماً، " **الأسس الحقيقية للشخصية**"، مجلة الثقافة العالمية، مارس العدد: 105، الكويت: 2001.

6) محمد نور الدين، " **تركيا: تفكيك القيادات بعد حل الأحزاب يلماظ الى القضاء وأردوغان الى السجن**"، جريدة الوسط، 4 ماي العدد: 327، تركيا: 1998.

7) منال لطفي، "**إسلاميون أتراك يرون أن تجربة أردوغان «سرقت» تجربتهم ثم «شوهتها».. وأضرت الإسلام السياسي في تركيا**"، جريدة الشرق الأوسط، أكتوبر العدد: 10554 2015/10/21.

8) يوسف نور عوض، " **التوتر الأخير في العلاقات المصرية التركية**"، جريدة القدس العربي، 27 نوفمبر 2013.

- **رابعا/ المذكرات ورسائل التخرج:**

1- رابح دشوشة، "**السياسة الخارجية الإيرانية والتركية تجاه المنطقة العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة** "، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة عنابة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

قائمة المصادر والمراجع

2- عبد المالك عزم، " **البعد الاقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**"، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

3- عديلة محمد الطاهر، " **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية: فرع العلاقات الدولية والعولمة، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2005.

4- فاطمة بيرم، " **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

5- ميلود العطري، " **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007.

- **خامسا/ مواقع الأنترنت:**
- حسين عوض، " **الترابط ما بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والسياسة الدولية**"، الحوار المتمدن، تم تصفح الموقع يوم: 07 ماي 2015. الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=348182

- "**الدبلوماسية ووسائل السياسة الخارجية**"، مجلة دراسات، تم تصفح الموقع يوم: 7 ماي 2015. الرابط:

http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/329.htm

- "**المركز العراقي لمهارات التفاوض وإدارة النزاع**"، تم تصفح الموقع يوم: 08 / 05/ 2015. الرابط:

https://iqcm.org

- "**علم النفس السياسي**"، موقع مجلة الثقافة النفسية المتخصصة Interdisciplinar Psychology، مركز الدراسات النفسية والنفسية- الجسدية، جانفي العدد: 57، (لبنان 2004)، تم تصفح الموقع يوم: 08 /05/ 2015. الرابط: http://arabpsynet.com/Journals/icp/ICP57.HTM

قائمة المصادر والمراجع

- جلال عبد الله عوض، " **القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية**"، تم تصفح الموقع يوم: 10/ 03/ 2015. الرابط: http://ow.ly/KNICZ.
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، " **علم النفس السياسي**"، تم تصفح الموقع يوم: 26/ 04/ 2015. الرابط: علم-النفس-السياسي/http://ar.wikipedia.org/wiki
- محمد الترتوري، "**دافعية الإنجاز**"، المنشاوي للدراسات والبحوث، تم تصفح الموقع يوم: 31/ 05/2015، على الرابط التالي: http://www.minshawi.com/other/tartoury.htm
- حازم ضاحي شحادة، "**المدرسة السلوكية والدافعية**"، مجلة المنال، تم التصفح يوم: 31/ 05/ 2015. الرابط: http://www.almanalmagazine.com/المدرسة-السلوكية-والدافعية/
- أمر الله إيشلر، " **السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية**"، موقع الجزيرة نت تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/02 الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/21/
- محمد دامو، "**صناعة القرار الاستراتيجي التركي**"، موقع العلوم القانونية، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/23. الرابط: http://www.marocdroit.com/a2814.html
- مي كمال الدين، " **أردوغان السياسي الأكثر شعبية في تركيا**"، شبكة المحيط، تم تصفح الموقع يوم: 20/ 04/ 2015. الرابط: http://moheet.com/2007/11/18/1509987/
- "**رجب طيب أردوغان**"، الجزيرة نت، تم تصفح الموقع يوم: 6/ 04/ 2015. التالي: www.aljazeera.net
- "**الإنتخابات التركية واقع يتشكل، ملفات خاصة**"، الجزيرة نت، تم تصفح الموقع يوم: 06/ 03/ 2015. التالي: www.aljazeera.net
- "**أردوغان وغولن: معركة سياسية بملفات قضائية**"، مركز الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 26 أفريل 2015. الرابط:

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/01/20141912649877318.htm

قائمة المصادر والمراجع

- "**تركيا تناقش النظام الرئاسي**"، وكالة ترك برس، تم تصفح الموقع يوم: 27/ ماي/ 2015. الرابط: http://turkpress.co/node/8861
- "**أردوغان: لست علمانياً فأنا مسلم.. والعلمانيةُ تضمن تديُّن الأشخاص**"، العربية نت، تم تصفح الموقع يوم: 26/ 04/2015. الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2011/09/14/166779.html
- أيلين سيريكلي، " **أردوغان: لو كنت دكتاتوريا لما تجرأ أحداً على سباسبي يوماً**"، وكالة الأناضول للأنباء، تم تصفح الموقع يوم: 05/ 06/ 2015. الرابط: http://www.aa.com.tr/ar/turkey/531849
- علي حسين بكير، "**تحليل السمات الشخصيَّة والنفسيَّة للقيادة التركيَّة غول وأردوغان...وجهًا لوجه!**"، موقع مجلة المجلة، تم تصفح الموقع يوم: 05/ 04/ 2015. الرابط: http://arb.majalla.com/2014/03/article55250328
- محمد عبد القادر، "**السياسة الخارجية التركية بعد فوز أردوغان بين الثبات والتغير**"، (مجلة السياسة الدولية 2015)، تم تصفح الموقع يوم: 29/ 05/ 2015. الرابط: .http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/4885
- إيمان شامية، " **انكا طائره تركية بدون طيار تثير رعب ودهشه وصدمة الاحتلال الاسرائيلي**"، أوراق عربية، تم تصفح الموقع يوم: 05/26/ 2015. الرباط: http://awraqarabia.net/

قائمة المصادر والمراجع

- "**إسطنبول تنافس دبي في سباق بناء أكبر مطار في العالم** "، business. com العربية، تم تصفح الموقع يوم: 26/ 05/ 2015. الرابط:

http://arabic.arabianbusiness.com/business/transportation/2014/nov/10

- "**هل ستدخل تركيا مرحلة جديدة برئاسة أردوغان؟**"، الجزيرة نت، تم تصفح الموقع يوم: 19/ 05/ 2015. الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/8/12/

- خيام محمد الزعبي، " **تركية: هل فقدت حضورها الإقليمي في العالم العربي**"، موقع تركيا برس تم تصفح الموقع يوم: 04/ 05/ 2015. الرابط: http://turkpress.co/node/4966

- "**إنسحاب أردوغان من دافوس يضر بموقف تركيا كوسيط بالشرق الاوسط**"، وكالة وبترز، تم نصفح الموقع يوم: 06/ 05/ 2015. الرابط:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE50U06P2009013

- فهمي هويدي، "**حين اعتذرت إسرائيل لتركيا**"، مجلة الشروق المصرية، 28/ 03/ 2013، تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/02. الرابط: http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate

- "**12 عام.. مسيرة أردوغان في صور**"، ترك برس، تم تصفح الموقع يوم: 04/ 06/ 2015. الرابط: http://turkpress.co/node/1053

- حسين فاروق، "**ويكيليكس: بابا الفاتيكان عارض سراً ضم تركيا للأوروبي**"، موقع أون إسلام نت، تم تصفح الموقع يوم: 01/ 06/ 2015. الرابط:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/worldaffairs/127046-2010-12-11-11-30-57.html

- " **الشركات التركية تثبت وجودها في القارات الخمس**"، موقع تركيا بوست، تم تصفح الموقع يوم: 01/ 06/ 2015. التالي: http://www.turkey-post.net/p-11213/

قائمة المصادر والمراجع

•الموقع الإلكتروني للخارجية التركية، "**العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي**"، تم تصفح الموقع يوم: 04/ 06/ 2015. الرابط: http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa

• " **انتعاش غير مسبوق للتجارة بين اسرائيل وتركيا رغم الفتور في العلاقة بينهما**"، موقع نيوز 24، تم تصفح الموقع يوم: 30/ 05/2015. الرابط:

http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/middle-east/60628-150210

- **المراجع باللغة الانجليزية:**

  - **The books :**

•Michael J. Shapiro and G. Matthew Bonham" ,**Cognitive Processes and Foreign Policy Deci-sion-Making** ",International Studies Quarterly, 17, June 1973.

  - **Site web:**

• "**International Society Of Political Psychology**", Day was browsing the site: 08 /05 /2015 . Link : http://www.ispp.org/about.

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول

- **فهرس الأشكال:**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط سنايدر لصنع القرار الخارجي	21
02	مكونات الشخصية حسب علماء النفس	41
03	العلاقة بين النسق العقيدي والسياسة الخارجية	51

- **فهرس الجداول:**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حجم المبادلات التجارية الإسرائيلية مع بعض الدول الإسلامية وعلى رأسها تركيا ما بين عامي 2012- 2013	107

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية..... 1

المبحث الأول/ مفهوم السياسة الخارجية..... 2

المطلب الأول/ تعريف السياسة الخارجية وأهدافها 2

المطلب الثاني/ علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم المشابهة 6

المبحث الثاني/ السياسة الخارجية في نظريات العلاقات الدولية..... 10

المطلب الأول/ السياسة الخارجية في أطروحات المدرسة الواقعية 10

المطلب الثاني/ المقترب الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية..... 13

المطلب الثالث/ المقترب البنائي في تفسير السياسة الخارجية..... 15

المبحث الثالث: نماذج صنع القرار السياسي الخارجي..... 18

المطلب الأول/ نموذج سنايدر لصنع القرار..... 18

المطلب الثاني/ نموذج روزنو لصنع قرار السياسة الخارجية 22

خلاصة حول الفصل الأول 25

الفصل الثاني: المؤثرات الشخصية والنفسية على صنع القرار السياسي الخارجي..... 26

المبحث الأول/ أهمية علم النفس السياسي في فهم الشخصية السياسية..... 27

المطلب الأول/ مقدمة في علم النفس السياسي 27

المطلب الثاني/ شخصية صانع القرار السياسي 32

فهرس المحتويات

المبحث الثاني/ الدوافع الذاتية والبيئة النفسية لصانع قرار السياسة الخارجية 43

المطلب الأول/ الدوافع الذاتية لصانع القرار السياسي 44

المطلب الأول/ البيئة النفسية لصانع القرار في السياسة الخارجية 49

المبحث الثالث/ العوامل الشخصية لصانع القرار بين النظامين: الديمقراطي والشمولي 54

المطلب الأول/ دور التنشئة الديمقراطية في بناء شخصية صانع القرار 55

المطلب الثاني/ موقع شخصية صانع القرار السياسي الخارجي في الانظمة الشمولية 56

المطلب الثالث/ تقييم دور شخصية صانع القرار السياسة الخارجية 58

خلاصة حول الفصل الثاني 60

الفصل الثالث: دور رجب طيب أردوغان في صنع القرار السياسي الخارجي 62

المبحث الأول/ قراءة عامة في السياسة الخارجية التركية 62

المطلب الأول/ مبادئ السياسة الخارجية التركية 63

المطلب الثاني/ الأطراف الفاعلة في السياسة الخارجية التركية 67

المبحث الثاني/ رجب طيب أردوغان من السيرة الذاتية إلى تحليل الشخصية 72

المطلب الأول/ السيرة الذاتية لرجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan 72

المطلب الثاني/ تحليل لشخصية رجب طيب أردوغان 81

المطلب الثالث/ دوافع اهتمام رجب طيب أردوغان بقضايا السياسة الخارجية 87

المبحث الثالث/ مواقف أردوغان في السياسة الخارجية التركية 92

فهرس المحتويات

المطلب الأول/ سياسة أردوغان تجاه الدول العربية 93

المطلب الثاني/ العلاقات التركية– الإسرائيلية والحرب على غزة 101

المطلب الثالث/ دور أردوغان في التوجه العالمي للسياسة الخارجية التركية..... 107

المبحث الرابع/ تقييم لدور أردوغان في صنع قرار السياسة الخارجية لتركيا 113

المطلب الأول/ انعكاسات العلاقات مع الكيان الإسرائيلي على مصداقية أردوغان 113

المطلب الثاني/ الأزمة السورية بين التصاريح والنوايا:..... 116

المطلب الثالث/ نوايا أروغان للتحول نحو النظام الرئاسي: صراع داخلي وانعكاسات خارجية: 116

خلاصة حول الفصل الثالث: 119

الخاتمة: 123

قائمة الأشكال الجداول

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

الملخص

Abstract خلاصـــــة

خلصت الدراسة إلى أن مهما يكن التأثير النسبي للعوامل الشخصية والنفسية لصانع القرار على السياسة الخارجية، إلا أنه يبقى حاضراً بقوة في توجيه السياسة الخارجية ولا يكمن إلغاؤه ، فرغم عراقة الممارسة الديمقراطية والحريات في الدولة التركية والمميزات التي يمنحها نظام الحكم البرلماني لزيادة التشاركية إلا أن هناك شخصيات تركية من أمثال "**رجب طيب أردوغان**" الذي اتخذته الدراسة "أنموذجاً" للتطبيق ما زال يصنع الحدث في الشارع التركي وخارجه منذ اعتلائه الحكم وتبدو لمساته الشخصية واضحة في السياسة التركية بصفة عامة، ما يقوض من صحة الافتراض السائد الذي يعتبر أن النظم الديمقراطية تقيد تدخل العوامل الشخصية في صناعة القرار بشكل عام والقرار الخارجي على وجه الخصوص وتصور على أن الفرد يتصرف بصفة آلية ضمن شروط ومعطيات البيئتين الداخلية والخارجية.

ونظراً لقوة شخصية "**أردوغان**" وخبرته الطويلة في الممارسة السياسية فإنه قد استطاع شيئاً فشيئاً التهرب من حصار منظومة العلمانية الشاملة، وهو يتجه اليوم قدماً نحو إرساء نظرته الذاتية وتوجهه الذي يؤمن به لصناعة سياسة خارجية تركية تتلاءم ومقاربة "**العثمانية الجديدة**" التي نظر لها "**أحمد داوود أوغلو**" وطبقها "**أردوغان**"، والتي أرست قطيعة مع ما كان يعرف سابقاً ب."**المبادئ الكمالية**" في جميع مستويات الحكم.

The study concluded that whatever the relative influence of personal and psychological factors for the decision maker on foreign policy, however, remains strongly present in guiding foreign policy and is not cancelled, despite the long history of democracy and freedoms in the Turkish State and the privileges granted by the parliamentary government system to increase participatory but there are Turkish characters such as" **Recep Tayyip Erdogan**" adopted a model "for the application is still manufactured in the event the Turkish Street outside since he ascended the judgment and look his profile visible in Turkish politics in General What undermines the prevailing hypothesis is that democratic systems restrict the intervention of personal factors in decision making and resolution of particular external and the perception that the individual is acting as a mechanism within the terms and data for internal and external environments.

Given the strength of character "and" long experience in political practice, it gradually was able to evade the siege of the secular system, is headed today towards establishing his own and believe for the manufacture of Turkish foreign policy suited to "**Ottomanism Approach**" that "**Ahmed Davut Oğlu**" applied "**Erdogan**", which established a break with what was previously known as "luxury" principles at all levels of Government.